الأمم المتحدة

A/66/811

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

تقرير الأمين العام

موجز

في القرار ٢٨٣/٦٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“. ويبين هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ القرار، في سياق الاتجاهات الرئيسية السائدة في مجال الوساطة. وترد مرفقة بهذا التقرير أيضا التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة وآراء الدول الأعضاء.

030812 310712 12-34639 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الوساطة اليوم: أحدث التطورات والاتجاهات والتحديات ٥

ثالثا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ ..... ٩

ألف – الاستخدام الأمثل للوساطة ٩

بـاء – الاستعداد التشغيلي ١١

جيم – بناء القدرات على الصُعد الإقليمية والوطنية والمحلية ١٥

دال – الشراكة والتنسيق ١٨

هاء – مشاركة المرأة في الوساطة ٢١

واو – الموارد ٢٢

زاي – تمهيد للتوجيهات من أجل الوساطة الفعالة ٢٤

رابعا – استنتاجات ٢٤

المرفقات

الأول – توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة ٢٦

الثاني – آراء الدول الأعضاء ٤٣

أولا – مقدمة

١ – قبل عام مضى، اتخذت الجمعية العامة خطوة تاريخية باعتماد أول قرار لها بشأن الوساطة. ويسعدني أن أقدم هذا التقرير، حسبما هو مطلوب، بشأن تنفيذ القرار ٦٥/٢٨٣. ويأتي هذا التقرير في توقيت مناسب لاستعراض جهود الأمم المتحدة في مجال الوساطة. فالنزاعات لا تزال تشكل تحديا للمجتمع الدولي وتلحق خسائر كبيرة بالدول والشعوب حول العالم، وبالتالي ينبغي بذل كافة الجهود لاستخدام الوساطة بفعالية في منع تلك النزاعات وحلها. وتصادف هذه السنة كذلك الذكرى المئوية الثلاثين لصدور إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية (انظر قرار الجمعية العامة ٣٧/١٠، المرفق)، ذلك القرار الأساسي الذي أكدت فيه الدول الأعضاء من جديد التزامها بتسوية الخلافات بالوسائل السلمية. ويصادف التقرير أيضا مرور عقدين من الزمان على نشر كتيب تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية لعام ١٩٩٢[(١)] الذي وفر فيه الأمين العام للدول معلومات قد تحتاجها لتطبيق المادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ – وتواصل الأمم المتحدة تكييف قدراتها في مجالي السلام والأمن مع الواقع الدولي المتطور. ومن خلال التقرير المعنون ”برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم“ (A/47/277-S/24111) وملحقه، ورقة الموقف المقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (A/50/60–S/1995/1)، اتخذت الأمم المتحدة خطوات لتعزيز تفهمها وتطبيقها لمفاهيم الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. وأدى إصدار وتنفيذ تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (A/55/305–S/2000/809) إلى تحسين حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة وعزز ارتباطه بعمليات السلام القابلة للاستدامة. وفي تقرير سلفي المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، فإنه حث الدول الأعضاء على تعزيز قدرات الأمين العام في مجال المساعي الحميدة والوساطة؛ وهي التوصية التي تم اعتمادها بالإجماع في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة ٦٠/١).

٣ – ومنذ الوهلة الأولى لتسلمي مهام منصبي بصفتي أمينا عاما، قمت بتعزيز الاستخدام النشط للوساطة والدبلوماسية الوقائية. وأورد تقريري لعام ٢٠٠٩ بشأن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189) تفصيلا لطائفة من استراتيجيات وتقنيات الوساطة المجربة والمختبرة وحدد خطوات لإضفاء الطابع المهني على بعد الدعم في نشاط الوساطة. وتضمن تقريري المعنون الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج (S/2011/552) وصفا للتقدم الذي أحرزته

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.V.7.

منظومة الأمم المتحدة في ممارسة منع نشوب النزاعات عن طريق الدبلوماسية والوساطة. وقد أكدت في التقريرين أن الوساطة تظل تشكل إحدى الوسائل الأكبر فائدة والأكثر استخداما لمنع نشوب النزاعات وحلها. ومن ثم، فإنني أعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز قدرتنا في مجال الوساطة، خاصة من خلال إدارة الشؤون السياسية.

٤ - ونحن الآن في حالة أفضل بكثير للمساعدة في تسوية الخلافات والنزاعات سلميا. ولدينا أشكال وجود ميداني بقدرات وساطة في أماكن أكثر قربا من مناطق النزاعات، وبوسعنا أن ننشر سريعا موظفي شؤون سياسية فضلا عن خبراء الانتخابات والخبراء الدستوريين والأمنيين وغيرهم من الخبراء إلى مناطق النزاعات. وتعمل شبكتنا من البعثات السياسية والمكاتب الإقليمية إلى جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الحكومات التي لها مصلحة رئيسية في حل النزاعات. وجهودنا في مجال منع النزاعات والوساطة مرنة وغير مكلفة نسبيا، وتنطوي على عمليات مدنية صغيرة الحجم مصممة بحيث تفي بالديناميات المحددة، وهي جهود قد حققت نتائج باهرة. وتبدأ بعض الجهود في هدوء تام، مثل دعم إدارة الشؤون السياسية لمبادرة وساطة مجلس التعاون الخليجي في اليمن؛ وتكون جهود أخرى بارزة الوضوح منذ الوهلة الأولى، كما هو الحال بالنسبة لعملنا مع جامعة الدول العربية بشأن الجمهورية العربية السورية. وتجد غالبية جهود الوساطة تغطية إعلامية محدودة، إن وجدتها، نظرا لأنها تكون في الغالب مساعي متكتما عليها بشدة. ويحدونا أمل في الاستفادة من هذا التقدم مع تكريس الدول الأعضاء للمزيد من الاهتمام والدعم لقدرتنا في مجال الوساطة.

٥ - وأدى القرار ٢٨٣/٦٥، المتخذ بالإجماع، إلى توسيع نطاق دعم الدول الأعضاء للوساطة بتكملة ما أولي من اهتمام لهذه المسألة في مجلس الأمن[٢]. ومن المسائل المهمة أن القرار اعترف بمساهمات جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، كالدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، والمجتمع المدني، ووفر منظورات جديدة لاستخدام الوساطة ومواصلة تكييفها في سياق الخلافات والنزاعات المعاصرة.

٦ - وفي هذا التقرير، قمت بإدراج بعض الإنجازات التي تحققت قبل اتخاذ القرار، وذلك لأنها تشكل سلسلة متصلة من جهودنا المبذولة صوب تعزيز قدرتنا على الوساطة. وترد مرفقة بهذا التقرير التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة، التي طُلبت أيضا في القرار ٢٨٣/٦٥، وآراء الدول الأعضاء التي ساهمت كتابة في وضع تلك التوجيهات.

(٢) المناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها مجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ (تحت رئاسة بوركينا فاسو) والمناقشة المفتوحة التي أجراها في عام ٢٠٠٩ (تحت رئاسة المكسيك).

٧ - وأعرب عن الامتنان لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، لإيلائه الأولوية لمسألة الوساطة في الدورة ٦٦ للجمعية. فقد شكلت المناسبات التي نظمها مكتبه، خاصة المناسبة الرفيعة المستوى التي نظمت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، مصادر قيمة للمعلومات من أجل وضع التوجيهات.

٨ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لفريق أصدقاء الوساطة، وخاصة لرئيسيه تركيا وفنلندا، لمبادرتهما المعنونة الوساطة من أجل السلام التي شكلت مساهمة هامة في اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٨٣/٦٥.

ثانيا - الوساطة اليوم: أحدث التطورات والاتجاهات والتحديات

٩ - بغية وضع هذا التقرير والتوجيهات من أجل الوساطة الفعالة المرفقة به في سياقهما الصحيح، يتناول هذا الجزء بالتحليل ثمانية اتجاهات في مجال النزاعات والوساطة.

١٠ - أولا، تبين البحوث أنه، بعد قرابة العقدين من الانخفاض، بدأت أعداد النزاعات في الارتفاع مرة أخرى[٣]. وغالبية هذه النزاعات حدثت نتيجة لتغييرات غير دستورية في الحكومات، وانتخابات مختلف بشأنها، وعمليات تحول سياسي غير مكتملة[٤]، وتوترات اجتماعية، وأعمال عنف بين القوميات. وتركز ظهور النزاعات من جديد في أفريقيا والشرق الأوسط، بيد أن مناطق أخرى تضررت أيضا. ورغم أن غالبية هذه النزاعات هي نزاعات داخل الدول، اتسم ربعها بصبغة دولية، أي تورط أطراف وقوات خارجية في دعم طرف أو آخر[٥].

١١ - ثانيا، يتبقى عدد لا يستهان به من النزاعات التي طال أمدها والتي بوسعها أن تتصاعد إلى أحداث عنف. ومما يثير القلق بصفة خاصة عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط والتوترات المستمرة في شبه الجزيرة الكورية؛ حيث أن كلا النزاعين من شأنه التسبب في عدم استقرار إقليمي ودولي كبير. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام للمنازعات التي لم تتم تسويتها على الأقاليم والتي تستمر في مناطق مختلفة. ورغم أن عددا من هذه

(٣) Lotta, Themnér and Peter Wallensteen, "Armed Conflicts, 1946-2011", *Journal of Peace Research* 49 (4) (2012).

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١٦٣/٦٦ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية الذي أشار إلى فائدة استخدام الوساطة والمساعي الحميدة، بناء على طلب الدول، في جميع مراحل العملية الانتخابية.

(٥) انظر Therése Pettersson and Lotta Themnér (eds.), *States in Armed Conflict 2009*, Uppsala University Department of Peace and Conflict Research; 2010.

المنازعات قد أحيل إلى محكمة العدل الدولية، وأن بعضها يظل يدار من خلال المساعي الحميدة والوساطة، هناك احتمال أن يتحول بعض آخر إلى بؤر اشتعال رئيسية تسفر عن تشعبات إقليمية ودولية. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نكفل استمرار قدرتنا على الاستجابة للحالات القابلة للوساطة.

١٢ - ثالثا، ينطوي العديد من نزاعات الوقت الراهن على شبكة معقدة من الأهداف والأطراف الفاعلة، والأبعاد المحلية والإقليمية التي تشكل تحديات عسيرة للوسطاء. وكثيرا ما تتجاوز هذه النزاعات حدود بلد ما، على سبيل المثال، لتنشر عدم الاستقرار والتحديات الإنسانية[٦]، وتزيد من عدد الأطراف المحتملين للنزاع. وكثيرا ما يرتكب العنف على أيدي سلطات لا تحترم حقوق شعوبها وكذلك من قبل جماعات مسلحة مجزأة. ويجمع العديد من هذه الجماعات المسلحة بين جداول الأعمال السياسية والعسكرية التي يصعب الفصل بينها. وتقتضي النزاعات المعاصرة وسطاء للموازنة بين الولاية السياسية والاعتبارات الإنسانية الملحة، وإنشاء عملية وساطة متجانسة وشاملة في الوقت نفسه، وبناء حوافز للتشجيع على المشاركة في العملية مع الحفاظ على الأطر والأعراف القانونية الدولية.

١٣ - ونتيجة لهذه التعقيدات، يتعين على الوسطاء التصدي لنطاق أوسع من المسائل الفنية. وعلى خلاف نزاعات فترة السبعينات والثمانينات التي كانت تستند إلى أسباب أيديولوجية، فإن النزاعات التي تسود الساحة حاليا تنشأ حول السيطرة على الحكم، وكذلك على الموارد الطبيعية والاقتصادية. وتتخلل هذه المنازعات عوامل الاستقطاب الإثني والتوترات الاجتماعية - الاقتصادية والحكم غير الرشيد، وهي تتفاقم بسبب تغير المناخ. ونتيجة لذلك، انتقلت جهود الوساطة والتيسير لتتجاوز التوصل إلى وقف لإطلاق النار إلى التركيز على تحقيق تسويات شاملة تتناول طائفة واسعة من المسائل تشمل، في جملة أمور، تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والدساتير، والعدل، وحقوق الإنسان، والمسائل الأمنية.

١٤ - وتعني طائفة المسائل المعقدة التي يتعين أن تعالج أن الوساطة تتطلب توافر خبرة فنية أكبر وأكثر تنوعا. ويتطلب ذلك أيضا تحلي المجتمع الدولي بقدر أكبر من الصبر، إذ أنه كثيرا ما يتعجل الإعلان عن فشل جهود الوساطة عند تعذر التوصل إلى نتائج فورية. ويعني ذلك أيضا أن تتيسر للوسطاء إمكانية الاستفادة من خدمات خبراء في مختلف مجالات التخصص.

١٥ - رابعا، أصبح مجال الوساطة أكثر تنوعا وازدحاما. فالمنظمات الإقليمية، ودون الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والأفراد بصفتهم

(٦) ترد أمثلة على ذلك التسبب في وجود أعداد كبيرة من المشردين داخليا واللاجئين، واستخدام الأطفال في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة، واستخدام العنف الجنسي سلاحا في الحرب.

الخاصة، كل يشارك بصورة متزايدة في أنشطة الوساطة. وفي أحسن الأحوال، تتجمع الأطراف الفاعلة في ميدان الوساطة خلف وسيط رئيسي، وتتبع استراتيجية موحدة، وتستخدم ميزاتها النسبية لإحداث الحد الأقصى من التأثير بالعمل على مستويات مختلفة من العملية. وفي أسوأ الحالات، يؤدي التنافس والخلافات على الاستراتيجية والتمويل إلى التماس العون من منتديات متعددة، وبالتالي إلى إعاقة جهود السلام. وفي حالات عديدة للغاية، فإن تدخل أطراف فاعلة ثالثة حسنة النية تفتقر إلى فهم جيد للوساطة وإلى الإعداد الكافي يؤدي إلى زيادة تفاقم النزاعات. ولا بد من توافر فهم جيد للوساطة بغية تحسين مواءمة الجهود الدبلوماسية وإدارة التوقعات. ولهذه الغاية، تشكل التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة (انظر المرفق الأول) مصدرا مفيدا.

١٦ - خامسا، هناك اعتراف متنامٍ بأن القيام بالوساطة لا يقتصر على الأطراف الفاعلة الخارجية. وبوسع الوسطاء المحليين الذين ينتمون إلى بلد النزاع قيادة جهود الوساطة المحلية على نحو مفيد أو تكملة المبادرات الإقليمية أو الدولية[٧]. ويتمتع هؤلاء الوسطاء بمشروعية محلية؛ ولهم معرفة متعمقة بالمجتمع وتاريخه وبالنُّهُج المحلية لتسوية النزاعات؛ وكثيرا ما تكون لهم صلات راسخة مع أطراف النزاع. ومع ذلك، ثمة عيوب ينطوي عليها هذا القرب من النزاع والأطراف الفاعلة فيه. فكثيرا ما يتعرض الوسطاء المحليون لمخاطر شخصية لا يستهان بها؛ وقد يُنظر إليهم في بعض الأحيان بوصفهم غير محايدين بسبب علاقتهم بهذا الطرف أو ذاك. علاوة على ذلك، كثيرا ما تقل الموارد المالية المتاحة لهؤلاء الوسطاء وكثيرا ما يفتقرون إلى الخبرة الفنية. وعلى الرغم من ذلك، اضطلع الوسطاء المحليون بطائفة متنوعة من أدوار الوساطة، مثلما حدث في أوغندا، وبوروندي، وتونس، والفلبين، وقيرغيزستان، وكينيا، ومالي، ونيبال. وبوسع تمكين الوسطاء المحليين، حسب الاقتضاء، أن يشكل وسيلة فعالة لبناء السيطرة الوطنية على عملية السلام.

١٧ - سادسا، تطالب الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، مثل الجماعات الشبابية والنسائية، على نحو مستحق بدور أكبر في العمليات الانتقالية السياسية وعمليات الوساطة، مثلما اتضح في سياق الربيع العربي وما بعده. وفرضت التغيرات السكانية الهائلة وسهولة الاتصال الفوري مزيدا من التحديات على الاتفاقات الضيقة النطاق التي تبرم على صعيد النخبة. وأدت الحاجة إلى جعل عمليات الوساطة أكثر شمولا للمجتمع الأوسع نطاقا إلى تركيز اهتمام جديد على جوانب إدارة العمليات في مجال الوساطة، من قبيل إنشاء آليات متعددة لتيسير

(٧) انظر Simon J. A. Mason, *Insider Mediators: Exploring Their Key Role in Informal Peace Processes*, Berghof Foundation for Peace Support, Mediation Support Project (2009), متاح على الموقع http://www.berghof.peacesupport.org/publications/MED_Insider_Mediators.pdf.

المشاركة والتواصل مع الجمهور. وفي هذا الصدد، يشكل استخدام مبادرات الحوار على الصعيد الوطني و/أو المحلي أمرا مبتكرا. وبوسع هذه المبادرات توسيع نطاق السيطرة الوطنية، فضلا عن تكملة عمليات الوساطة الرسمية. وفي بعض الحالات، تم حتى استخدام عمليات الحوار الوطنية عوضا عن عمليات الوساطة، مثلما حدث في تونس وقيرغيزستان.

١٨ - سابعا، خلال العقد الماضي، تطلب بذل جهود عظيمة لتنفيذ الأطر القانونية والمعيارية من الوسطاء القيام بتكييف أنشطتهم وفقا لذلك. وفي عام ١٩٩٩، وضع الأمين العام مبادئ توجيهية بشأن بعض جوانب عملية التفاوض (نُقحت في عام ٢٠٠٦) ركزت على أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن توافق على قرارات العفو في حالات جرائم الحرب، وجريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى نحو مماثل، أدى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية قبل عشر سنوات إلى التأثير على الوساطة الدولية، نظرا لما خلفه ذلك من ضغط قانوني وسياسي متزايد لكي لا تنص اتفاقات السلام على العفو فيما يتصل بالجرائم آنفة الذكر. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي نص على مسؤولية كل دولة على حدة وكذلك المجتمع الدولي عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي وجرائم الحرب (انظر القرار ١/٦٠، الفقرتان ١٣٨-١٣٩). وأصبحت المسؤولية عن الحماية في حد ذاتها نقطة مرجعية في مناقشات البلدان التي يجريها مجلس الأمن. واعتبرت الوساطة واحدة من الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها للوفاء بهذه المسؤولية.

١٩ - وبعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)[٨]، أصبح تعزيز تمثيل المرأة في صنع السلام أمرا متوقعا من أطراف النزاعات والوسطاء. وعلى نحو مماثل، برزت أعراف قوية من أجل حماية المدنيين، خاصة في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والذي يرتكب ضد النساء والرجال على السواء وحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك حظر تجنيد الأطفال وتسريحهم المبكر في حالة تجنيدهم. ولا تزال هناك حاجة لزيادة العزم وبذل جهود متسقة لكفالة التزام جميع جهود الوساطة بهذه الأطر القانونية والمعيارية.

٢٠ - ثامنا، أصبح دعم جهود الوساطة وظيفة هامة لبعثاتنا السياسية الخاصة، وبعثات حفظ السلام، وغير ذلك من أشكال وجود الأمم المتحدة في الميدان. والوساطة ليست هي

(٨) بالإضافة إلى البعثات السياسية الموفدة إلى أقطار محددة، للأمم المتحدة أيضا الآن ثلاثة مكاتب ذات تركيز إقليمي، هي: مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى. وتنفذ هذه المكاتب، التي يقودها ممثلون سياسيون كبار، مبادرات في مجال الدبلوماسية الوقائية وتسهم في الاستجابات الإقليمية للأزمات السياسية.

الوظيفة الحصرية للمبعوثين وهي لا تنتهي بمجرد التوقيع على اتفاق للسلام. ويقوم ممثلي الخاصون في البعثات الميدانية بالتوسط يوميا لدعم الامتثال للاتفاقات الموقعة وتنفيذها، ويعملون روتينيا مع الأطراف للتعامل مع مصادر النزاع الجديدة. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الصعيدين الوطني والمحلي لبناء القدرات في مجال تسوية النزاعات، وتدريب النساء الوسيطات، ودعم و/أو توفير الوساطة. ومن ثم، تصبح القدرة على الوساطة ودعمها عنصرا أساسيا في البيئات السياسية الهشة حتى في الحالات التي لا توجد فيها عملية سلام رسمية مستمرة.

ثالثا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨٣

٢١ – تطرح الاتجاهات الثمانية الواردة أعلاه تحديات كما تتيح فرصا فيما يتعلق بإجراء الوساطة الفعالة. وسعيا للتصدي للتحديات وتحقيق الاستفادة الأمثل من الفرص المتاحة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، يتعين على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية أن تواصل تعزيز استخدام الوساطة وأن تتعاون على ضمان قدر أكبر من الاتساق في مبادراتها. ويبين هذا الفرع الجهود التي بذلناها والتقدم المحرز إلى الآن.

ألف – الاستخدام الأمثل للوساطة

٢٢ – منذ إصدار تقريري عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)، استخدمت الأطراف في المنازعات والنزاعات جهود الوساطة والتيسير والمساعي الحميدة التي تقودها الأمم المتحدة أو تدعمها، وذلك في أفغانستان، وإكوادور، وبنغلاديش، وبنما، وبيرو، وتايلند، وتونس، وجزر سليمان، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا، وسري لانكا، والسودان (دارفور)، والسودان – جنوب السودان، وشبه الجزيرة الكورية، والشرق الأوسط (إسرائيل – فلسطين)، والصحراء الغربية، والعراق، وغيانا – فنزويلا، وغينيا، وغينيا الاستوائية – غابون، وفيجي، وقبرص، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، وكينيا، ولبنان، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وملديف، ومنطقة البحيرات الكبرى، وميانمار، ونيبال، وهندوراس، واليمن.

٢٣ – وسعت العديد من جهود الوساطة تلك إلى التصدي للنزاعات أو المنازعات ذات الطبيعة السياسية. وفي بعض الحالات، أتاحت الولايات التي أصدر مجلس الأمن أو الجمعية العامة تكليفا بها أساس الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. أما في حالات أخرى، فقد عرضتُ القيام بمساعيَّ الحميدة، وتوليت بنفسي بذلها أو بذلها كبار ممثليَّ

الخاصين، فعملنا محافظين على السرية وبموافقة الأطراف المعنية. واستفادت تلك الجهود من التعاون الوثيق بين إدارة الشؤون السياسية، ومكاتبها الإقليمية، والبعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومستشاري شؤون الوساطة على الصعيد القطري، ومستشاري شؤون السلام والتنمية الميدانيين، والإدارات المعنية في المقر (ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الشؤون القانونية)، ومن الخبرات المتاحة لهذه الجهات، وكذلك من العمل الذي تضطلع به مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية الأخرى.

٢٤ - واستُخدمت جهود الوساطة أيضا للتصدي للمنازعات والنزاعات بشأن قضايا محددة من قبيل الموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، يضطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بدور مهم في مجال الوساطة يتصل بتعزيز التقاسم والإدارة المسؤولَين لإمدادات المياه في المنطقة بين دول آسيا الوسطى الخمس. وهذا النوع من جهود الوساطة لا تتولى الذراع السياسية للأمم المتحدة وحدها تنفيذه. فقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للمفاوضات بشأن الموارد الطبيعية في المرتفعات الوسطى في أفغانستان، والسودان (دارفور)، والحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، وحوض سيستان (أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية)، وأهوار بلاد الرافدين (جمهورية إيران الإسلامية والعراق). وفي أغلب الحالات، يقدم البرنامج معلومات أساسية لمساعدة المفاوضات، لكنه يضطلع أحيانا بدور الوسيط بموافقة من الأطراف.

٢٥ - وقد تمكنا، في ما يتعلق ببعض التزاماتنا، من إحراز التقدم في مجال زيادة مستوى مشاركة المرأة. وقد شملت الجهود نشر مستشارين في الشؤون الجنسانية ضمن أفرقة الوساطة وبعثات تقصي الحقائق، وبناء القدرات، وتوفير أموال بدء التنفيذ لدعم مشاركة المرأة في أفرقة السلام. ويرد شاهدا على ذلك العمل الذي قام به مستشاري الخاص لليمن، جمال بنعمر. فقد عقد، طوال فترة عمله، اجتماعات منتظمة مع ممثلي الجماعات النسائية لاستطلاع آرائهم واستجلاء شواغلهم. وأوضح أيضا للمسؤولين الحكوميين مبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وشدد على ضرورة أن تشمل العملية الانتقالية مشاركة المرأة. وبفضل تلك الجهود، دعى اتفاق الانتقال السياسي في اليمن لعام ٢٠١١ إلى تمثيل المرأة في المؤسسات الرئيسية. ورغم الدعم الذي يقدمه مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة، فلا بد من أن نُرجِع الفضل الحقيقي في ذلك إلى نساء اليمن وشبابه، ومنهم توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل. ومع ذلك، من الضروري بذل جهود إضافية لتحويل الالتزامات إلى واقع.

٢٦ - وعملت الأمم المتحدة، في كثير من الحالات، بشراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حيث وُزعت المهام توزيعا واضحا وتكامليا. أما في حالات أخرى، فقد بُذلت جهود مشتركة للوساطة حيث عُين وسيط مشترك مسؤول أمام كل من الأمم المتحدة والجهة الفاعلة الإقليمية المعنية، كما حدث في حالات السودان (دارفور)، وجورجيا، والجمهورية العربية السورية. وعندما تعذر اتخاذ ترتيبات رسمية في ما يتعلق بعملية وساطة محددة، فقد تواصل التعاون من خلال تبادل المعلومات ووضع الاستراتيجيات المشتركة وتخطيطها.

٢٧ - ورغم ذلك، فلم يُكلَّل كل ما بذلناه من جهود الوساطة بالنجاح. ففي العام المنصرم، في حالة ليبيا، لقينا بعض الصعوبات المتعلقة بالتعاون عندما اختلف مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بشأن اتباع نهج واستراتيجية مشتركين؛ وتلك حالة تعقدت بسبب تعدد الجهات الفاعلة التي عرضت القيام بالوساطة والوفرة المفرطة لخرائط الطريق التي أُعلن عنها كحلول للأزمة. والآن، بعد أن مر الزمن وصار بيننا وبين الأحداث مسافة، فسيكون من المهم أن تتكاثف جهودنا لاستعراض هذه التجربة واستخلاص دروسها.

٢٨ - وعملُنا في مجال دعم عمليات الوساطة الرسمية تكمله الجهود الرامية إلى مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية وتلك المنتمية للمجتمع المدني على تطوير قدراتها في مجال الوساطة. فمنذ عام ٢٠٠٣، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لعمليات الوساطة والحوار المحلية، على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، وذلك في ٤٠ بلدا. وأخذ هذا الأمر أشكالا منها، على سبيل المثال، مبادرة الحيز المشترك في لبنان لإنشاء مجالات شاملة من أجل إجراء الحوار وتبادل المعارف يمكن في إطارها تناول المسائل الحساسة والتحديات ذات الاهتمام الوطني المشترك؛ أو تعزيز الآليات القائمة لتسوية النزاعات على الصعيد المحلي في قيرغيزستان.

باء - الاستعداد التشغيلي

٢٩ - لا بد أن يُحسَن إعداد عمليات الوساطة ودعمها، وذلك للتعامل مع ازدياد درجة تعقيد النزاعات القائمة. ويجب أن يشمل الاستعداد القدرة على النشر السريع للوسطاء وموظفي الدعم المؤهلين في مناطق النزاع، وعلى تزويد الوسطاء بالخبرات الفنية المتعلقة بالمسائل المواضيعية المعينة.

٣٠ - وقد حسَّنَت الأمم المتحدة استعدادها التشغيلي لتنفيذ جهود الوساطة ودعمها. وأما الابتكار الرئيسي في هذا الصدد فيتمثل في إنشاء وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠٠٦، وهي المعترف بها حاليا بوصفها المحور المركزي لدعم الوساطة داخل منظومة الأمم المتحدة، القادر على مساعدة جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة،

والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، وغيرها من الجهات. وتكمل قدرات هذه الوحدة الخبرات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة. وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١، قدمت الوحدة طائفة من خدمات الدعم لأكثر من ٣٥ عملية من عمليات الوساطة والتيسير والحوار.

الفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة

٣١ - الفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة إحدى الأدوات الحاسمة في قدرة الاستجابة السريعة المتاحة لإدارة الشؤون السياسية. وهؤلاء الخبراء، الذين يمكن نشرهم في ظرف ٧٢ ساعة، هم أخصائيون في مجال تصميم العمليات، وصياغة الدساتير، والمسائل الجنسانية، وتقاسم الموارد الطبيعية، وتقاسم السلطة، والترتيبات الأمنية. وعدد خبراء الفريق سبعة، ومنهم ثلاث نساء. ويمكن عادة التعويل عليهم ليبقوا في الميدان لمدة شهر تقريبا. ولإعطاء فكرة عن الطلب الحالي على قدرة الاستجابة السريعة هذه، فقد تم نشر أعضاء من الفريق الاحتياطي خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ في أكثر من مائة مناسبة. أما الاحتياجات الأطول أمدا، فتلبيها إدارة الشؤون السياسية من قائمة خبراء الوساطة.

قوائم خبراء الوساطة

٣٢ - شدد تقريري عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304) على الأهمية التي تكتسيها قوائم الخبراء. ففي مجال الوساطة، من المهم على وجه خاص كفالة الحصول على موظفين متخصصين لتلبية الاحتياجات في مختلف مراحل عمليات السلام ومستوياتها. ولحد الآن، أُنشِئت في إطار منظومة الأمم المتحدة عدة قوائم تتعلق بهذا الأمر.

٣٣ - وسعيا لإنشاء عمليات الوساطة وتعزيزها، تحتفظ إدارة الشؤون السياسية بقائمة تضم حوالي ٢٤٠ من كبار خبراء الوساطة الجاهزين والمواضيعيين والخاضعين لفرز مسبق. وينتمي هؤلاء الخبراء إلى ٧٠ بلدا، وتمثل النساء نسبة ٣٧ في المائة منهم. وعند انتقاء الخبراء لإدراجهم في القائمة، يركز الاهتمام بشكل خاص على الخبرة العملية في مجال الوساطة، والتمثيل الجغرافي، والمؤهلات اللغوية، والتمثيل المتوازن للنساء والرجال. ومنذ بدء العمل بهذه القائمة في منتصف عام ٢٠١١، تم استخدامها لتلبية احتياجات أكثر من ٨٠ طلبا لإجراء الوساطة. ويجوز لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء أن تتقدم بطلبات للاستفادة من خدمات الخبراء المدرجة أسماؤهم في القائمة.

٣٤ - وفي ما يتعلق بمسائل محددة، يمكن لعمليات الوساطة أن تستفيد من القوائم التي تديرها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل قائمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالخبراء التقنيين في مجال إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الهشة أو مناطق ما بعد النزاع.

٣٥ - ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار تركيزه على الخبرات الفنية المتصلة بالقدرات الوطنية والمحلية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، قائمة تشمل حوالي ١٥٠ خبيرا في مجالات التيسير والحوار، وتحليل النزاعات والتدريب، ومنع نشوب النزاعات وبرمجة عمليات بناء السلام. وسعيا لتعزيز تواصلنا مع الخبراء الجنسانيين، فقد أولي أيضا المزيد من الاهتمام لتحديد المنظمات النسائية الوطنية والإقليمية القوية ذات الخبرة في عمليات السلام. ولهذا الغرض، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) قاعدة بيانات تجمع المعلومات عن المنظمات النسائية المضطلعة بأدوار مختلفة في عمليات السلام وتقيِّم جودتها ونوع الخبرات التي بإمكانها أن تتيحها.

منتجات المعرفة

٣٦ - يحتاج الوسطاء وأفرقتهم إلى الدعم التحليلي والتوجيه خلال مختلف مراحل عمليات السلام. وعند بدء أحد جهود الوساطة، تتيح إدارة الشؤون السياسية حزمة توجيهية تشمل ثلاثة من منتجات المعرفة وهي: الحزمة الإعلامية للمبعوث الخاص، ودليل الأمم المتحدة للوسطاء: مشورة من الممثلين والمبعوثين التابعين للأمم المتحدة، والتوجيهات الخاصة ببدء الوساطة. والهدف من الحزمة الإعلامية هو كفالة حسن إعداد المبعوثين الجدد لتحمل مهامهم وتزويدهم بمعلومات عن الأمم المتحدة ذات صلة بالوساطة، والسياسات والتوجيهات الرئيسية، والأدوات التقنية والمعلومات عن البلدان. أما الدليل، الذي وُضع بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، فهو تفسير لـ ''طرائق العمل''، للمبعوثين عن استراتيجيات الوساطة وتقنياتها. وتُستخدم بطاقات مختصرة، مستقاة من الخبرات الطويلة التي اكتسبها السابقون من ممثلي الأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصين، لإعطاء أمثلة بشأن المواضيع الرئيسية في مجال الوساطة. وأما التوجيهات الخاصة ببدء الوساطة، فتتيح معلومات عن تقييم عمليات الوساطة وإنشائها وإدارتها، بما في ذلك الجوانب الإدارية اللوجستية المتعلقة بها.

٣٧ - وعلاوة على هذه الحزمة التوجيهية، وُضعت في عام ٢٠١١ توجيهات عامة في ثلاثة مجالات مهمة تتعلق بعملنا المتصل بالوساطة. وشملت تلك المجالات وضع توجيه بشأن كيفية التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات

السلام، وورقتين توجيهيتين إضافيتين، تتعلق الأولى بالموارد الطبيعية، وقد وُضعت بالتعاون مع مؤسسات البحث؛ وتتعلق الثانية بالتفاوض بشأن وقف إطلاق النار وإدارته. والورقتان الآن في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة عليهما. وفي عام ٢٠١٢، وضعت إدارة الشؤون السياسية توجيها بشأن مشاركة المرأة في مجال الوساطة في النزاعات، بما يشمل وضع نماذج تدريبية. وستتاح عما قريب هذه التوجيهات العامة، إلى جانب مستودع للبيانات يشتمل على اتفاقات السلام وغيرها من الوثائق ذات الصلة، في الموقع الشبكي لصناع السلام الذي تديره إدارة الشؤون القانونية (www.un.org/peacemaker)، والذي سيُستأنف تشغيله في خريف هذا العام.

٣٨ - وعندما يبلغ أحد جهود الوساطة مرحلة معينة، يوضع توجيه خاص يهم الحالة المعنية، وذلك استجابة لطلبات يتقدم بها الوسطاء. ومنذ عام ٢٠٠٨، عملت وحدة دعم الوساطة وفريق خبرائها الجاهز على وضع ٦٣ ورقة تقنية في المجالات التالية: تصميم العمليات؛ وتقاسم السلطة؛ وصياغة الدساتير؛ وعمليات الانتقال السياسي؛ وعمليات وقف إطلاق النار؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ وتقاسم الثروة؛ والموارد الطبيعية؛ والعدالة وتقصي الحقائق والمصالحة؛ وطرائق التنفيذ.

التدريب

٣٩ - الوساطة نشاط متخصص يتطلب تدريبا ملائما. ومنذ عام ٢٠٠٨، نُفذت دورات تدريبية في مجال الوساطة والحوار لتمكين موظفي الأمم المتحدة المبتدئين وذوي الرتب المتوسطة من اكتساب المعارف والتقنيات الرئيسية في مجال الوساطة. وعلاوة على ذلك، استفاد الممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون من تدريب فردي مُخصَّص في مجال الوساطة.

٤٠ - ونُفذت أيضا عمليات تدريبية تتعلق بأبعاد خاصة لعمليات الوساطة. فقد نظمت إدارة الشؤون السياسية في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على سبيل المثال، الدورة التدريبية الدولية الأولى في مجال التفاوض بشأن وقف إطلاق النار وإدارته، وذلك في أوسلو، بالشراكة مع كلية الدفاع النرويجية. وجاءت هذه الدورة التدريبية كتتويج لمشروع بحث استغرق السنتين. وكان المشاركون فيها ينتمون إلى الأوساط السياسية والعسكرية والقانونية والإنسانية وأوساط الاتصالات والأوساط الأكاديمية.

٤١ - وقد نتج عن بعض الدورات التدريبية قيمة مضافة تمثلت في تعميق شراكتنا مع المنظمات الإقليمية، حيث دعي أيضا للمشاركة فيها الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي. وفي بعض الحالات، أجريت أيضا أنشطة تدريبية مخصَّصة بالشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ومن الأمثلة على ذلك سلسلة

الدروس المستفادة وعمليات الاستعراض اللاحق التي أجريت بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠.

٤٢ - ووضعت إدارة الشؤون السياسية أيضا، بفضل تبرعات خارجة عن الميزانية، نماذج تدريبية بشأن التعامل مع مسائل المرأة والسلام والأمن في سياق الوساطة، وذلك في عام ٢٠١١. ويشمل التدريب طائفة واسعة من المسائل الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والمتصلة بالولاية الأساسية المنوطة بإدارة الشؤون السياسية.

جيم - بناء القدرات على الصُّعد الإقليمية والوطنية والمحلية

٤٣ - في تقريري عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)، شددت على أن الأمم المتحدة لا تحتكر الوساطة. وفي هذا الفرع، سأحدد بعض الخطوات المتبعة للعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك مع الدول الأعضاء، على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك سعيا إلى تطوير قدرات تلك الجهات وتعزيز تعاوننا المشترك لوقف مد النزاعات المتواتر.

الدعم المقدم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٤٤ - باعتبار دور التنظيمات والوكالات الإقليمية الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فقد أعطت المنظمة الأولوية لدعم الجهات الفاعلة التي تسعى لتعزيز قدراتها في مجال الوساطة، وذلك بالاستفادة من التفاعلات القائمة بين مكاتب الأمم المتحدة وتلك التابعة للمنظمات الإقليمية.

٤٥ - وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي هيكلا مبتكرا معنيا بشؤون السلام، ويشمل ذلك نظامه للإنذار المبكر، وفريق حكمائه، وقائمته لخبراء الوساطة. والدعم الذي نقدمه للاتحاد الأفريقي، والمفصل في برنامجي العمل لبناء القدرات (للفترتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٢)، يشمل وضع مبادئ توجيهية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة؛ ودعم نظام إدارة قائمة الاتحاد الأفريقي لخبراء الوساطة؛ وإجراء اجتماعات نصف سنوية بين المكاتب التابعة للاتحاد الأفريقي وتلك التابعة للأمم المتحدة؛ والتدريب في مجال المسائل الجنسانية والوساطة؛ وكذلك تنظيم حلقات عمل بشأن الدروس المستفادة من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ما يتصل بالجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد زاد إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تعزيز قدرتنا على العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة وكذلك في غيره من جوانب السلام والأمن.

٤٦ - وينجز الكثير من هذا العمل بالشراكة الوثيقة مع المنظمات غير الحكومية، مثل مبادرة إدارة الأزمات، ومركز الحوار الإنساني، والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، وأكاديمية فولك برنادوت. وقد عملت أيضا كيانات أخرى، مثل المعهد الدولي للسلام، ومركز الوساطة في أفريقيا التابع لجامعة بريتوريا، ومعهد الدراسات الأمنية، على تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة، ونفذت أنشطة للتدريب والتحليل وبناء القدرات المؤسسية أو شاركت بصفة مباشرة في دعم الاتحاد الأفريقي في عمليات الوساطة.

٤٧ - وفي إطار شراكتنا الشاملة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد عززنا فهم عمل الأمم المتحدة وهذه الرابطة في مجال جهود المساعي الحميدة والتيسير والوساطة؛ وتبادلنا الدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛ وحددنا مجالات بناء القدرات؛ ويَسَّرنا عمليات التدريب المشتركة؛ ووضعنا شكليات التعاون الملائمة. وقد اتخذ ذلك شكل زيارة دراسية قام أعضاء من رابطة أمم جنوب شرق آسيا لوحدة دعم الوساطة (أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، وتنظيم حلقتي عمل مشتركتين بشأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجالات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، نظمتا في جاكارتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢.

٤٨ - أما في أوروبا، فقد تقاسمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الخبرات ذات الصلة والدروس المستفادة في مجال دعم الوساطة، وإنشاء وحدة لدعم الوساطة. وشمل ذلك تنظيم سلسلة من الندوات والدورات التدريبية القصيرة لموظفين في الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل مواضيعية تتعلق بعمليات الوساطة، وكذلك إجراء حوار في مجال منع نشوب النزاعات بين المكاتب التابعة للاتحاد الأوروبي وتلك التابعة للأمم المتحدة. وقد ساهمت تلك الجهود في إنشاء القدرات الخاصة بالاتحاد الأوروبي في دعم مجال الوساطة في إطار الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. أما في ما يتعلق بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد أجريت دورة تدريبية مشتركة بشأن الوساطة وأنشطة دعمها في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وذلك لتزويد موظفي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمهارات التي تمكنهم من تحديد مداخل الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات، وإدارة المنازعات وتحويلها، والتخطيط لاستراتيجيات إجراء الحوار والوساطة وأنشطة الدعم، بما في ذلك استخلاص الدروس المستفادة وتقاسمها. وحاليا تعتزم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعد اعتماد قرار المجلس الوزاري رقم ١١/٣ بشأن عناصر دورة النزاع (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، إعداد مقترح بشأن رفع مستوى التزامات هذه المنظمة في مجال الوساطة إلى أقصاه، من حيث الاستمرارية والاتساق والفعالية.

٤٩ - وفي عام ٢٠١١، أنشأت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية خطة عمل للشراكة في مجال الوساطة مدتها عام شملت تنظيم وحدة دعم الوساطة الدعم لجولتين من التدريب في مجال إجراء الحوار الوطني. وركزت هاتان الجولتان، اللتان حضرهما مسؤولون حكوميون من أمريكا الوسطى (تموز/يوليه ٢٠١١) ومن أمريكا الجنوبية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، على اللجوء إلى الحوار، بوصفه من أدوات منع نشوب النزاعات، لإدارة التوترات الاجتماعية الناشئة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، ساعدت الأمم المتحدة أيضا منظمة الدول الأمريكية على وضع نظامها الخاص بقائمة خبراء الوساطة، كما يشارك ممثلون عن منظمة الدول الأمريكية بانتظام في حلقات العمل بشأن الوساطة التي تجريها الأمم المتحدة.

٥٠ - كذلك اعتمدت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، في عام ٢٠١١، خطة عمل مدتها عام تركز على تعزيز قدرات أمانة منظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة. وفي إطار تلك الخطة، تشمل الأنشطة المنفذة زيارة دراسية أجراها أحد كبار الموظفين من مكتب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى إدارة الشؤون السياسية وتنظيم حلقة عمل مشتركة بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على قدرات الوساطة، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

بناء القدرات من أجل الجهات الفاعلة الوطنية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني

٥١ - عملت الأمم المتحدة على تعزيز القدرات الوطنية والمحلية من أجل إدارة النزاعات التي من شأنها تكملة وساطة الأطراف الثالثة الخارجية. ففي عام ٢٠١٠، جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلين عن الحكومات والمجتمعات المدنية من ١٤ بلدا أفريقيا من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في ما يتعلق بتطوير البنى التحتية الوطنية من أجل السلام. وتهدف هذه الهيئات الوطنية إلى توفير منتدى لإيجاد حلول داخلية للنزاعات، سواء من خلال عمليات الوساطة أو الحوار. وفي عام ٢٠١١، جمعت مناقشة لاحقة، عقدتها حكومة غانا، خبرات متنوعة بقدر كبير شملت تجارب من قيرغيزستان وكوستاريكا وكولومبيا. وتيمور - ليشتي وغيانا ونيبال هي أيضا من بين البلدان التي استثمرت مؤخرا في تلك القدرات.

٥٢ - وعلى غرار ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١١ عملية لتقييم أوجه الاختلال العديدة المتعلقة بالموارد الطبيعية بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، والتي تشكل مصادر للتوتر وكذلك فرصا للتعاون. ويفيد هذا العمل سلطات البلدين بالمعلومات ويجمعها في جهد مشترك للقضاء على مصادر التوتر ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٥٣ - وفي العام الماضي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وجهات أخرى، تدريبا في منع النزاعات والوساطة لما يقارب ٢٠٠ قيادية من منطقة البلقان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا وزمبابوي. وبذلت جهود مماثلة في آسيا الوسطى وغرب أفريقيا تهدف إلى تزويد المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني بالقدرة على معالجة الأبعاد الجنسانية في عمليات الوساطة. وتجلت قيمة هذا التدريب عندما أثرت التوترات الانتخابية على السنغال في شباط/فبراير ٢٠١٢. فقد وضع مشاركون سنغاليون في التدريب الخاص بغرب أفريقيا خطة عمل مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لتوسيع نطاق الدور القيادي للمرأة في التخفيف من حدة التوترات وأثرها على المرأة.

٥٤ - وفي تيمور - ليشتي، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات، شاركت وسيطات حكوميات تيموريات مع أكثر من ١٥٠ مجتمعا محليا في عملية تهدف إلى حل المنازعات المجتمعية دون اللجوء إلى العنف؛ بينما في فيجي، ساهم برنامج بناء القدرات من أجل القياديات في عمليات منع النزاعات والحوار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء منبر مستقل للحوار بين مسؤولي الدولة وأعضاء المجلس العسكري والمنظمات المدنية. ويظل التحدي هو إشراك النساء المدربات حديثا في عملية الوساطة.

٥٥ - وتركزت جهود أخرى على بناء القدرات من أجل مشاركة أكثر شمولا في عمليات السلام، مثل الجهود التي يبذلها عنصر حقوق الإنسان الخاص بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لإثراء مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية والمدنية في عملية الدوحة للسلام، وتحديدا في ما يخص مسألة العدالة الانتقالية.

دال - الشراكة والتنسيق

٥٦ - سلمت الجمعية العامة بأن مجال الوساطة بدأ يشهد ازدحاما وفي بعض الحالات، كان لهذا الأمر أثر سلبي على فعالية جهود الوساطة. ولهذا السبب، شددت الجمعية في الفقرة ١٤ من منطوق القرار ٢٨٣/٦٥ على أهمية الشراكات وتنسيق المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مع الأمم المتحدة، ومع بعضها البعض، ومع المجتمع المدني، وكذلك أهمية وضع آليات لتحسين تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق.

٥٧ - والتعاون والشراكة في ما بين مختلف الجهات الفاعلة المشتركة في مجال الوساطة أمر أساسي. ففقط عندما نستفيد من مزايانا النسبية[٩]، سنكون قادرين على التعامل بفعالية مع

(٩) يقدم مرفق تقريري عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189) عرضا عاما للميزات النسبية لمختلف الجهات الفاعلة الدولية في مجال الوساطة.

التحديات في أي عملية وساطة انطلاقا من المبادرات الرفيعة المستوى وإلى مستوى القاعدة الشعبية. ويسرني أن أبلغ بحدوث تطورات إيجابية في هذا المجال. فاليوم نرى أن مجتمع الوساطة الدولي واع بالآثار المدمرة لمبادرات الوساطة غير المنسقة ويبذل جهدا حقيقيا لمواجهة هذه المشكلة، والعمل على نحو متوافق مع نقاط القوة لكل واحدة منها. وحتى الآن، وضعت عدة آليات تعاونية وتتجلى ملامح شبكات ناشئة أخرى في الأفق.

شبكات الوساطة الحالية

الاجتماعات السنوية للمنظمات الإقليمية على مستوى الخبراء

٥٨ - ثمة شبكة ثبتت قيمتها هي اجتماع أخصائيي منع نشوب النزاعات والوساطة من الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية. وقد صممت هذه المبادرة في معتكفي المنظم في عام ٢٠١٠ مع رؤساء المنظمات الإقليمية. وعقد حتى الآن اجتماعان على مستوى الخبراء. وفي عام ٢٠١٠، جمعت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ممثلين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الرئيسية لتوثيق عرى التعاون وتبادل المعارف بشأن الدبلوماسية الوقائية والهادئة وتيسير الحوار والوساطة. وفي عام ٢٠١٢، عقد اجتماع الخبراء في جدة، بالمملكة العربية السعودية، تحت رعاية منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وركز ذلك الاجتماع على معرفة منظورات الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى من أجل وضع توجيهات من أجل الوساطة الفعالة.

شبكة دعم الوساطة

٥٩ - شبكة دعم الوساطة[١٠] هي شبكة عالمية غير رسمية من المنظمات غير الحكومية التي تدعم عمليات الوساطة. وحاليا تتكون الشبكة، التي اشتركت في تأسيسها الأمم المتحدة ومؤسسة السلام السويسرية في عام ٢٠٠٨، من ١٤ منظمة من مناطق مختلفة. وتهدف الشبكة إلى ربط منظمات الوساطة (ومنظمات دعم الوساطة) بانتظام من أجل تبادل المعلومات عن أنشطتها؛ وتشجيع استحداث أنشطة مشتركة والشروع فيها؛ وتبادل تحليل الاتجاهات وسبل التصدي للتحديات الناشئة في مجال الوساطة. ويجري حاليا إنشاء صندوق استئماني لدعم المشاركة النشطة للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا.

(١٠) انظر http://www.mediationsupportnetwork.net.

مجموعة أصدقاء الوساطة

٦٠ - تبين أن مجموعة أصدقاء الوساطة، التي تشكلت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كوكبة مفيدة من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية التي تعمل على تعزيز استخدام الوساطة. وتتكون هذه المجموعة حاليا من ٢٨ دولة عضوا وسبع منظمات إقليمية/دولية. وعملت المجموعة التي بادرت بإنشائها وتشترك في رئاستها تركيا وفنلندا، على جملة أمور منها التوعية بالحاجة إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الوساطة، وتشجيع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الترتيبات الإقليمية، على إجراء الوساطة، وتسليط الضوء على أهمية مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية وساطة ما وعلى جميع مستوياتها. ويتم تعيين جهات تنسيق في كل من نيويورك وفي العواصم المعنية.

نظام الأمم المتحدة لجهات التنسيق الخاصة بالوساطة

٦١ - لا زال لدينا داخل الأمم المتحدة نظامان لجهات التنسيق من أجل تنسيق جهودنا المتعلقة بالوساطة. ففي إدارة الشؤون السياسية، تشمل جهات التنسيق الخاصة بالوساطة كل شعبة من الشعب الإقليمية، ومكتب وكيل الأمين العام، والمكتب التنفيذي. وتترأس وحدة دعم الوساطة اجتماعا لجهات التنسيق تلك مرة كل أسبوعين لمناقشة ما يلي: الدعم المطلوب لجهود الوساطة؛ ومسائل بناء القدرات والتدريب؛ ووضع التوجيهات والسياسات. وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، تترأس الوحدة اجتماعات منتظمة لجهات تنسيق خاصة بالوساطة من ١٨ إدارة ووكالة وصندوقا (بما في ذلك المكتب التنفيذي للأمين العام) من أجل التوعية بقضايا الوساطة، وتعزيز أنشطة التدريب المشتركة، وصياغة التوجيهات الخاصة بالوساطة من منظور المنظومة برمتها.

شبكات الوساطة الناشئة

٦٢ - في الفترة المقبلة، ألتزم بتعزيز تعاوننا مع ثلاث مجموعات أخرى تتناول مسائل الوساطة، وهي: المجتمع الأكاديمي؛ والزعماء الدينيون العاملون في مجال الوساطة، والدول المشتركة في الوساطة.

المجلس الاستشاري الأكاديمي المعني بالوساطة

٦٣ - أعتقد أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل الربط بين النظرية والممارسة في مجال الوساطة. فيمكن للأبحاث العلمية المتقدمة للغاية التي تجريها العديد من المؤسسات الأكاديمية على الصعيد العالمي بخصوص ما يعمل وما لا يعمل في الوساطة الدولية أن تفيد الممارسينَ. ويمكن كذلك للعلماء العاملين في هذا المجال أن يستفيدوا أيضا من زيادة التفاعل

مع الممارسين لفهم التحديات والمعضلات التي تواجههم. ولهذا الغرض، فإن إدارة الشؤون السياسية بصدد إنشاء مجلس استشاري أكاديمي معني بالوساطة. وسيسمح المجلس الاستشاري، المتوقع أن يجتمع مرة أو مرتين في السنة، للأمم المتحدة بالاستفادة من أفضل البحوث والمعارف المتاحة من المجتمع الأكاديمي العالمي.

جماعة الزعماء الدينيين من أجل الوساطة

٦٤ - يؤدي القادة الدينيون والمنظمات الدينية دورا مهما في الوساطة في العديد من حالات النزاع. فلهؤلاء القادة روابط فريدة بالمجتمعات المحلية ويتمتعون في كثير من الأحيان بثقة الأطراف المتنازعة. ومع ذلك، غالبا ما تكون هذه الجهات الفاعلة غير معترف بها بشكل كامل وتظل مساهمتها الممكنة غير مستغلة بالطريقة الكافية. ومن أجل وضع التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة، عملت إدارة الشؤون السياسية مع منظمة ''الأديان من أجل السلام''، وهي ائتلاف متعدد الأديان، والمنظمة الفنلندية للمعونة الكنسية لاستطلاع آراء وتجارب صانعي السلام من الجماعات الدينية الذين يعملون في البلدان المتضررة من النزاعات. وكانت هذه هي الخطوة الأولى نحو إقامة شراكة أعمق لربط الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة مع دعاة السلام المهمين هؤلاء بصورة أفضل.

الدول المشاركة في الوساطة

٦٥ - الدول هي أكثر الوسطاء نشاطا في الشؤون الدولية. فلئن كانت بعض الدول تستفيد من إرث طويل في مجال الوساطة ولم تصبح دول أخرى مشاركة في الوساطة سوى في الآونة الأخيرة، فلهذه الدول أدوار هامة جدا كجهات وسيطة وداعمة للوساطة وأعضاء في مجموعة أصدقاء الوساطة. وبالنظر إلى تجاربها وخبراتها الفنية الواسعة، من المهم تعزيز تبادل الدروس المستفادة والتعاون في ما بينها. وبرعاية سويسرا وبالشراكة مع مجموعة أصدقاء الوساطة، اجتمعت بعض هذه الدول الأعضاء التي تمارس الوساطة في حلقة عمل عقدت في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ لتبادل الدروس المستفادة بخصوص جهودها في مجال الوساطة. وقدم هذا الاجتماع أيضا أفكارا نيرة مفيدة للتوجيهات من أجل الوساطة الفعالة.

هاء - مشاركة المرأة في الوساطة

٦٦ - إننا نحرز تقدما بطيئا ولكنه متواصل في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. ففي عام ٢٠١٠، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها القوي بتمثيل المرأة في عمليات السلام أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ووضعتُ هذه المسألة في صدارة وصلب خطتي للعمل الخاصة بمشاركة المرأة في بناء السلام والمكونة من سبع نقاط والمعززة بالتزامات قوية بزيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات. ومن خلال خطة العمل هذه، وضعت للمنظمة أربعة أهداف ملموسة متعلقة بالمرأة والوساطة يتعين تحقيقها في فترة ولايتي الثانية، وهي: تعيين كبيرة وسطاء للأمم المتحدة؛ وزيادة تمثيل المرأة في فرق الوساطة والتفاوض، وتقديم الخبرة الجنسانية؛ والتشاور المنتظم مع منظمات المجتمع المدني النسائية.

٦٧ - ولإنجاز هذه المجموعة من الأهداف، أطلقت إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١١ استراتيجية مشتركة بشأن الجنسانية والوساطة، وقد بدأت تؤتي أكلها. فلدينا الآن خبرة فنية جنسانية، وكذلك نساء في جميع فرق الأمم المتحدة للوساطة تقريبا. وجرت استشارة منظمات المجتمع المدني النسائية بانتظام في ما يقارب نصف جهود الوساطة الجارية للأمم المتحدة. ففي قبرص، على سبيل المثال، شهدنا تقديم منظورات جنسانية إلى المفاوضات، بما في ذلك تعيين جهات تنسيق مكرسة للشؤون الجنسانية في أفرقة التفاوض.

٦٨ - وكما أشرت في الفرع الثاني أعلاه، تجري الوساطة على نحو متزايد في بعثاتنا السياسية وبعثاتنا الخاصة بحفظ السلام. إذ يوجد اليوم ١٠ ممثلات خاصات ونائبات للممثلين الخاصين. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية البعثات لديها مستشارون للشؤون الجنسانية. وكجزء من عملنا في الآونة الأخيرة في وضع قائمة وسطاء، تجمع إدارة الشؤون السياسية الآن قائمة منتقاة مكونة من كبيرات وسطاء من أجل النشر في المستقبل.

٦٩ - وفي الوقت الذي أبتهج فيه للتقدم الذي نحرزه، فإني واع أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتشمل بعض الخطوات التي أعتزم اتخاذها لتعزيز مساهمتنا في هذه المسألة في السنة المقبلة ما يلي: الاستمرار في ضمان مشاركة المرأة في فرق الأمم المتحدة للوساطة؛ والاشتراط على مبعوثي ووسطائي التشاور مع القياديات والمنظمات النسائية في وقت مبكر من عملية السلام والترتيب لمشاورات منتظمة ومنظمة؛ واستكشاف، وإقناع الأطراف المتفاوضة، ودعمها عند الاقتضاء، لإنشاء آليات/منتديات لتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من المشاركة في عملية السلام؛ وتقديم الخبرة الجنسانية إلى كل فريق تفاوض.

واو - الموارد

٧٠ - منذ اعتماد وثيقة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حققت الدول بعض التقدم في تزويد المنظمة بالموارد التي تحتاجها للقيام بالدور المنوط بها في مجال الدبلوماسية

والوساطة الوقائيتين. ففي عام ٢٠٠٨، جرى تعزيز إدارة الشؤون السياسية جزئيا بتزويدها بـ ٤٩ وظيفة من مجموع ١٠١ وظيفة مطلوبة. ولئن كان هناك عدد من الخيارات المتاحة لتمويل جهودنا في مجال الوساطة، بما في ذلك حساب الأمين العام للنفقات غير المنظورة والاستثنائية، وصندوق بناء السلام، والميزانية العادية، وأنصبة الميزانية الخاصة بحفظ السلام، فإن الموارد من أجل معظم أعمالنا الخاصة بالوساطة والمساعي الحميدة تأتي من خلال التبرعات.

٧١ - وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للجهات المانحة التي قدمت الموارد المالية لضمان دعمنا لعمليات السلام على الصعيد العالمي. ففي جميع هذه الحالات، تكون القدرة على السفر بسرعة لمعالجة التوترات المتصاعدة أو الاستفادة من الفرص الضيقة المتاحة في عمليات الوساطة أمرا حيويا. ولهذا السبب، أنشأت إدارة الشؤون السياسية صندوقين للاستجابة السريعة (أحدهما للوساطة/منع نشوب النزاعات والآخر للانتخابات)، حيث يمكن استخدام التمويل الموضوع مسبقا لنشر المبعوثين والموظفين على وجه السرعة، ولتوفير ما يلزم من دعم لوجستي. وكانت المساهمات المرنة للدول الأعضاء مفيدة أيضا في إتاحة الفرصة لنا للقيام بغالبية رحلاتنا إلى مناطق النزاع، وكذلك بناء قدرات الوساطة الخاصة بنا وقدرات شركائنا.

٧٢ - وساهمت الجهات المانحة في عام ٢٠١١ بمبلغ ١٢ مليون دولار استجابة لنداء إدارة الشؤون السياسية المتعدد السنوات؛ لكن هذا المبلغ لم يمثل سوى ٦٧ في المائة من الاحتياجات المطلوبة. وتبذل الإدارة حاليا جهودا للزيادة في توسيع قاعدتها للجهات المانحة من خلال التواصل مع الجهات المانحة غير تقليدية.

٧٣ - ورأينا أيضا، في الآونة الأخيرة، أن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مصدران مفيدان للدعم من أجل تنفيذ أحكام اتفاقات السلام من خلال خطط بناء السلام، ولا سيما المصالحة والحوار المحليين والوطنيين. فحتى الآن، استثمر الصندوق ٦٥,٦ مليون دولار في مشاريع مصالحة وحوار سياسي على الصعيدين المحلي والوطني عبر ١٥ بلدا[(١١)]. ودعم الصندوق مجموعة متنوعة من المبادرات التي ساهمت في حل النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية، وساعدت أحيانا في كسر حالات الجمود السياسي. وقد تم استثمار تسعة في المائة (٥,٩ ملايين دولار) من تلك الأموال لتمكين مشاركة المرأة في هذه الجهود، في حين تستخدم نسبة إضافية قدرها ٤٠ في المائة (٢٦,٣ مليون دولار) من هذه الأموال للسعي إلى تعميم الاحتياجات الخاصة بالنساء.

(١١) بوروندي، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغينيا، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبريا، وليبيا واليمن.

زاي – تمهيد للتوجيهات من أجل الوساطة الفعالة

٧٤ – تستمد التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة (انظر المرفق الأول) من عملية تشاورية مكثفة. إذ تستند إلى خبرات وإسهامات الدول الأعضاء؛ والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية؛ والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الوساطة؛ والنساء القياديات والجماعات النسائية؛ والمنظمات الدينية؛ والبنك الدولي؛ ولجنة بناء السلام؛ ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

٧٥ – ولئن كان على كل عملية وساطة أن تستجيب لخصوصية النزاع المعني، وجدت مشاوراتنا تقاربا كبيرا بخصوص عدد من العناصر الأساسية للوساطة الفعالة. وتهدف التوجيهات، باعتبارها وثيقة مرجعية للوساطة، إلى تحقيق فهم أفضل لأهداف الوساطة ونُهُجها، وكذلك تقديم رؤى ثاقبة بشأن كيفية تصميم وإدارة عمليات الوساطة الفعالة.

٧٦ – وأنا واثق من أن التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة ستساعد الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على التوسط على نحو أكثر اقتدارا مهنيا، وعند الاقتضاء، على الوصول إلى نُهج أكثر تماسكا وتكاملا. وهذا ما يزيد في أهمية التوعية بالتوجيهات، بسبل منها التدريب، وفي تشجيع جميع الوسطاء والجهات الفاعلة في مجال الدعم على اتباعه في مساعيها لمنع النزاعات والخلافات وتسويتها سلميا.

رابعا – استنتاجات

٧٧ – قطعت الأمم المتحدة شوطا طويلا في تكييف الوساطة مع التحديات المعاصرة. ورغم إحراز تقدم في ذلك، هناك إمكانية القيام بأكثر من ذلك بكثير. وتذكيرا بالاتجاهات المبينة في هذا التقرير، في ما يلي بعض المجالات التي تتطلب فيها الجهود المبذولة لتعزيز دور وفعالية الوساطة المزيد من التأكيد:

(أ) يمكننا القيام بربط أفضل للقدرات الوطنية والمحلية مع جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي. فبينما تمثل القدرات الوطنية الخاصة بإدارة النزاعات عناصر حاسمة للحفاظ على السلام، فإن عدم وجود وعي أو استثمارات لتعزيز تلك القدرات يمكن أن يحد من الإمكانيات العامة للوساطة. ويعتبر الدعم المتواصل للقدرات الوطنية والمحلية، بما في ذلك المجتمع المدني والقيادات النسائية، أمرا أساسيا لمنع دورات العنف والتوتر المتكررة؛

(ب) يجب علينا مواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة. فعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات. وسوف تواصل الأمم المتحدة القيام بدورها للحث على تحقيق تمثيل ملائم للمرأة وتوافر الخبرة الجنسانية في عملية السلام. ويجب توفير الموارد الكافية والإرادة السياسية لتيسير إشراك المرأة على جميع المستويات؛

(ج) لقد كان لإنشاء شبكات تضم الجهات الفاعلة في مجال الوساطة بالفعل آثار إيجابية على رفع تحديات مجال آخذ أكثر فأكثر في التنوع والازدحام. وسأستمر في التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة القائمة بالوساطة ودعم إنشاء تلك الشبكات. وتوثيق عرى التعاون مع المنظمات الأخرى، الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكذلك مع المجتمع المدني وصانعي السلام الدينيين، هو السبيل إلى المضي قدما. وبالمثل، فإن تحسين التفاعل مع المجتمع الأكاديمي الذي يتناول موضوع الوساطة سيساعدنا على تعميق معرفتنا في ما يخص الوساطة؛

(د) لا تزال جهود الأمم المتحدة في مجال الوساطة تعتمد بشكل غير متناسب على التبرعات. فلا تزال إدارة الشؤون السياسية تعاني من نقص في الموظفين، وتشكو البعثات السياسية من قلة الموارد مقارنة بولاياتها، ولا يزال الموظفون في المقر وفي الميدان يفتقرون للتدريب الملائم في مجال الوساطة. وعلاوة على ذلك، يقيد عمل إدارة الشؤون السياسية بأموال السفر المحدودة الخاصة بها. ويعتبر بناء شبكات تربط بين مختلف كيانات الوساطة وقدرة المنظمة على الاستفادة من الشراكات تطوران إيجابيان، وسيساهمان إلى حد ما في معالجة النقص في الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها. ومع ذلك، لا يمكن للشبكات والشراكات سد الفجوة التمويلية تماما ولا وضع ولاية أساسية للأمم المتحدة على أرض صلبة.

٧٨ - وقد منحتنا تجربتنا أفكارا نيرة وقيمة عن الكيفية التي يمكن بها للوساطة أن تساهم في منع نشوب النزاعات وحلها. ومن خلال البناء على هذه التجربة والعمل بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، أعتقد أنه بإمكاننا أن نستخدم على أفضل نحو ممكن إمكانيات الوساطة لتسوية الخلافات والنزاعات سلميا.

المرفق الأول

توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة

مقدمة

١ - يقر ميثاق الأمم المتحدة بالوساطة باعتبارها وسيلة هامة للتسوية السلمية للمنازعات والنزاعات، وقد أثبتت أنها أداة فعالة لمعالجة النزاعات بين الدول وداخلها على حد سواء. كما طور كتيب الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول (١٩٩٢) فهم الوساطة في المنازعات بين الدول وما زال يشكل مرجعا مفيدا.

٢ - وقد بحث تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189) التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وشركاءها في مجال الوساطة واستعرض بعض الاعتبارات الخاصة بتعزيز عمليات الوساطة. وواصلت الجهات الفاعلة في مجال الوساطة تكييف نُهُجها وقدراتها بحيث تتماشى مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات، اعترافا منها بالنزاعات داخل الدول على وجه الخصوص باعتبارها تهديدا للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. واعترف قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“، الذي اتخذ بتوافق الآراء، بالاستخدام المتزايد للوساطة، ونظر في التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي في جهود الوساطة تلك، ودعا الجهات الفاعلة الرئيسية إلى تطوير قدراتها في مجال الوساطة. كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، توجيهات لزيادة فعالية الوساطة، آخذا في الاعتبار أمورا منها الدروس المستفادة من عمليات الوساطة السابقة والجارية.

٣ - والغرض من التوجيهات، التي أعدت استجابة لطلب الجمعية العامة وبما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، هو أن يستفاد منها في تصميم وإدارة عمليات الوساطة. ويقصد من هذه التوجيهات أن تكون مرجعا للوسطاء، والدول والجهات الفاعلة الأخرى التي تدعم جهود الوساطة، بيد أنها أيضا ذات أهمية بالنسبة لأطراف النزاع والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وهي تؤكد على الحاجة إلى فهم سليم للوساطة وتقدير إمكاناتها وحدودها على حد سواء كوسيلة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

لمحة عامة عن التوجيهات

٤ - تعتمد التوجيهات على خبرة المجتمع الدولي. وتم وضعها في ضوء المدخلات من الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والجماعات النسائية، والزعماء الدينيين، والأوساط الأكاديمية، وكذلك الوسطاء والمختصين في الوساطة.

٥ - والتوجيهات ليست تفكرا شاملا عن الوساطة، كما أنها لا تسعى إلى معالجة كل من الاحتياجات أو النهج المحددة لمختلف الوسطاء، سواء كانوا من الدول أو المنظمات المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو دون الإقليمية، أو المنظمات غير الحكومية أو الوسطاء الوطنيين. وبدلا من ذلك، تهدف التوجيهات إلى معالجة عدة قضايا رئيسية، ولا سيما الحاجة إلى اتباع نهج أكثر احترافا في الوساطة؛ والحاجة إلى التنسيق والتجانس والتكاملية في مجال يزداد ازدحاما باستمرار، والحاجة إلى أن تكون جهود الوساطة أكثر شمولا.

٦ - ولمعالجة هذه القضايا، تحدد التوجيهات عددا من الأسس الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار في جهود الوساطة، وهي: الاستعداد، والموافقة؛ وعدم التحيز؛ والشمولية؛ والملكية الوطنية؛ والقانون الدولي والأطر المعيارية؛ والتجانس والتنسيق والتكاملية بين جهود الوساطة، واتفاقات السلام ذات الجودة العالية. وتشرح التوجيهات كلا من هذه الأسس، وتعرض بإيجاز بعض التحديات والمعضلات المحتملة التي تواجه الوسطاء، وتقدم بعض الإرشادات. وخلال ذلك كله تسلم التوجيهات بما يكتنف البيئة التي يعمل بها الوسطاء من تعقيد وأنهم يواجهون في العديد من الحالات مشاكل وصعوبات قد لا يستطيعون حلها. ويتعين أن تعالج كل حالة بطريقة مختلفة، وفي نهاية المطاف فإن الإرادة السياسية لأطراف النزاع هي العامل الحاسم لتحقيق النجاح. بيد أن إيلاء الاهتمام الدقيق لهذه الأسس يمكن أن يؤدي إلى زيادة احتمالات نجاح العملية، وتقليل احتمالات وقوع الوسطاء في أخطاء، والمساعدة في إيجاد بيئة أكثر مواتاة للوساطة.

منطق الوساطة

٧ - توجد الوساطة في كثير من الأحيان جنبا إلى جنب مع جهود التيسير والمساعي الحميدة والحوار. بيد أن للوساطة منطقها ونهجها الخاصين، وهي جوانب قد تشترك فيها الوساطة مع نهج أخرى متبعة في التسوية السلمية للمنازعات.

٨ - والوساطة هي عملية يقوم من خلالها طرف ثالث بمساعدة طرفين أو أكثر، بموافقة تلك الأطراف، لمنع نشوب نزاع أو إدارته أو حله عن طريق مساعدتها على وضع اتفاقات

مقبولة للجميع. والفرضية التي تقوم عليها الوساطة هي أنه بإمكان أطراف النزاع، في وجود البيئة السليمة، تحسين علاقاتها والسير باتجاه التعاون. ويمكن أن تكون نتائج الوساطة محدودة النطاق، بحيث تتعامل مع قضية معينة من أجل احتواء نزاع ما أو إدارته، أو يمكنها أن تتناول نطاقا واسعا من القضايا في اتفاق سلام شامل.

٩ - والوساطة هي مسعى طوعي، تكون فيه موافقة الأطراف أمرا حاسما من أجل القيام بعملية قابلة للتطبيق والتوصل إلى نتائج دائمة. ويتأثر دور الوسيط بطبيعة العلاقة مع الأطراف: فعادة ما يكون لدى الوسطاء مجال كبير لتقديم مقترحات إجرائية، وإدارة العملية، بينما يتفاوت نطاق المقترحات الموضوعية ويمكن أن يتغير مع مرور الوقت.

١٠ - وبدلا من أن تكون الوساطة سلسلة من الارتباطات الدبلوماسية المخصصة فإنها عملية مرنة ومنظمة في آن. فهي تبدأ من لحظة اشتراك الوسيط مع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين للإعداد لعملية ما ويمكن أن تشمل ''محادثات بشأن المحادثات'' يتم إجراؤها بشكل غير رسمي، وقد تمتد إلى ما بعد توقيع الاتفاقات، حتى وإن كان بإمكان جهات أخرى القيام بمهمة تيسير تنفيذ الاتفاق على الوجه الأكمل.

١١ - وتستجيب عملية الوساطة الفعالة لخصوصية النزاع وتأخذ في الاعتبار أسباب النزاع وديناميات، ومواقف الأطراف ومصالحها وتجانسها، واحتياجات المجتمع على نطاق أوسع، فضلا عن البيئتين الإقليمية والدولية.

١٢ - والوساطة هي نشاط متخصص، فمن خلال اتباع نهج احترافي، يقوم الوسطاء وأفرقتهم بتوفير منطقة عازلة لأطراف النزاع، وغرس الثقة في العملية، والاعتقاد بأن التوصل إلى حل سلمي أمر قابل للتحقيق. والوسيط الجيد يعزز التبادل من خلال الاستماع والحوار، ويوجد روحا من التعاون من خلال حل المشكلات، ويضمن أن الأطراف المتفاوضة لديها ما يكفي من المعارف والمعلومات والمهارات اللازمة للتفاوض بثقة، ويوسع العملية لتشمل أصحاب المصلحة المعنيين من مختلف شرائح المجتمع. وينجح الوسطاء إلى أقصى حد في مساعدة الأطراف المتفاوضة في إبرام اتفاقات عندما يتحلون بالإلمام الواسع، والصبر، والتوازن فيما يتخذونه من نُهُج، والحذر.

١٣ - وتتطلب الوساطة الفعالة وجود بيئة خارجية داعمة؛ ومعظم النزاعات لها بعد إقليمي ودولي مؤثر. ويمكن أن تساعد الإجراءات التي تتخذها الدول الأخرى في تعزيز التوصل إلى حل عن طريق الوساطة أو الانتقاص منه. ويحتاج الوسيط إلى الصمود أمام الضغوط الخارجية، وتجنب المواعيد النهائية غير الواقعية مع العمل كذلك على الحصول على دعم متنام من الشركاء لجهود الوساطة. وفي بعض الظروف يمكن أن تكون قدرة الوسيط

على استعمال الحوافز أو الروادع التي تقدمها الجهات الفاعلة الأخرى مفيدة للتشجيع على التزام الأطراف بعملية السلام.

١٤ - وتؤثر عملية الوساطة بطبيعتها في ميزان القوى والحسابات السياسية داخل المجموعات المختلفة وبينها. ومن الضروري أن يكون لدى الوسطاء والمجتمع الدولي، بوصفهم الجهات الفاعلة الموفرة للدعم، حساسية للآثار الإيجابية والآثار السلبية المحتملة لعملية الوساطة على حد سواء. ومن الضروري أن يحتفظ الوسطاء بخيار تعليق مشاركتهم أو الانسحاب. وقد يكون هذا مناسبا إذا ما رأوا أن الأطراف تواصل المحادثات في جو من سوء النية، أو إذا كان الحل الذي في طريقه إلى الخروج للنور يتعارض مع الالتزامات القانونية الدولية، أو إذا كان ثمة جهات فاعلة أخرى تتحكم بالعملية وتحد من المساحة المتاحة أمام الوسيط للمناورة. إلا أن هذا قرار سياسي حساس يحتاج إلى التفكير مليا في مخاطر الانسحاب مقابل قيمة إبقاء الأطراف على الطاولة عند تعثر عملية الوساطة مع استكشاف وسائل بديلة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

١٥ - وليست كل النزاعات قابلة للوساطة، وهناك بعض المؤشرات التي تدل على إمكانية أن تكون الوساطة فعالة. ففي المقام الأول، يتعين أن تكون أطراف النزاع الرئيسية قابلة لمحاولة التفاوض بشأن التسوية. وثانيا، يتعين أن يحظى الوسيط بالقبول، وأن يكون ذا مصداقية، وأن يكون مدعوما إلى حد كبير؛ وثالثا، يتعين أن يكون هناك توافق عام في الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي على دعم العملية. وعندما تتعرقل عملية وساطة فعالة، قد يكون مطلوبا بذل جهود أخرى لاحتواء النزاع أو للتخفيف من المعاناة الإنسانية، إلا أنه ينبغي مواصلة الجهود لاستمرار المشاركة من أجل التعرف على الآفاق الممكنة لفرص الوساطة في المستقبل واستغلالها.

أسس الوساطة

١٦ - يوضح الفرع التالي الخطوط العريضة للأسس الرئيسية للوساطة التي من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار من أجل الوصول إلى عملية وساطة فعالة.

الاستعداد

١٧ - تتطلب جهود الوساطة المسؤولة والصادقة إعدادا جيدا. ويشمل الاستعداد المعرفة والمهارات الفردية للوسيط مع وجود فريق متجانس من المتخصصين، فضلا عن الدعم السياسي والمالي والإداري اللازم من الكيان القائم بالوساطة.

١٨ - وبينما لا يحدد الاستعداد النتائج مسبقا، فإنه ينطوي على وضع استراتيجيات للمراحل المختلفة (مثل مرحلة ما قبل المفاوضات، ومرحلة المفاوضات، ومرحلة التنفيذ)، استنادا إلى التحليل الشامل للنزاع وتحديد أصحاب المصلحة، بما في ذلك النظر في مبادرات الوساطة السابقة. ونظرا لأن عملية الوساطة ليست عملية خطية على الإطلاق ولا يمكن التحكم في كل عناصرها تحكما كاملا، فمن الضروري أن تكون الاستراتيجيات مرنة بحيث تستجيب للسياق المتغير.

١٩ - ويتيح الاستعداد للوسيط توجيه عملية الوساطة ورصدها، والمساعدة (عند الضرورة) على تعزيز القدرة التفاوضية لأطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين، ومعاونتهم في التوصل إلى اتفاقات، وحشد التأييد (بما في ذلك بين الجهات الفاعلة الدولية) من أجل التنفيذ. والوسيط المعد إعدادا جيدا والمدعوم من جميع الأطراف يكون قادرا على إدارة التوقعات، والحفاظ على الشعور بإلحاح الموقف مع تجنب الحلول السريعة، والاستجابة الفعالة للفرص والتحديات في العملية ككل.

التوجيه

٢٠ - الاستعداد هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية تقع على عاتق الدول أو المنظمات التي تسعى للعب دور الوساطة. وينبغي لهذه الكيانات أن تكون مستعدة لما يلي:

- تخصيص الموارد من أجل الاستجابة السريعة ومواصلة تقديم الدعم لعملية الوساطة، بما في ذلك إيفاد الأفراد على أساس مستمر في مهام متوسطة وطويلة الأجل.
- اختيار وسيط يمتلك الخبرة والمهارات والمعرفة والحساسية الثقافية اللازمة لحالة النزاع المحددة. وينبغي النظر إلى الوسيط على أنه شخص موضوعي وغير متحيز وموثوق به ومتسم بالنزاهة. ويحتاج الوسيط إلى درجة من علو المكانة والوقار بما يتناسب مع سياق النزاع، ويتعين أن يكون مقبولا لدى الأطراف. وتتطلب بعض المنازعات تدخلا غير معلن بينما يحتاج البعض الآخر إلى مبادرات أكثر علانية.
- دعم الوسيط بفريق من الأخصائيين، ولا سيما الخبراء في تصميم عمليات الوساطة، والأخصائيين القطريين/الإقليميين، والمستشارين القانونيين، إضافة إلى الدعم اللوجستي والإداري والأمني. وينبغي نشر خبراء متخصصين حسب الاقتضاء.
- القيام بتحليل النزاعات والتقييمات الداخلية المنتظمة للعملية من أجل إجراء تعديلات على استراتيجيات الوساطة حسب الحاجة.

- توفير الإعداد المناسب، وتوجيه وتدريب الوسطاء وأفرقتهم. وينبغي لجميع أعضاء الأفرقة فهم البعد الجنساني في مجالات اختصاصهم.
- إدراج قدر من التوازن بين الرجل والمرأة في أفرقة الوساطة ويرسل ذلك أيضا إشارة إيجابية إلى الأطراف فيما يتعلق بتكوين وفودها.

الموافقة

٢١ - الوساطة عملية طوعية تتطلب موافقة أطراف النزاع حتى تكون فعالة. وبدون تلك الموافقة فليس من المرجح أن يتفاوض الأطراف بحسن نية أو أن تكون ملتزمة بعملية الوساطة.

٢٢ - وهناك مجموعة من القضايا التي تؤثر على ما إذا كانت أطراف النزاع موافقة على الوساطة. فنزاهة عملية الوساطة، وما تتمتع به من أمن وسرية تشكل عناصر هامة في الدفع قدما بموافقة الأطراف، إضافة إلى ما يتمتع به الوسيط وجهة الوساطة من مقبولية. ومع ذلك، فإن ديناميات النزاع هي عامل حاسم. وما إذا كانت الأطراف توافق على الوساطة أمر قد تحدده الرغبة في تحقيق أهداف سياسية من خلال الوسائل العسكرية، أو قد تحدده اعتبارات سياسية أو أيديولوجية أو نفسية، أو تصرفات الجهات الخارجية. وفي بعض الحالات، قد ترفض الأطراف أيضا مبادرات الوساطة نظرا لأنها لا تفهم الوساطة وترى فيها تهديدا لسيادتها أو تدخلا خارجيا. وفي النزاعات المتعددة الجهات الفاعلة، قد توافق بعض أطراف النزاع على الوساطة، بينما لا توافق عليها جميع الأطراف، مما يضع الوسيط في موقف صعب يتمثل في بدء الوساطة بموافقة جزئية. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى عندما يتم إعطاء الموافقة فقد لا تترجم دائما إلى التزام كامل بعملية الوساطة.

٢٣ - وفي بعض الأحيان قد تعطى الموافقة تدريجيا، وتقتصر في البداية على مناقشة قضايا محددة قبل قبول عملية وساطة أكثر شمولا. وقد يتم الإعراب عن الموافقة صراحة أو بشكل غير رسمي (من خلال القنوات الخلفية). وقد يصبح التعبير المبدئي عن الموافقة أكثر صراحة مع تزايد الثقة في العملية.

٢٤ - وبمجرد إعطاء الموافقة، فمن الممكن سحبها في وقت لاحق، خاصة عند وجود خلافات داخلية لدى أحد الأطراف. فقد تنشق الجماعات المسلحة أو السياسية، مما يولد ضغوطا جديدة على عملية المفاوضات. وقد تنسحب بعض الجماعات المنشقة من الوساطة تماما وتسعى إلى عرقلة العملية.

التوجيه

٢٥ - من الضروري أن يتوصل الوسطاء إلى تفاهم مشترك مع أطراف النزاع حول دور الوسيط والقواعد الأساسية للوساطة. وقد يتأثر هذا التفاهم بالولايات الرسمية الخاصة بجهود الوساطة الممكنة أو بالترتيبات غير الرسمية مع الأطراف. وبناء على هذا، يحتاج الوسطاء إلى ما يلي:

- معرفة من هو الطرف الذي تعتبر موافقته ضرورية من أجل البدء في عملية وساطة قابلة للاستمرار. وإذا لم يوافق على الوساطة سوى بعض أطراف النزاع، فقد يحتاج الوسيط إلى التعامل مع الأطراف الموافقة وتوسيع قاعدة الموافقة تدريجيا. وينبغي أن يستند الحكم بالوصول إلى ''الموافقة الكافية'' إلى تحليل لمختلف الفئات المستهدفة وتقييم الأثر المحتمل لعملية وساطة بدأت بداية محدودة، إضافة إلى إمكانية قيام الأطراف المستبعدة بعرقلة العملية.

- إنماء روح الموافقة، من أجل تهيئة المجال للوساطة والفهم السليم لها. وتسمح الاتصالات غير الرسمية للأطراف باختبار الأجواء دون الالتزام بعملية وساطة كاملة. وهذا من الممكن أن يساعد على التصدي للمخاوف أو مشاعر عدم الأمان الممكنة.

- المشاركة مع الجهات الفاعلة أو المنظمات المحلية والمجتمعية الأساس، بما في ذلك الجماعات النسائية، فضلا عن الجهات الفاعلة الخارجية التي يمكنها الوصول إلى أطراف النزاع وترتبط بعلاقات معها، لتشجيع استخدام الوساطة.

- استخدام تدابير بناء الثقة في المراحل المختلفة من أجل بناء الثقة بين أطراف النزاع، وبين الوسيط والأطراف، فضلا عن الثقة في عملية الوساطة.

- التحلي بالاتساق في المواقف، والشفافية والإنصاف في إدارة عملية الوساطة، واحترام السرية.

- إجراء تقييم دوري لمدى تمتع العملية بموافقة كافية والاستعداد للتقلبات في المواقف إزاء الموافقة طوال عملية الوساطة، مع العمل على إعادة أطراف النزاع إلى العملية والاعتماد على ما يتمتع به مؤيدوهم أو غيرهم من الأطراف الثالثة من تأثير، حسب الاقتضاء.

الحياد

٢٦ - الحياد هو حجر الزاوية في الوساطة - وإذا ما نظر إلى عملية وساطة ما على أنها متحيزة، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض التقدم الحقيقي نحو حل النزاع. وينبغي أن يكون الوسيط قادرا على إدارة عملية متوازنة يتم فيها التعامل مع جميع الجهات الفاعلة بشكل منصف، وينبغي ألا تكون له مصلحة مادية في النتيجة. ويتطلب ذلك أيضا أن يكون الوسيط قادرا على التحدث مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بحل النزاع.

٢٧ - والحياد ليس مرادفا لعدم الانحياز إلى موقف ما، ذلك أن الوسيط، وخاصة إذا كان تابعا للأمم المتحدة، يكون مكلفا عادة باعتناق مبادئ وقيم عالمية الشمول، وقد يحتاج إلى الإعلان عنها صراحة للأطراف.

التوجيه

٢٨ - للتعامل مع قضية عدم التحيز، ينبغي للوسطاء القيام بما يلي:

- ضمان الإنصاف والتوازن في العملية والتعامل مع الأطراف، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية اتصالات فعالة، والسعي لإثبات ذلك.
- التحلي بالشفافية مع أطراف النزاع بشأن القوانين والقواعد التي توجه مشاركة الوسطاء.
- عدم قبول شروط للحصول على الدعم من جهات خارجية من شأنها أن تؤثر على نزاهة العملية.
- تجنب اتخاذ تدابير تأديبية ضد أطراف النزاع من قبل الجهات الفاعلة الأخرى والحد من الانتقادات العلنية للأطراف قدر الإمكان، مع مواصلة تبادل الآراء بصراحة في الاجتماعات غير العلنية.
- تسليم المسؤوليات لوسيط آخر، أو جهة وساطة أخرى، إذا ما شعر الوسيط بعدم القدرة على الاحتفاظ بنهج متوازن وغير محايد.

الشمول

٢٩ - يشير الشمول إلى مدى وطريقة تمثيل آراء واحتياجات أطراف النزاع والجهات المعنية الأخرى وإدراجها في عملية ونتائج جهود الوساطة. والعملية الشاملة للجميع تكون أميل إلى تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها وضمان تلبية احتياجات القطاعات السكانية المتضررة. ويزيد الشمول أيضا من مشروعية اتفاق السلام وتنفيذه ومن الشعور

بملكيته الوطنية. وإضافة إلى ذلك، يحد الشمول من احتمال تقويض العملية على يد الجهات الفاعلة المستبعدة. وليس المقصود بالعملية الشاملة للجميع أن جميع أصحاب المصلحة يشاركون مباشرة في المفاوضات الرسمية، لكنها تيسر التفاعل بين أطراف النزاع وغيرهم من أصحاب المصلحة وتوجِد آليات لإشراك جميع الرؤى في العملية.

٣٠ - ولا يمكن افتراض أن أطراف النزاع تحظى بالمشروعية لدى الجمهور الأوسع أو تمثله. وجهود الوساطة التي تشمل الجماعات المسلحة فحسب قد ترسل إشارة مؤداها المكافأة على العنف. وإضافة إلى توليد السخط داخل قطاعات أخرى من المجتمع، فمن شأن ذلك تشجيع الآخرين على حمل السلاح لكي يجدوا لأنفسهم موضعا على طاولة المفاوضات. ويمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تضطلع بدور كبير في زيادة مشروعية عملية السلام، ومن الممكن أن تكون حليفةً هامة. وكثيرا ما تكون القيادات النسائية والجماعات النسائية فعالة في صنع السلام على مستوى المجتمعات المحلية، ولذا ينبغي ربطها بشكل أقوى بعملية الوساطة الرفيعة المستوى. ومع ذلك، فليس بالإمكان اعتبار الحصول على تأييد المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أمرا مسلما به، إذ أن بعض هذه الجهات الفاعلة قد تتخذ مواقف متشددة وتُعارض الوساطة.

٣١ - وعند تصميم عملية شاملة للجميع، يواجه الوسطاء عددا من التحديات. فقد توجد حالات لا تكون فيها جميع أطراف النزاع راغبة في الانخراط في الوساطة أو متمتعة بمستويات كافية من التجانس اللازم للتفاوض، وبالتالي يكون الممكن هو الشروع في عملية جزئية فحسب. وتتأثر أيضا الطريقة التي قد تنخرط بها بعض أطراف النزاع في عمليات الوساطة بمذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، ونظم الجزاءات، والسياسات الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب. ويتعين على الوسطاء حماية الحيز المتاح للوساطة والحفاظ على قدرتهم على التفاعل مع جميع الجهات الفاعلة، مع ضمان احترام العملية للقيود القانونية ذات الصلة.

٣٢ - وعند السعي إلى توسيع العملية لتشمل أصحاب مصلحة آخرين، قد يواجه الوسطاء أيضا قيودا من أطراف النزاع التي تسعى عموما إلى تحديد هوية الجهات الفاعلة المختلفة التي يجري إشراكها في العملية وكيفية وتوقيت ذلك. وفي بعض الحالات، قد يتطلب الأمر إجراء حوار حصري مع أطراف النزاع من أجل دفع العملية قدما بسرعة، وذلك مثلا عند التفاوض على وقف إطلاق النار، لا سيما حينما تشعر الأطراف بأنها مكشوفة سياسيا أكثر مما ينبغي أو إذا كان أمنها معرضا للخطر. ويحتاج الوسطاء إلى قياس مستويات الارتياح

لدى أطراف النزاع وإقناعها بقيمة توسيع المشاركة. وعليهم أيضا تحقيق التوازن بين إيجاد عملية شفافة وحماية سرية المحادثات.

٣٣ - ويتعين على الوسطاء معالجة التوتر المحتمل بين الشمول والكفاءة. فعمليات الوساطة تصبح أكثر تعقيدا (وقد تصير مثقلة) حينما تتوسع قاعدة التشاور و/أو تُستخدم منتديات متعددة لإشراك الجهات الفاعلة على مستويات مختلفة. وإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب إشراك جماعات المصالح التي يصعب تعريفها أو التي تفتقر إلى قيادة واضحة، مثل الحركات الاجتماعية والجماعات الشبابية. وهذا النوع من المسائل يشدِّد على أهمية رسم خريطة لأصحاب المصلحة وتخطيط العملية وإدارتها.

التوجيه

٣٤ - بناء على خريطة شاملة لجميع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة، ينبغي للوسطاء القيام بما يلي:

- تحديد مستوى الشمول الذي يحتاج إليه بدء الوساطة واللازم لتحقيق سلام مستدام يلبي احتياجات جميع المتأثرين بالنزاع؛
- الاتصال بما يلزم من الأطراف أو الجهات الفاعلة الضرورية لمعالجة النزاع، وذلك بعلم الأطراف المتفاوضة الأخرى؛
- تقييد الاتصالات بالجهات الفاعلة التي أدينت من قِبل المحكمة الجنائية الدولية بما هو ضروري لعملية الوساطة؛
- تعزيز فهم أطراف النزاع لقيمة المشاركة الأوسع وتقليل الشروط المسبقة للمشاركة في العملية إلى أدنى حد ممكن؛
- ضمان التشاور المنهجي والمنظم مع الجماعات النسائية في مرحلة مبكرة من العملية على نحو يتيح مشاركة حقيقية، مع بذل جهود محدَّدة لإشراك تلك الجماعات في عملية الوساطة؛
- تشجيع أطراف النزاع على إشراك النساء في وفودها؛
- تحديد الشركاء الكفيلين بالإسهام في بناء قدرة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة الفعالة؛
- وضع آليات لتوسيع المشاركة في العملية، وإشراك وضم الرؤى المختلفة داخل المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، على مدار المراحل المختلفة لعملية السلام؛

- استخدام أشكال مختلفة من وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي واستطلاعات الرأي، لتوسيع دائرة المشاركة، وإعلام الجمهور وإشراكه، وتحديد القضايا الخلافية المحتملة.

الملكية الوطنية

٣٥ - تفترض الملكية الوطنية التزام أطراف النزاع والمجتمع الأوسع بعملية الوساطة وبالاتفاقات المبرمة وتنفيذها. وهذه مسألة بالغة الأهمية، إذ أن العمل على إيجاد مستقبل سلمي ينبغي أن تضطلع به المجتمعات المحلية التي عانت الآثار الرئيسية للنزاع، وأطراف النزاع التي يتعين عليها اتخاذ قرار وقف القتال، والمجتمع ككل. وبينما يستحيل فرض الحلول، فمن الممكن أن يكون الوسطاء مفيدين في توليد الأفكار لحل المسائل موضع النزاع.

٣٦ - بيد أنه يصعب على الوسيط الخارجي تحديد هوية الجهات التي ينبغي كفالة ملكيتها وتيسير الشعور بملكية العملية خارج دائرة الأشخاص الموجودين في مواقع السلطة. وقد يقتضي تكريس وممارسة الملكية تقوية القدرات التفاوضية لواحد أو أكثر من أطراف النزاع، وكذلك المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، وذلك من أجل كفالة المشاركة الفعالة لتلك الجهات في العملية وتأمين قدرتها على الانخراط في قضايا غالبا ما تتسم بالتعقيد. ولمقدار شمول العملية أثر مباشر على عمق الشعور بالملكية.

٣٧ - وتقتضي الملكية الوطنية تكييف عمليات الوساطة بما يلائم الثقافات والأعراف المحلية، مع مراعاة القانون الدولي والأطر المعيارية في الوقت ذاته.

التوجيه

٣٨ - ينبغي للوسطاء، عند تعزيز الملكية الوطنية، الاضطلاع بما يلي:

- التشاور عن كثب مع أطراف النزاع بشأن تصميم عملية الوساطة؛
- إعلام المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة بتطورات عملية السلام (مع احترام السرية عند الاقتضاء) وإيجاد فرص لانخراطهم بشأن الإجراءات والمضمون؛
- توجيه أطراف النزاع ومساعدتها على توليد الأفكار للنقاش، وضمان أن يكون بوسع هذه الأطراف أن تنسب لنفسها الفضل في ما جرى التوصل إليه من اتفاقات؛
- تحديد هوية أطراف النزاع التي قد تحتاج إلى الدعم لتقوية قدرتها التفاوضية وتيسير حصولها على الدعم في مجال بناء القدرات؛

- تشجيع أطراف النزاع على إبلاغ جمهورها والتشاور معه، بما في ذلك القواعد الشعبية، خلال عملية الوساطة، وتمكينها من ذلك؛
- الوعي بالنُّهُج الثقافية المحددة إزاء التفاوض والإعلام، وتسخير تلك النُّهُج تحقيقا للمصلحة القصوى للعملية، والتنسيق مع صناع السلام المحليين وكفالة دعمهم، والاعتماد عند الاقتضاء على الأشكال المحلية لإدارة النزاعات وحل المنازعات؛
- حماية عملية الوساطة من التأثير غير المبرر للجهات الفاعلة الخارجية الأخرى، خصوصا فيما يتعلق بالآجال الزمنية الخارجية غير الواقعية أو المخططات المتضاربة؛
- توعية أطراف النزاع بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين الملكية الوطنية من جهة والحاجة إلى تعبئة التأييد الدولي لتنفيذ الاتفاق من جهة أخرى؛
- تصميم استراتيجية اتصالات لإدارة التوقعات، سواء من حيث ما يمكن للعملية إنجازه وسرعة تحقيق ذلك.

القانون الدولي والأطر المعيارية

٣٩ - تجري الوساطة ضمن أطر معيارية وقانونية قد تكون لها استتباعات مختلفة بالنسبة لمختلف الوسطاء. ويضطلع الوسطاء بعملهم على أساس الولايات التي يتلقونها من الهيئة التي تعيِّنهم وضمن الأبعاد التي تحددها قواعد ونظم تلك الهيئة. وبالتالي، فإن وسطاء الأمم المتحدة يعملون ضمن سياق ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وقواعد المنظمة ونظمها.

٤٠ - ويُسيِّر الوسطاء عملهم أيضا ضمن الإطار الذي تنشئه قواعد القانون الدولي التي تحكم الوضع المعين، وأهمها الاتفاقيات العالمية والإقليمية، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وإضافة إلى الالتزامات القانونية الملزمة، تؤثر التوقعات المعيارية على عملية الوساطة، وذلك مثلا بشأن عملية العدالة وتوخي الحقائق والمصالحة؛ وشمول المجتمع المدني؛ وتمكين النساء ومشاركتهن في العملية.

٤١ - ويسهم الاتساق مع القانون الدولي والقواعد الدولية في تعزيز مشروعية العملية واستدامة اتفاق السلام. ويساعد أيضا هذا الاتساق في تعبئة الدعم الدولي للتنفيذ. بيد أن الموازنة بين مطالب أطراف النزاع والأطر المعيارية والقانونية قد تكون مسألة معقدة. وكثيرا ما يضطر الوسطاء إلى التعامل مع الضرورة الملحة لإنهاء العنف في سياقات توجد فيها أيضا حاجة واضحة إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الدولية.

وقد لا يكون القانون المنطبق على جميع أطراف النزاع متماثلا، أو قد يتفاوت فهم الأطراف لذلك القانون. وإضافة إلى ذلك، بينما يوجد توافق دولي متزايد بشأن بعض القواعد، فإن جميع القواعد لا تُطبَّق بشكل متساو في مختلف السياقات الوطنية، ومن الممكن أن تكون هناك تفسيرات مختلفة داخل مجتمع بعينه.

التوجيه

٤٢ - يجب أن يحاط الوسطاء علما وأن يلموا بالقانون الدولي المنطبق والأطر المعيارية المنطبقة، وينبغي لهم ما يلي:

- التحلي بالوضوح والإعراب عن ولاياتهم وعن الأطر القانونية المنطبقة على عملهم؛
- كفالة فهم الأطراف لمتطلبات وحدود الاتفاقيات والقوانين الدولية المنطبقة؛
- كفالة الاتساق في التواصل مع أطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة بشأن المسائل القانونية والتوقعات المعيارية؛ ويكتسب ذلك أهمية خاصة في حالات الوساطة المشتركة أو ذات القيادة المشتركة؛
- التحلي بالوضوح فيما يتعلق بعدم قدرتهم على إقرار اتفاقات السلام التي تنص على العفو إزاء الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛ ويمكن النظر في العفو بشأن الجرائم الأخرى والجرائم السياسية مثل الخيانة أو التمرد - بل وكثيرا ما يجري تشجيع العفو بشأنها - في حالات النزاعات المسلحة غير الدولية؛
- البحث مع أطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة في توقيت وتسلسل النُّهُج القضائية وغير القضائية المتبعة إزاء الجرائم المرتكبة أثناء النزاع؛
- تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التمسك بالقواعد الدولية من جهة، وعدم الاضطلاع بدور دعوي صريح من جهة أخرى؛ وتيسير قدرة الشركاء والجهات المنتمية إلى المجتمع المدني على التعامل مباشرة مع أطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة بشأن القواعد المنطبقة.

اتساق جهد الوساطة وتنسيقه وتكامليته

٤٣ - في ضوء العدد المتزايد والنطاق المتسع للجهات الفاعلة المنخرطة في الوساطة، يصبح من الضروري ومن الصعب في نفس الوقت تحقيق الاتساق والتنسيق والتكاملية بين جهود الوساطة. والاتساق يشمل النهج المتفق عليها و/أو المنسقة، بينما يشير التكاملية إلى الحاجة

إلى تقسيم واضح للعمل على أساس المزايا النسبية للجهات الفاعلة المنخرطة في الوساطة والعاملة على مستويات مختلفة.

٤٤ - ولجميع أنشطة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها، والدول، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، تأثير على الوساطة، وإن تفاوت مقدار مشاركة كلٍ من تلك الجهات في عملية وساطة معينة. ويمكن لهذا التنوع أن يكون ميزة، إذ تستطيع كل جهة فاعلة تقديم إسهامات فريدة في مراحل مختلفة من عملية الوساطة. ولكن تعدد الجهات الفاعلة يحمل في طياته خطر عمل كل منها من أجل غايات متضاربة والتنافس فيما بينها. ومن شأن اختلاف هيئات صنع القرار، والثقافات السياسية، والأطر القانونية والمعيارية، ومستويات الموارد، والقواعد والإجراءات المالية والإدارية، أن يجعل تحقيق التجانس والتنسيق والتكاملية من الصعوبة بمكان.

٤٥ - وقد استُخدمت مبادرات الوساطة المشتركة أو ذات القيادة المشتركة كسبيل لتعزيز التنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية. وبينما أسهمت تلك المبادرات في تحقيق غايات سياسية هامة، فإن النتائج كانت متباينة. ويُفضَّل بوجه عام وجود وسيط رئيسي من هيئة واحدة استنادا إلى شراكة استراتيجية وتنسيق مع الهيئات الوسيطة الأخرى. ويجب تحديد الوسيط الرئيسي على أساس كل حالة على حدة.

٤٦ - ويشكل الدعم المتسق لجهود الوساطة من الجهات الفاعلة الدولية وتوصيل رسائل منسجمة لأطراف النزاع جانبيين مهمين آخرين من عملية إيجاد البيئة المواتية للوساطة. وقد لا تكون الدول المعنية وغيرها من الجهات منخرطة بشكل مباشر في الوساطة، لكنها تمارس مع ذلك تأثيرا على العملية. وحينما تكون مجموعات الأصدقاء وأفرقة الاتصال الدولي متوائمة مع أهداف جهد الوساطة، فإنها كثيرا ما تكون مفيدة.

التوجيه

٤٧ - ينبغي للمنظمات الوسيطة والدول وغيرها من الجهات النظر في التوجيه التالي من أجل تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق والتكامل في ما تقدمه من دعم وعند انخراطها في جهود الوساطة:

- ينبغي لعمليات الوساطة أن يكون لها وسيط رئيسي يُفضَّل أن يكون من هيئة واحدة. وينبغي لمبادرات الوساطة التي تضم كيانين أو أكثر أن تستند إلى ولاية متسقة من الهيئات ذات الصلة مع وجود وسيط رئيسي واحد. ومن شأن ذلك أن

يوفر الوضوح، ويحد من فرصة المفاضلة بين الخيارات من قِبل أطراف النزاع، وييسر التنسيق وتطوير عملية وساطة متجانسة؛

- ينبغي التوصل للقرار المتعلق بالقيادة عن طريق المشاورات بين الهيئات ذات الصلة، مع مراعاة سياق النزاع والاستناد إلى المزايا النسبية. ولا ينبغي استبعاد القرب من الأطراف أو التسليم به كميزة تلقائية. وينبغي أن يكون قبول الهيئة القائمة بالوساطة ووسيطها من قِبل أطراف النزاع والفعالية الممكنة للوساطة اعتبارين أساسيين؛
- ينبغي النظر في الطاقات التنظيمية والقدرات والموارد المتوفرة عند اتخاذ القرار بشأن تقسيم العمل داخل بيئة الوساطة؛
- ينبغي للجهات الفاعلة القائمة بالوساطة العمل معا للاتفاق على مقدار الشفافية وعلى آليات التنسيق المتعلقة بتبادل المعلومات. وينبغي لها التعاون فيما بينها على أساس استراتيجية وساطة مشتركة، وكفالة توجيه رسائل متسقة للأطراف، وتجنب الازدواجية أو تحميل الأطراف أعباء مفرطة لعمليات متنافسة عديدة؛
- ينبغي للجهات الفاعلة الدولية النظر في إنشاء آليات تنسيق، مثل مجموعات الأصدقاء أو أفرقة الاتصال الدولية، من أجل توفير الدعم لجهد الوساطة سياسيا ومن حيث الموارد. وينبغي لها أيضا إدراك أنه قد توجد ظروف تنطوي فيها مثل تلك المجموعات على خطر تكرار دينامية النزاع، وهو الأمر الذي ليس من شأنه أن يكون مفيدا للعملية.

اتفاقات السلام الجيدة

٤٨ - يجري التوصل إلى أنواع مختلفة من الاتفاقات، خلال مسار عملية الوساطة، تتراوح بين الاتفاقات المحدودة النطاق نسبيا، مثل اتفاقات وقف إطلاق النار أو الاتفاقات الإجرائية بشأن طبيعة المحادثات، واتفاقات السلام الأكثر شمولا. وإضافة إلى ذلك، قد تقوم الحاجة إلى الوساطة في مرحلة التنفيذ، وإن يكن ذلك عادة على يد مجموعة أخرى من الجهات الفاعلة تجنبا لإعادة فتح الاتفاق للتفاوض.

٤٩ - وينبغي لاتفاقات السلام أن توقف العنف وأن توفر منتدىً لتحقيق السلام والعدالة والأمن والمصالحة بشكل مستدام. وينبغي بقدر الإمكان في كل حالة أن تعالج الاتفاقات أخطاء الماضي وأن تخلق في الوقت نفسه رؤية مشتركة لمستقبل البلد، بشكل يراعي الآثار المختلفة بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع. وينبغي أيضا أن تحترم اتفاقات السلام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

٥٠ - وتحدِّد خصائص العملية ومضامين الاتفاق صلاحية اتفاق السلام. وعادة ما تستند استدامته على درجة الالتزام السياسي لأطراف النزاع، ومقدار تأييد السكان لها، ومدى معالجتها للأسباب الجذرية للنزاع، وما إذا كان بمقدورها تحمُّل التوترات الناجمة عن تنفيذها - وبوجه خاص، مدى وجود عمليات ملائمة للتعامل مع الخلافات المحتملة التي تنشأ أثناء التنفيذ.

٥١ - وكثيرا ما يعتمد تنفيذ اتفاقات السلام على الدعم الدولي اعتمادا كبيرا. ومن شأن الانخراط المبكر في العملية من قِبل الجهات الفاعلة الداعمة للتنفيذ، إضافة إلى الجهات المانحة، أن يساعد على تشجيع القبول بتنازلات صعبة أحيانا ما يكون قد جرى تقديمها خلال المفاوضات. ورغم أهمية الدعم الخارجي لكفالة تمتع أطراف النزاع بالقدرة على تنفيذ الاتفاق، فإن الاعتماد المفرط على المساعدة الخارجية من شأنه أن يقوِّض الملكية الوطنية.

التوجيه

٥٢ - يقتضي التوصل إلى اتفاق سلام جيد إيلاء العناية، خلال مرحلتي المفاوضات والتنفيذ، لعملية وضع الآليات الكفيلة بالتسوية غير العنيفة للنزاع ومنع إعادة نشوب النزاع العنيف، ومحتوى تلك الآليات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وينبغي للوسطاء وأطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الداعمة النظر في المعايير التالية:

- ينبغي أن يرمي الاتفاق إلى حل القضايا والمظالم الرئيسية التي أدت إلى النزاع، سواء عن طريق معالجة الأسباب الجذرية مباشرة في الاتفاق أو عن طريق إنشاء آليات و/أو مؤسسات جديدة لمعالجتها عبر الزمن من خلال عمليات ديمقراطية؛

- حيثما يبدو التوصل إلى تسوية شاملة متعذرا، ينبغي للوسيط أن يحدد مع أطراف النزاع، ومن خلال مشاورات أوسع، ما هو الحد الأدنى الذي يتعين تحقيقه من أجل بدء نهج سلمي للتعامل مع الجوانب المتبقية من النزاع؛

- حيثما يتعذر التوصل إلى اتفاق على القضايا الحساسة الأخرى، ينبغي للوسيط أيضا أن يساعد أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين على تضمين الاتفاق خيارات أو آليات لمعالجة تلك القضايا في وقت لاحق؛

- ينبغي للاتفاقات أن تكون دقيقة قدر الإمكان من أجل الحد من النقاط الخلافية التي سيتعين التفاوض عليها خلال عملية التنفيذ؛

- ينبغي أن يكون البعد الجنساني لجميع المسائل منصوصا عليه بوضوح، إذ أن الاتفاقات المحايدة جنسانيا كثيرا ما كانت ضارة برفاه النساء وأمنهن واحتياجاتهن؛

- ينبغي للاتفاقات أن تتضمن طرائق واضحة للتنفيذ والرصد وحل المنازعات من أجل معالجة الخلافات التي قد تنشأ أثناء التنفيذ. وينبغي أن تتضمن الاتفاقات أيضا مبادئ توجيهية عن الأولويات والالتزامات المختلفة للأطراف والجداول الزمنية الواقعية؛

- ينبغي تقييم وتقوية القدرات المحلية والهياكل الأساسية الوطنية القائمة. وينبغي للاتفاقات أن تكفل آليات قوية لحل المنازعات على مختلف المستويات، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والدولية عند الاقتضاء، بحيث يتسنى معالجة المشكلات عند ظهورها وعدم تصعيدها.

الاستنتاجات

٥٣ - تحدد التوجيهات بعض الأساسيات الرئيسية للوساطة الفعالة، وتوفر بعض الاقتراحات بشأن كيفية تطبيقها عمليا. وتنص التوجيهات على أن يتمتع الوسطاء بالخبرة والدعم المهني، كما تقر بالحاجة إلى التقييم الدقيق، والتخطيط السليم، والرصد والتقييم المنتظمين من أجل تعزيز فرص النجاح والحد قدر الإمكان من أخطاء الوسطاء. وتؤكد التوجيهات أهمية البيئة الخارجية الداعمة لعملية الوساطة، مع التشديد على الحاجة إلى التعاون بين الهيئات المشاركة في الوساطة. وفي حين أن كل هذه العوامل هامة، فإن نجاح أو فشل عملية الوساطة يعتمد في نهاية المطاف على مدى قبول أطراف النزاع بالوساطة ومقدار التزام الأطراف بالتوصل إلى اتفاق. وإذا كانت الأطراف راغبة بحق في استكشاف حل تفاوضي، فإنه يكون بوسع الوسطاء الاضطلاع بدور قيِّم.

المرفق الثاني

آراء الدول الأعضاء

في إطار المشاورات بشأن التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة، دعت الأمانة العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء إلى تقديم إسهامات مكتوبة. وقدمت خمسة أسئلة كدليل من أجل المساهمات:

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتهم خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

وقدمت الدول الأعضاء التالية إسهامات، والدول هي: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وجامايكا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والكويت، وليتوانيا، والمغرب، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، واليابان.

وأرفقت أدناه الإسهامات الخطية للدول الأعضاء التي اختارت إدراجها في هذا المرفق.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

يجب أن يكون الوسيط موضوعيا، وأن يكون على بينة من القضية التي يجري تناولها، ويكون على مسافة واحدة بالنسبة إلى الأطراف فيها. وفي إطار الأمم المتحدة، يوجد الأمين العام في وضع ممتاز للاضطلاع بدور الوسيط والقيام بالمساعي الحميدة بين الأطراف تنفيذا

للمهمة التي يوكلها إليه مجلس الأمن أو الجمعية العامة وتمشيا مع أعلى مقاييس الكفاءة والمقدرة والنزاهة التي يقتضيها ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي له أثناء القيام بهذه المهمة مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

يجب أن يكون الوسيط ملتزما بمهمته من أجل التغلب على العقبات التي تعترض عمله، والتردد المحتمل في المواقف للأطراف بشأن الدخول في الحوار. ويجب أن تنبثق مهامه ومسؤولياته عن الولاية التي أوكلت إليه. وفي هذا السياق، لا يمكن لرفض طرف واحد للحوار أن يشكل عائقا إذا كان للوساطة أن تصبح وسيلة فعالة لتعزيز مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

وفي الحالة الخاصة لمسألة جزر مالفيناس، تثق جمهورية الأرجنتين في النجاح الممكن لجهود الأمين العام، في حدود الولاية التي أوكلتها إليه الجمعية العامة، والتي تهدف إلى التقريب بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من أجل استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة الذي لم تتم تسويته بعد.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

ينبغي للأطراف الثالثة دعم الوساطة وأي اتفاقات يتم التوصل إليها، وتجنب التدخل في مهمة الوسيط ما لم تطلب مساعدتها. وفي حالة الوساطات والمساعي الحميدة التي يكلف بها مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، ينبغي للبلدان الأعضاء فيهما تقديم الدعم لها واحترامها، لأنها تشكل ولاية من ولايات المنظمة.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

اتفاق السلام الناجح هو الذي يجد حلا عادلا ونهائيا للنزاع المعين.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

يجب أن تضمن الوساطة تنفيذ الاتفاق في الوقت المناسب، بحيث لا يتم إفساد التسوية التي تم التوصل إليها. ولذلك، قد تنشأ الحاجة إلى الدعم والموارد البشرية والمادية التي تستطيع منظمة مثل الأمم المتحدة تقديمها.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

كمبدأ شامل، يجب أن تكون عملية الوساطة مصممة خصيصا للحالة المعنية. إذ يمكن أن يكون هناك تباين واسع في طبيعة النزاعات - وقد حدث تحوّل في العقود الأخيرة نحو النزاعات الداخلية مقارنة بالحروب بين الدول. وقد تركز النزاعات الداخلية على عدد من العوامل، مثل الانفصال أوالحكم الذاتي أو السيطرة على الدولة ومواردها. وقد يكون البعض منها متعدد الأطراف وبه خصوم عديدون وائتلافات فضفاضة فحسب، وعادة ما تكون غير منسقة ومنقسمة انقساما عميقا. وتنشأ النزاعات العرقية في كثير من الأحيان عن الفوارق الاجتماعية الاقتصادية الكامنة، أو الشعور الجغرافي أو الإقليمي، أو التفاوت في فرص الوصول إلى الموارد، أو عما ينظر إليه على أنه مظاهر لانعدام المساواة أو الظلم، أو عن سياسة طائفية أو سوء الحوكمة. وغالبا ما تتطور النزاعات: فيمكن أن يتحول نزاع عرقي إلى حد كبير إلى نزاع يتسم بالإجرام والفساد، وتترتب عنه آثار إقليمية كبيرة. ولذلك فإن أي عملية وساطة وما ينبثق عنها من اتفاق سلام يجب أن يكونا محددين حسب السياق ومصممين وفق الوضع المحلي.

صفات الوسيط الجيد

يتحلى الوسيط الجيد بالنزاهة والاستقلالية. ويكون الوسيط عادلا وموضوعيا وصبورا ويجب أن يحظى بثقة واحترام ويقين جميع أطراف النزاع من أجل التوصل إلى اتفاق يخدم مصالحها على النحو الأمثل. ولا يصدر الوسيط الفعال، الذي يتحلى بالنزاهة في مسعاه، أحكاما مسبقة ويراعي حجج كل الأطراف. ويكون الوسيط الجيد، الذي يكون قابلا للتكيف ومبدعا، قادرا على الاستكشاف والتحسين والتعديل دون الظهور بصورة المتعجرف أو اللجوء إلى الضغط.

ويحسن الوسيط الجيد الإصغاء، ويمتلك مهارات عالية في التواصل والتفاوض، ويحترم السرية ويشجع في الوقت نفسه على تبادل المعلومات. والوسيط الجيد، الذي تتوفر فيه الخبرة

في التيسير والتنسيق، بحل المشاكل، وينتهز الفرص، ويعرف كيف يعزز المكاسب، ويبدع في التغلب على العقبات، ويحافظ على زخم العملية.

ويتمثل شرط أساسي في الفهم العميق لتفاصيل طبيعة النزاع، وأصوله، والجهات الرئيسية فيه ومصالحها. ومن الأهمية بمكان فهم السياق المحلي، والحالة الاجتماعية – الثقافية التي يحدث فيها النزاع، وعلاقات القوى القائمة. ويشمل ذلك عمليات صنع القرار وأصول الوساطة الثقافية، والتماسك الاجتماعي، والعلاقات بين الجماعات، والمسائل المشتركة بين الأجيال، والمساواة بين الجنسين، فضلا عن مسائل مثل العقاب والمصالحة. ولا بد للوسيط أن يفهم تعقيدات البيئة السياسية والاقتصادية، والجهات المؤثرة (سواء بشكل رسمي أو من وراء الكواليس)، وكذلك العوامل التي يحتمل أن تكون مساهمة في النزاع كالضغط الديموغرافي، والتجريم، والصلات الخارجية، والفوارق بين الريف والحضر.

السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة

تتطلب عملية الوساطة الالتزام والإرادة السياسية، يدعمهما الوصول إلى الموارد للتحرك بسرعة عندما يكون أي جانب من جوانب النزاع قابلا للحل.

وينبغي أن تهدف عملية الوساطة إلى توفير الظروف التي تتيح للشعب أن يتخذ قرارا بشأن مستقبله في بيئة آمنة وخالية من التخويف أو الإكراه. ولا يمكن للوساطة أن تفرض حلا. ويجب على الوساطة ما يلي: مساعدة الأطراف على تقييم الكيفية التي ستمس بها مصالحها بفعل الخيارات المختلفة المطروحة للتعامل مع مسائل معينة؛ وتحديد مختلف الترتيبات الممكنة التي من شأنها السماح للأطراف بالقيام باختيارها الخاص في ما يتعلق بمستقبلها؛ وضمان أنه عندما ستختار، سيدعمها المجتمع الدولي.

وينبغي ألا تكون الوساطة ”مقيدة بزمن“ بشكل مصطنع. فغالبا ما يكون الحل هو عملية يجب أن تستغرق ”الوقت الذي تقتضيه“ كي تكون مستدامة حقا.

ويجب أن يقضي الوسيط وقتا ويبذل جهدا مع الطرفين، ويعمل مع جميع الخصوم، من أجل الحصول على فهم واضح جدا للتاريخ والمعلومات الأساسية، وتحديد نقاط الخلاف الرئيسية والتقارب الممكن. والتحليل الدقيق والمستمر للنزاع أمر أساسي لإثراء عمل الوسيط، من أجل تقييم مدى قدرة الأطراف على أن تكون قادرة على التوصل إلى اتفاق مستدام وفي كثير من الحالات، أن تكون قادرة على إعادة بناء جهاز حكم قابل للاستمرار.

وتتطلب العملية التزاما منتظما بإجراء حوار حقيقي، وينبغي أن تسمح بالاستماع إلى آراء جميع الأطراف، وأن تتيح لأصحاب المصلحة امتلاك العملية وتحمل مسؤولية النجاح

والفشل. ويجب الاعتراف بالنساء، جنبا إلى جنب مع غيرهن من الفئات المهمشة، وأن يكون لهن صوت رسمي في عملية صنع القرار. ولئن كانت النخب تقوم عادة بالتسويات السلمية، فمن المهم ضمان أن تعكس تلك التسويات مجموعة أوسع من وجهات النظر والاحتياجات من البداية. فإذا استبعدت بعض الجماعات (مثل الأقليات العرقية أو الدينية، والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقات) من التسوية الأولى، قد يكون من الأصعب تلبية احتياجاتها وضمان تمثيلها في وقت لاحق. وينبغي أن تعقد الاجتماعات على أرض محايدة مع إعطاء الأطراف الوقت اللازم لوضع المواقف وبلورتها. ويجب أن تسعى العملية أيضا إلى بناء قاعدة مناصرة للسلام في المجتمع المدني والفئات المجتمعية.

وتحدد الوساطة الناجحة عموما مواقف وخيارات لترتيبات انتقالية، وكذلك للقيام بترتيبات على المدى الأطول، على سبيل المثال في ما يخص اقتسام السلطة، ووضع دستور، وآليات القانون والعدالة. ويمكن أن تختلف الخيارات اختلافا كبيرا حسب السياق المحلي والظروف المتغيرة وتوقيت أي تدخل. وينبغي للعملية أن تشمل حوافز مولدة محليا على اتخاذ خطوات إيجابية في عملية سلام يمكن أن تضمن في اتفاق سلام، وأن تكون قادرة على توفير حوافز مثل العون والاستثمار.

ويحتاج الوسطاء إلى الدعم من فريق محترف من ذوي المهارات العالية يمكنه، على سبيل المثال، إعداد إحاطات بالمعلومات الأساسية، وتقديم المشورة في ما يتصل بالمسائل القانونية، وصياغة الاتفاقات.

ويتم الإقرار تدريجيا بأهمية المساعدة الإنمائية في دعم الوساطة. إذ يمكنها أن تدعم القدرات الداخلية للوساطة وبناء الائتلافات وتوفير الموارد للبنية التحتية والخدمات الأساسية، وتحقيق ”مكسب سلام“ للمساعدة على منع العودة إلى التراع. ويمكن لهذه الجهود أن تبني الثقة وأن تنشط العلاقات بين الدولة والمواطنين.

عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

اجتازت عملية السلام بشأن بوغانفيل مراحل متنوعة على مدى أكثر من عقد من الزمن – بدءاً بهدنة، ووقف لإطلاق النار، واتفاق على التخلص من الأسلحة، وأخيرا تسوية سياسية شاملة ستطرح في آخر المطاف السؤال بشأن الاستقلال. وكانت عملية وساطة بوغانفيل متعددة الجوانب، وأتاحت مجموعة من الفرص للأطراف من أجل التفاوض، وشملت الحوار الدبلوماسي، والهدنة ومراقبة السلام، والمساعدة الإنمائية. واستمرت هذه العملية إلى ما بعد توقيع اتفاق سلام.

وفريق مراقبة السلام، الذي تقوده أستراليا بالتعاون مع نيوزيلندا وفيجي وجزر سليمان وفانواتو، للبوغانفيليين هيئة محايدة يمكن أن يبلغوها بأي انتهاكات لوقف إطلاق النار. وساعدت المعونة الأسترالية على استعادة البنية التحتية الأساسية والخدمات الأساسية، ووفرت نهجا موجها نحو التنمية. ورسخت المشاركة المنتظمة لوزير خارجية أستراليا آنذاك والمفوض السامي الأسترالي لدى بابوا غينيا الجديدة انطباعا لدى الأطراف بالتزام أستراليا بالسلام. وولدت مساهمة الأمم المتحدة في إبرام الاتفاق بشأن التخلص من الأسلحة الثقة في نزاهة العملية، وذكرت الأطراف جميعا بأن المجتمع الدولي يراقب الوضع. وساعدت الاجتماعات المنتظمة للأطراف على تحديد وتطوير حلول سياسية خلاقة.

ولا تزال عملية سلام بوغانفيل جارية، وتدخل الآن فترة حاسمة، مع اقتراب الاستفتاء بشأن المركز السياسي لبوغانفيل. ومن المهم أن يواصل المساهمون، بما في ذلك الأمم المتحدة، بذل جهودهم دعما للعملية خلال هذه المرحلة.

الاعتبارات الهامة للتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة

يمكن أن يساعد إشراك وسطاء متعددين من الأطراف الثالثة عملية سلام عندما تكون جهودهم تعاونية، ومنسقة جيدا ومتكاملة. ومن المهم أن تفهم أدوارهم الخاصة جيدا، وأن تعكس المزايا النسبية لمختلف الجهات الفاعلة. ويمكن لمكاتب الاتصال الخاصة بالأطراف الثالثة، أو مبعوثيها الخاصين، أو جماعاتها ''الأساسية'' أو أفرقة ''الاتصال'' الخاصة بها، توفير أسس قيِّمة لعملية الوساطة.

وعلاوة على ذلك، فإن معظم النزاعات تشمل مصالح أطراف ثالثة. ويمكن أن تشمل هذه الأطراف دولا أخرى، وشخصيات صاحبة نفوذ، وأنصارا في المجال العسكري، ومنظمات إقليمية وغير حكومية. ويجب أن ينتبه الوسطاء إلى تلك المصالح وأن يراعوها، وأن يضمنوا بذل جهود لتطوير فهم مشترك للسياق وتعقيدات النزاع، ورغبة في تبادل المعلومات والموارد.

وكما هو الحال مع الأطراف المباشرة في النزاع، فالمناقشات التدريجية وبناء المواقف والتوافق والتراضي داخل الأطراف الثالثة وبينها مطلوبة عموما لفرز الخيارات وبناء المواقف المشتركة. ويعتبر كسب التأييد لعملية الوساطة من جميع الأطراف مفتاح التوصل إلى نتيجة ناجحة.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا حيويا في أي عملية وساطة. إذ يمكنها أن تساعد على إقامة تعاون، بما في ذلك من خلال معارفها المحلية أو الاتصالات الشخصية

والقدرة على الاستفادة من المهارات اللغوية والثقافية الأساسية. ويمكن لهيئات الأمن الإقليمية أيضا لعب دور رئيسي أيضا في مجال الدبلوماسية والوساطة الوقائيتين.

وكما هو معترف بذلك في التقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١، فإن التسويات السلمية مع ضمانات من أطراف ثالثة هي أكثر استقرارا في كثير من الأحيان من تلك التي ليست لها مثل هذه الضمانات.

النُّهُج الإقليمية للوساطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أصدر منتدى جزر المحيط الهادئ، إعلان بيكيتاوا، على خلفية انقلاب فيجي لعام ٢٠٠٠ والتوترات في جزر سليمان. ويوجز الإعلان الخطوات التي يطلبها المنتدى والدول الأعضاء فيه من أجل حل النزاعات المستقبلية في المنطقة، ويؤكد على أهمية وساطة الأطراف الثالثة.

ومؤخرا اعتمد المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا – وهو منتدى رئيسي للحوار بشأن الأمن في آسيا – خطة عمل خاصة بالدبلوماسية الوقائية. وتتوخى الخطة أنه مع مرور الوقت، وبموافقة جميع الأطراف المعنية مباشرة، سيتقصي المنتدى الإقليمي وينظر في إمكانية الوساطة وتيسير الحوار والمصالحة. وشاركت أستراليا إلى جانب سنغافورة وإندونيسيا بصورة مباشرة في صياغة خطة العمل الخاصة بالدبلوماسية الوقائية وتواصل العمل عن كثب مع أعضاء آخرين في المنتدى لتحديد وتنفيذ الأنشطة العملية والمبنية على أساس النتائج الداخلة في إطار الخطة.

العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح

يتطلب الاتفاق الناجح موافقة جميع الأطراف، ويجب أن تكون توقعات الموقعين متسقة. ويتطلب الاتفاق الناجح امتلاك العملية وكذلك الجوانب العملية للتنفيذ والتحكم فيها محليا، مع تأدية المجتمع الدولي لدور دعم وتيسير.

وينبغي ألا يكون الاتفاق مغاليا في الطموح. ومع ذلك، فإن الاتفاقات التي تسوي القضايا والمظالم الكبرى التي أدت إلى التوتر في المقام الأول – سواء من خلال التعامل مباشرة مع جذور النزاع أو عن طريق إنشاء مؤسسات أو عمليات جديدة للتعامل معها مع مرور الوقت – تميل إلى أن تكون الأكثر قدرة على البقاء. ويجب أن يتضمن الاتفاق التزاما حقيقيا من جميع الأطراف (بما في ذلك الوسطاء) بالتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل. ولا بد من الاعتراف بالأسباب الكامنة وراء التوتر. وإذا كانت أسباب

التوترات عميقة الجذور، كذلك يجب أن يكون الحل. وسوف يلزم وقت طويل – في كثير من الأحيان يصل إلى جيل من الزمن – كي تترسخ جذور عملية سلام دائم. وعلى وجه التحديد، تنبغي معالجة مسائل عدم المساواة بين الجنسين لأن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة المبنية على التجربة التي تشير إلى أن ارتفاع مستوى عدم المساواة بين الجنسين يطابقه ارتفاع في مخاطر النزاع الداخلي. ويجب أن يصف اتفاق السلام الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الأطراف أو يحدد الخيارات لفترة انتقالية تشمل، حسب الاقتضاء، ممارسة السلطة، ومشاركة الأطراف الخارجية (مثل الأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية)، وتقديم الخدمات. ويجب أن يقدم إطارا، بما في ذلك ما يمكن أن يتبع من خطوات إجرائية، لإقامة بيئة خالية من الخوف والترهيب والعنف، وتوفير وسائل لمراقبة الأسلحة والاحتجاز، إذا لزم الأمر. وينبغي أن يعالج مسائل مثل العفو والمصالحة، حيثما، اقتضى الأمر ذلك، وأن يشمل الالتزامات والضمانات من أجل حماية حقوق الإنسان. ولا بد أيضا أن يسمح للحالة بأن تظل قيد الاستعراض. ويستحب وضع استراتيجية للاتصالات من أجل تعزيز الفهم والالتزام المحليين بالعملية.

ويجب أن يدعم تقييم للموارد اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة، سواء خلال فترة انتقالية وحتى على المدى الأطول، الاتفاقَ وأن ترافقه التزامات دولية. وينبغي أن يساعد أي تدخل لقوات حفظ السلام، إذا شُمل كجزء من الاتفاق، في إدارة النزاع والتخفيف من حدته، بدلا من أن يكون المحرك الأساسي لهذه العملية. ولكن يمكن أن يكون توقيت التدخل حاسما، ويستوجب تقييما واضحا لقدرات الأطراف على كفالة أن تكون ولاية وحجم ووزن أي عملية سلام مناسبة.

جزر سليمان

قامت أستراليا ونيوزيلندا بالتوسط في إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في جزر سليمان بعد اندلاع توترات على أساس عرقي في عام ١٩٩٩ وانقلاب حزيران/يونيه ٢٠٠٠. واستضافت أستراليا مفاوضات سلام في تاونسفيل بعد عدة أشهر. وأنتجت هذه المفاوضات اتفاق تاونسفيل للسلام، الذي أعطى إطارا لإنهاء الأعمال العدائية وأنشأ فريقا دوليا لمراقبة السلام ومجلسا لمراقبة السلام. وتألف الفريق الدولي من ممثلين عن أستراليا وجزر كوك ونيوزيلندا وتونغا وفانواتو وأمانة الكومنولث (من بوتسوانا). وكان أفراد الفريق غير مسلحين، وشكلوا مزيجا من أفراد الجيش والشرطة والمدنيين، وأوكلت إليهم ولاية بناء الثقة في عملية السلام بين الأطراف وداخل المجتمع المحلي، وجمع وتخزين الأسلحة بشكل آمن، وتقديم تقارير إلى مجلس مراقبة السلام المحلي ودعمه. ولم يتمكن الفريق من وضع حد للتوترات، ولكن من خلال شراكته مع مجلس مراقبة السلام المحلي، قام بوضع أسس بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان التي أتت لاحقا وكانت أكثر شمولا. وعمل

المجلس المحلي من خلال شبكة من مراقبي السلام على مستوى المجتمع المحلي، وعمل بشكل وثيق مع جماعات المجتمع المدني من أجل بناء الدعم المجتمعي الشعبي لعملية خاصة بالسلام. وكان هذا التعزيز للشبكات المجتمعية مهما لنجاح البعثة لاحقا.

ونشرت البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بناء على دعوة من حكومة جزر سليمان. وبالتعاون مع هذه الأخيرة، يسر أفراد البعثة من المدنيين والشرطة والجنود الذين ينحدرون من بلدان من جميع أنحاء المنطقة بيئة أمنية مستقرة يمكن للأطراف فيها إعادة بناء ثقة المجتمع المحلي والاتفاق على آليات مستدامة لحل النزاع. وعلى سبيل المثال، عينت حكومة جزر سليمان لجنة معنية بالحقيقة والمصالحة، دعمها كل من أستراليا وآخرون من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقدت ١٤ جلسة على مدى عامين وعرض فيها أكثر من ٠٠٠ ٥ فرد، سواء من الضحايا أو مرتكبي الجرائم، أدلتهم. وقدمت اللجنة مؤخرا تقريرها النهائي إلى حكومة جزر سليمان.

الوساطة المستمرة

نادرا ما تكون عمليات السلام سلسة. فعادة ما توجد عقبات في الطريق وكثيرا ما يحدث تقهقر. إذ لا يفي الموقعون دائما بتعهداتهم. وغالبا ما تعطي اتفاقات السلام الأفضلية للطرف الأقوى في وقت التوقيع، وهو مما تنتج عنه إخفاقات لاحقا. ويمكن أن تترك وعود غير واقعية أو عدم قدرة على الوفاء بالالتزامات التوترات السياسية والاجتماعية دون حل. وقد لا يمكن التعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع على نحو ملائم، وربما لن يقدم الكثير من الذين شاركوا في أعمال العنف إلى العدالة.

وتتطلب عمليات السلام يقظة دائمة. إذ تكون الفترة الفاصلة بين التوقيع على اتفاق سلام ونشر عملية سلام، مثلا، فترة حاسمة تتطلب وساطة متواصلة للحفاظ على التزام الجانبين بالاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتجنب سوء الفهم، وتسوية المظالم عندما تنشأ. ويمكن أن تشمل الفترات الحاسمة الأخرى تسريح العسكريين أو تنظيم انتخابات أو حدوث كوارث طبيعية. وتعطي الوساطة المستمرة الالتزام على المدى الطويل وتنمي منظورا على المدى الطويل كذلك. ومن مزايا الوساطة المتواصلة إمكانية القيام بخطوات صغيرة وتدريجية، وبوتيرة مريحة للطرفين.

ويمكن أن تكون الوساطة الجارية حاسمة أيضا في بناء ثقة المجتمع المحلي وإيمانه بها على المدى الأطول، على سبيل المثال من خلال دعم المؤسسات الديمقراطية وضمان شمول اتفاقات تقاسم السلطة المتطورة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

عملية السلام في كمبوديا

اضطلعت أستراليا بدور قيادي في عملية السلام المطولة في كمبوديا (خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين). وبعد جهود وساطة مطولة ودبلوماسية مكثفة مع جميع الأطراف، اقترح وزير الخارجية الأسترالي آنذاك، سعادة النائب البرلماني غاريث إيفانز، الخطة التي قام عليها اتفاق باريس للسلام لعام ١٩٩١.

واقترحت أستراليا إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا، التي اضطلعت بمهمة القيام بـ ''مساع حميدة'' في وقت سابق لنشر سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وأدت أستراليا دورا محوريا في الفريق العامل العسكري المختلط الذي كلف بولاية في اتفاقات باريس للسلام وأنشئ خلال فترة بعثة الأمم المتحدة المتقدمة لحل المشاكل التي تنشأ في مجال احترام وقف إطلاق النار.

ومثل الفريق العامل العسكري المختلط ملتقى رفيع المستوى لممثلين عسكريين من الجيوش الكمبودية الأربعة والأمم المتحدة وآلية لضمان المحافظة على وقف إطلاق النار على الأرض من خلال الحوار والتعاون والتوافق المتبادل. واستحدث الفريق بيئة محايدة يسرت نزع السلاح والتسريح، ومكنت بدورها من توفير أجواء آمنة لإجراء الانتخابات في عام ١٩٩٣. وتعدت ولاية سلطة الأمم المتحدة بكثير ولاية نشاط حفظ السلام التقليدي، بما في ذلك بناء المؤسسات وإعادة البناء الاجتماعي. وبعد عشرين عاما عن اتفاقات باريس للسلام، لا تزال عملية السلام في كمبوديا تمثل نموذجا قويا للوساطة الطويلة المدى.

بيلاروس

[الأصل: بالإنكليزية]

إننا نرى أن التوجيهات من أجل زيادة فعالية الوساطة، التي طلبتها الجمعية العامة بقرارها ٢٨٣/٦٥، يمكن ترتيبها حسب الفروع التالية: (أ) مبادئ الوساطة وأهدافها؛ (ب) الحالات التي تتطلب الوساطة؛ (ج) دور الأمم المتحدة في مجال الوساطة؛ (د) إقامة الشراكات للوساطة؛ (هـ) توفير الموارد للوساطة.

وفيما يلي وصف موجز لما يمكن أن يتضمنه كل واحد من الأجزاء الواردة أعلاه.

مبادئ الوساطة وأهدافها

من المنطقي تخصيص فرع ليبين بوضوح المبادئ والأهداف المراد تحقيقها في المبادرات المختلفة التي تنطوي على الوساطة. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ والأهداف

معروفة على نطاق واسع، مثل ضرورة اتفاق جميع الأطراف المحلية على إشراك طرف ثالث، واختصاص الوسيط وحياده وسعة حيلته والتزامه بالتوصل إلى صفقة عادلة ونحو ذلك، فمن الضروري النص على تلك العناصر كلها بوضوح نظرا لأن الوثيقة (التوجيهات من أجل الوساطة الأكثر فعالية) ينبغي أن تسعى إلى إيراد جميع الجوانب الأخرى الممكنة للوساطة.

الحالات التي تتطلب الوساطة

ينبغي أن يستند هذا الفرع بصفة رئيسية، في رأينا، إلى الخبرة الدولية الواسعة المكتسبة في مجال الوساطة في النزاعات خلال العقود الماضية. ويمكّن تحليل هذه الخبرة المرء من تحديد بعض الحالات ذات الصلة التي تتطلب الوساطة والتي يشترك فيها الجميع. وسيكون من المفيد أيضا أن ترد في هذا الفرع إشارة إلى بعض الحالات الفريدة من الوساطة في النزاعات التي تخالف الأنماط العامة.

دور الأمم المتحدة في مجال الوساطة

لا شك أن للأمم المتحدة أوسع خبرة في مجال الوساطة في النزاعات في جميع أنحاء العالم، وإن كانت المنظمة لا تستأثر بهذا المجال. ولذلك قد يبدو من المناسب أن يقدَّم أولاً في هذا الفرع موجز لتاريخ مشاركة الأمم المتحدة في الوساطة الدولية.

وعقب ذلك قد يكون من الحكمة، في رأينا، التركيز على القدرات الحالية للأمم المتحدة في مجال الوساطة، وتقديم وصف مفصل لمهام كيانات الأمم المتحدة القائمة المعنية بالوساطة، أي وحدة دعم الوساطة العاملة في إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، وإنشاء مناصب المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام والأفرقة الداعمة لهم، وكذلك قائمة الخبراء في مجال الوساطة، وخبراء تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ونرى أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص لكيفية تعيين الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام وخبراء الوساطة وكيفية اضطلاعهم بولاياتهم. وفي رأينا، لا بد من تحسين تلك الممارسات حتى يتسنى إعمال دعوة الأمين العام إلى تهيئة جيل جديد من وسطاء الأمم المتحدة (انظر تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها S/2009/189).

وترى بيلاروس أن من الضروري، مع مراعاة ما سبق، تفصيل كيفية تنظيم عملية التعيين وكيفية وضع وسيط الأمم المتحدة خطة عمله لتنفيذ ولايته، وكيفية تقسيمه للعمل ضمن فريق الخبراء الذي يعمل معه، وكيفية تنظيم عملية الوساطة في مراحل تشغيلية في الوقت المناسب (نوع من خرائط الطريق التي تنص على استخدام أدوات خاصة للوساطة

مثل المحادثات المباشرة أو غير المباشرة أو المكوكية، أو المحادثات عن قرب مع الأطراف المحلية المعنية، والطرق التي يقوم بها الوسيط ببناء الثقة بين الأطراف المحلية في النزاع، ونحو ذلك).

وينبغي أن تلي ما ورد أعلاه توصيات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة كفاءة تلك الممارسات. وفي رأينا، ينبغي أن تتضمن التوصيات أيضا الجهود المقترحة لزيادة المشاورات بشأن مسألة الوساطة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجموعات الدول وفرادى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، علينا أن نؤكد اعتقادنا القوي بأن وساطة الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون اختصاصا تنفرد به الدول العظمى، كما كان الحال في الكثير من الأحيان في الماضي. وبيلاروس مقتنعة بأن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما البلدان ذات السجل الجيد في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار، وفي قضايا عالمية أخرى (مثل منع الاتجار بالبشر والمخدرات غير المشروعة) يمكن أن تؤدي دورا هاما في الوساطة، بل قد تحظى بتفضيل الأطراف المحلية في نزاع ما على ممثلي الدول العظمى، الذين قد يبدون متحيزين.

لذا، فإننا نود أن نرى في هذا الفرع جملة أمور منها توصية بشأن زيادة استخدام قدرات الوساطة المتاحة من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم لأغراض الوساطة في إطار الأمم المتحدة.

إقامة الشراكات للوساطة

ما برحت بيلاروس تؤيد منذ أمد طويل فكرة إقامة شراكة عالمية محددة لمعالجة مشاكل معينة على الصعيد العالمي. بل أكثر من ذلك، فقد أخذنا زمام المبادرة في أحد هذه المجالات، ألا وهو الاتجار بالبشر. وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعربت بيلاروس عن تأييدها لإقامة شراكة عالمية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر. ويجري اليوم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشراكة بواسطة خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي اعتمدتها الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١٠ والتي تجمع، لأول مرة على الإطلاق، أصحاب مصلحة متعددين، من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، في إطار جهد مشترك لمواجهة هذا التحدي.

ونعتقد أن الوساطة الدولية لا تمثل سوى مجال آخر من هذه المجالات يمكن فيه تطبيق مفهوم الشراكات العالمية بنجاح. وبالفعل هناك حاليا العديد من أصحاب المصلحة المشاركين بالوساطة، أي الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات دون الإقليمية، وفرادى الدول. وينشئ ذلك بطبيعة الحال حاجة إلى تجنب تداخل كل هذه الأطراف من جهة، وإلى إقامة تعاون وتنسيق وثيقين وفعالين بين الوكالات من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، نقترح أن يطرح الأمين العام على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال تقرير، فكرة إنشاء وحدة تنسيق مشتركة بين الوكالات تحت رعاية الأمم المتحدة، تتولى تنظيم اجتماعات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف تبادل المعلومات والخبرات، وكذلك البت في تقسيم العمل فيما بينهم في حالات محددة. ونرى الحكمة أيضا في مناقشة إمكانية وضع مدونة سلوك مشتركة لأصحاب المصلحة المعنيين بالوساطة على الصعيد الدولي.

ولعل بعض الدول الأعضاء أو الدول، لا سيما تلك التي لها مصلحة كبيرة في الوساطة لإنهاء نزاعات معينة، ستأخذ زمام المبادرة في إنجاح الأفكار الواردة أعلاه، وبالتالي المساعدة في إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة الدولية للوساطة.

واضطلعت بيلاروس من جانبها بدور نشط في الدعوة لتسوية النزاعات سلميا والوساطة على الصعيد الإقليمي. وبصفة خاصة، عملنا خلال فترة رئاسة بيلاروس لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في عام ٢٠١١، على تعزيز التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة في هذه المجالات. وتمخضت جهودنا عن مبادرة واحدة معينة، وهي الإعلان المشترك بين أمانة المنظمة وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

توفير الموارد للوساطة

من نافلة القول أن الوساطة على الصعيد الدولي، بجميع عناصرها المكونة، أي التعيين والتدريب والعمليات في الميدان، لا يمكن أن تعمل إلا إذا أتيحت لها موارد كافية. وعلاوة على ذلك، إذا أُنفقت أموال على الوساطة، أي على الوقاية، فليس ذلك إلا لغرض الحد مما قد يُتكبد من تكاليف أكثر بكثير في عمليات حفظ السلام الشاملة المحتملة في المستقبل إذا تصاعدت حالة نزاع وآلت إلى ختام عنيف بسبب تخاذل المجتمع الدولي.

وترحب بيلاروس بإنشاء صناديق لتمويل بدء الوساطة في إطار وحدة دعم الوساطة التابعة للأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي مناقشة قضية تمويل الوساطة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بغية إيجاد أنجع الوسائل التي تكفل استفادة الوسطاء الدوليين من مصادر التمويل الشحيحة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في وقت تواجه فيه بلدان العالم قيودا مالية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتداعياتها المختلفة.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

الوسيط هو المسؤول عن حث الأطراف على إيجاد الرغبة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل نهائي، وعن الحيلولة دون التذرع بالصعوبات لتبرير عدم إحراز تقدم. وينبغي أن يكون الوسيط مستقلا ويحظى باحترام جميع الأطراف، ويتمتع بالموثوقية وبعلاقات مع جميع الأطراف، وبالمكانة السياسية اللازمة للحصول على دعم المجتمع الدولي وتعاونه. وللصفات التالية قيمة خاصة.

عدم التحيز والحياد

يتعين على الوسيط أن يبدي استقلاله ويحتفظ به. ويساعد اتخاذ موقف غير منحاز ومحايد الوسيط على إرساء الثقة والمصداقية والاحترام من الأطراف. ومن معايير السلوك التي تساعد الوسيط في كسب الثقة والاحتفاظ بها الاتساق، والقابلية للتنبؤ، والدقة والانفتاح في الاتصالات مع مراعاة التوازن بين الشفافية والسرية، والاحتفاظ بدرجات متساوية من القرب مع جميع الأطراف، والتعاطف معها، والالتزام.

القدرة على التعرف على الاختلافات الثقافية

تتواصل الثقافات المختلفة وتتفاوض بطرائق مختلفة. وليست الأنماط الثقافية متجانسة في أي تجمع بعينه، مثل القومية أو العرق، وتتطلب القدرة على التغيير والتكييف. والأساليب والتوقعات الثقافية المتميزة فيما يتعلق بالتعبيرات والتفسيرات تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لعملية الوساطة. ومهارات التعامل مع الثقافات المختلفة والوعي بها قدرات هامة لزيادة فعالية الاتصالات وتساعد الوسيط في تجنب الأضرار غير المقصودة.

وينبغي أن تُعهد عملية الوساطة إلى شخصية دولية يُعترف لها بالسلطة والقدرة على مواصلة الحوار مع كلا الطرفين. وفضلا عن ذلك، يجب أن تكون للوسيط علاقات جيدة مع الجهات الفاعلة الرئيسية من خارج المنطقة.

الخبرة والمعرفة

من أقوى موارد الوسيط أن يراعي الجوانب الثقافية ويكون على إلمام بعملية الوساطة، وموضوع النزاع والقانون المتصل به. ومن المحتمل أن يكون الوسطاء الذين يعرفون

موضوع النزاع أقدر على الإسراع بالعملية وتحقيق أكبر قدر من المصداقية للعملية، وربما يقدمون للاجتماعات معلومات موضوعية مستمدة من تجاربهم الخاصة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

يجب أن تتسم عملية الوساطة الفعالة بالخصائص التالية:

فهم النزاع والأطراف الفاعلة فيه

ينبغي أن تكون الخطوة الأولى من أي جهد للوساطة تقييم النزاع بجميع تعقيداته، أي موضوعه وتاريخه وأسبابه والمصالح التي ينطوي عليها. وينبغي أن تحدد الأطراف المتنازعة وسائر الأطراف الفاعلة المعنية. وينبغي أن يوفر التحليل فهم النزاع فهماً متماشيا مع السياق، ويجيب على الأسئلة المتعلقة بالاستراتيجية: في أي مستوى ينبغي المشاركة؛ وكيف يمكن كسب النفوذ؛ ومن هم الأشخاص الذين ينبغي تركيز الجهود عليهم. ويجب على الوسيط أن يحدد الجماعات المعنية مباشرة بالنزاع، والكيفية التي تعرِّف بها نفسها، وما إذا كانت تحظى بدعم سياسي وعسكري.

دقة اختيار الوسيط ووضوح الولاية

من الضروري اختيار وسيط تعتبره جميع الأطراف مناسبا للحالة المعنية، حسب المعنيين من أصحاب المصلحة والمصالح والمنظمات. ولوضع استراتيجيات ملائمة، يجب تحديد ولايات واضحة لمبادرات الوساطة. فليس من المحتمل أن تحظى الاستراتيجيات التي تتجاوز نطاق الولايات بدعم سياسي.

التأكد من أن النزاع بلغ مرحلة تسمح بالوساطة

لكفالة وتعزيز عملية الوساطة، من المفيد تحديد ما إذا كانت الأطراف تعتقد أنها بلغت مأزقا تتضرر به كلها، والتأكد من أنه يمكن للأطراف أن تفي بالاتفاقات، وإجراء تقييم داخلي للدعم السياسي ودعم الجمهور للسلام، وانتقاء زعماء يستطيعون الاضطلاع بالمسؤولية عن المفاوضات وتحقيق التوازن بين الأطراف.

إجراء عملية الوساطة بمهارة

عندما يصبح الوسيط جاهزا لبدأ عملية التفاوض، يجب عليه أن يهيئ الظروف الملائمة لبدء الوساطة، بتحديد أدوار لجميع الجهات الفاعلة المعنية، ومعالجة اللوجستيات،

وإجراء المفاوضات، وتحديد دور الجمهور في العملية، والتعامل مع وسائط الإعلام. وتتمثل العناصر الرئيسية لإجراء عملية الوساطة بمهارة فيما يلي: (أ) استخدام المشاورات والمفاوضات لتهيئة الظروف الملائمة وتحديد نطاق النزاع؛ (ب) جمع المدخلات وبناء الثقة؛ (ج) وضع قواعد أساسية واضحة؛ (د) اختيار شركاء يتمتعون بقدر كاف من السيطرة على محركات النزاع والجهات المستفيدة ذات الصلة، وإشراك الزعماء رفيعي المستوى ومتوسطي المستوى؛ (هـ) إدراج الفئات المهمشة في المفاوضات؛ (و) توفير بيئة عمل محايدة وآمنة وفعالة وذات موارد كافية؛ (ز) إدارة المعلومات على نحو فعال وبحفظ سجلات جيدة من المفاوضات؛ (ح) وضع وتنفيذ استراتيجيات لإحراز التقدم في المفاوضات؛ (ط) توخي الشمولية والانتباه إلى تظلمات جميع الأطراف وتوقعاتهم.

ويعد كل من الإبداع والمرونة والطواعية عناصر حاسمة أيضا لفعالية عملية الوساطة. وتشكل حالة الوساطة التي قامت بها البلدان الضامنة لبروتوكول ريو دي جانيرو (١٩٤٢) (الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية، بتنسيق من البرازيل) لتسوية النزاع بين بيرو وإكوادور على إقليم متاخم للبلدين (عملية السلام بين بيرو وإكوادور: ١٩٩٥-١٩٩٨) مثالا جديرا بالاهتمام. وكفل التخطيط المشترك والتنفيذ المنسق اتباع نهج متجانس مكّن الوسطاء من التصرف بحياد وموثوقية في مهمتهم المزدوجة كمحكمين في العقبات ومقنعين بتسوية النزاعات. وكان ''حل المنتزه''، حيث يضفي على الإقليم المتنازع عليه مركز محمية بيئية، ويصبح منطقة مجردة من السلاح تُدار بطريقة منسقة، حلا ابتكاريا وعمليا لنزاع تاريخي تعود بدايته إلى أوائل القرن التاسع عشر.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

لتحسين التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة الأخرى، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في تبادل المعلومات وتنسيق القرارات والربط بين الجهات الفاعلة المشاركة في عملية الوساطة.

فتعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لإقامة أوجه تآزر إيجابية بين المشاركين في عملية الوساطة، ويمكن أيضا أن يحقق أكبر قدر من القيمة المضافة التي يمكن أن تأتي بها المؤسسات المحلية فيما يتعلق بخصوصيات منطقة ما أو أطراف فاعلة معينة.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

يجب أن يكون الاتفاق مقبولا ليس لدى الأطراف في النزاع وحسب بل ولدى عامة الجمهور أيضا، ويجب أن يحظى بفرصة جيدة لتنفيذه بنجاح. ومن ثم، فلا بد من منح السكان وأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي دور الضامن الرئيسي للاتفاق. وتشكل مرحلة التنفيذ في عملية السلام بين إكوادور وبيرو (١٩٩٥-١٩٩٨) الاستراتيجية مثالا على هذه الاستراتيجية. وتجاوزت بعثة السلام الموفدة إلى المنطقة للإشراف على الفصل بين القوات، وهي بعثة المراقبين العسكريين في إكوادور - بيرو، نطاق المبادرات التقليدية المتمثلة في تعزيز بناء الثقة المتبادلة لحث الطرفين على تحمل مسؤولياتهما تدريجيا فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن في المنطقة التي يدور فيها النزاع.

وينبغي أن تشمل التسويات السلمية أفراد المجتمعات المحلية، بما فيها القيادات النسائية المحلية، بوصفهم مسؤولين عن التخطيط وعوامل قائمة بالتنفيذ ومديرة وراصدة له. وتكفل الاستفادة من المعرفة والشبكات والقيادات المحلية زيادة الموارد المتاحة للتنفيذ، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتوطيد تولي زمام المبادرة، وبالتالي زيادة مصلحة المجتمع في التنفيذ.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لاتفاق السلام الناجح ألا ينطوي على تهميش الجماعات السياسية في قضية معينة. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل يشجع التفاوض وتبادل الاحترام.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

يمكن أن تسهم جهود الوساطة المستمرة، بطريقة فعالة من حيث التكلفة، في إبقاء قنوات الحوار مفتوحة بشكل دائم، وبالتالي تجنب حدوث تصعيد الخطاب بما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوتر. ويمكن أن تتيح جهود الوساطة المتواصلة للأطراف إمكانيات إبداعية ومرنة لتسوية المنازعات وتكييف شروط الاتفاق، وبالتالي الحفاظ على سبل التفاهم وتجنب تجدد النزاع. وتحقق جهود الوساطة المتواصلة دينامية للثقة وحسن نية يساعدان الأطراف في إيجاد حلول وآليات خاصة للتنفيذ.

بلغاريا

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

يتوقف أسلوب الوساطة على العديد من العوامل والمتغيرات الخاصة بنزاع معين، مثل سمعة الأطراف المتنازعة أو طبيعة النزاع (المدة والحدة والقضايا). وفي هذا السياق، ينبغي للوسيط الجيد أن يأخذ بعين الاعتبار كل واحد من العوامل المحددة للنزاع. ويمكن للوسيط، بالاضطلاع بدوره، أن يساعد الأطراف على مساعدة أنفسهم، بواسطة الحث وتقديم الاقتراحات بطريقة متسمة باللباقة والدقة والصراحة من أجل تغيير تصوراتهم السلبية. وينبغي للوسيط أن يوضح ويقدم المعلومات مع التفكير بطريقة إبداعية في الوقت نفسه عند البحث عن الصيغة الكفيلة بالتوصل إلى اتفاق. وإضافة إلى ذلك، يجب على الوسيط أن يستعين بصفات الإبداع والابتكار فضلاً عن اللباقة والتعاطف لمساعدة عملية الوساطة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

يتسم بعض النزاعات بالمرونة ويمكن التحكم فيها، وبعضها معقدة ومن الصعب إنهاؤها. لذا فإن مراحل تصميم عملية الوساطة الفعالة تتطلب فهما واضحا للوضع السائد في الميدان، وتوقعات كل واحد من الأطراف ومخاوفه ومدى عزمه المحتمل. والوساطة شكل من أشكال العمل المبكر، ومن ثم ينبغي للوسطاء أن يركزوا على العمل المبكر للتخفيف من مخاطر نشوب النزاعات وتجددها، عن طريق الاستخدام الفعال لتحليل مخاطر النزاع. ويتاح للوسطاء مجال لتعزيز قدرتهم على تصميم خيارات تشغيلية قابلة للاستمرار وسلسة وواقعية للعمل الوقائي أو لكفالة نجاح مرحلة التنفيذ.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

تم تأكيد مبدأ التكاملية بين الجهات الفاعلة المعنية في الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وسيزيد وضع البعثات والعمليات في إطار سياسة الأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي من تحسين التعاون المشترك بين الاتحاد والأمم المتحدة في السعي من أجل إحلال السلام وتسوية النزاعات بشكل دائم. وكثيرا ما يعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا، في إطار عمليات حفظ السلام، على منع تجدد النزاعات. وغالبا ما تقوم المنظمتان بتقسيم العمل مع احتفاظ كل منهما بمجال اختصاصها.

ولكل منظمة إقليمية دور معين تضطلع به حسب دورها العام ومهمتها وقدراتها. وينبغي أن تستند إقامة شراكة أكثر فعالية إلى المزية النسبية لكل منظمة.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

ينبغي لاتفاق السلام الناجح أن يتيح إطارا سياسيا تسعى فيه الأطراف المعنية إلى تحقيق أهداف سياسية بطريقة سلمية دون اللجوء إلى العنف واستعمال القوة. وفي بعض الأحيان تكفي التغييرات السياسية المحددة بموجب الاتفاق لإنهاء النزاع وتؤدي إلى إحلال السلام على المدى الطويل. وأحيانا أخرى تخفق الإجراءات التي يحددها الاتفاق في إيجاد تغييرات ذات جدوى كافية ومن المرجح أن يستمر النزاع.

وللأغراض العملية، ينبغي أن يوفر هذا الاتفاق أيضا جدولا زمنيا منطقيا للتنفيذ وتقييم النتائج، وينبغي أن يظل مفتوحا لإشراك (أو إعادة إشراك) الوسيط في مرحلة التنفيذ.

٥ - كيف يمكن اجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

يجب على الوسطاء في المنازعات الشديدة أن يسعوا إلى تحقيق استمرار جهودهم لكفالة احتمال دوام التسوية التي يساعدون في تيسيرها. ويمكن للوسطاء أن يشاركوا في إجراءات التنفيذ، مثل رصد انتهاكات التسويات، وتخصيص الموارد لضمان الامتثال، والمشاركة في تدابير بناء الثقة، ونحو ذلك، بزيادة تكلفة عدم الامتثال للتسوية بهذه الطريقة. وقد تكون هذه الجهود أمرا عسير المنال بالنسبة للوسطاء، ولكن مكافأة إحلال السلام على الأمد الطويل قد تستحق تكلف هذا العناء. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن تؤدي جهود الوساطة إلى اتخاذ الأطراف خطوات نحو التوصل إلى مرحلة المصالحة بتحفيز شعورهم بتولي زمام عملية التنفيذ والمسؤولية عن الوصول بها إلى مرحلة ختامية ناجحة.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

عملا بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨٣، تود بوركينا فاسو أن تتشاطر آراءها بشأن التوجيهات من أجل وساطة أكثر فعالية، بناء على خبرتها في الاضطلاع بالوساطة في النزاعات في بعض البلدان الأفريقية.

١ - صفات الوسيط الجيد

تتوقف الوساطة الناجحة جزئيا على الصفات والكفاءات الشخصية للوسيط الذي ينسق العملية والذي يتوقف نجاحه على الاعتراف بسلطته الأخلاقية وعلى كسبه ثقة الأطراف. وتُستمد مصداقية الوسطاء من التأثير الإيجابي الذي قد يكون لهم على الأطراف، وكذلك على العملية ككل.

ويجب أن يبقي الوسطاء موضوعيين، ومستقلين ومحايدين، ويجب أن تكون لهم معرفة سليمة بالمسائل المتصلة بالنزاع، وخاصة ما يتصل بمصالح الجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة، وكذلك الحقائق الاجتماعية والاقتصادية في البلد والمنطقة المعنيين.

٢ - السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ

تتطلب الوساطة ثقة وتنسيقا متواصلين بين الوسيط، وأطراف النزاع، والجهات الفاعلة المحلية، وجميع الأطراف الثالثة، يمكّنان من التشجيع على تولي الأطراف زمام عملية التفاوض، وكذلك على العودة إلى الوئام، والمصالحة، والسلام.

ومن خلال تجربتها المتواضعة في مجال الوساطة، تعلمت بوركينا فاسو القيمة الأساسية لتولي زمام عملية التعافي من الأزمة من قبل الأطراف المعنية الرئيسية وبناء الثقة بينها.

ويمثل تصميم استراتيجية الوساطة عنصرا رئيسيا في نجاح عمليتها. ورغم أن لكل أزمة خصائصها المحددة المعينة، فإن الجوانب التالية تكون عموما أساسية في الوساطة الفعالة:

- **فيما يخص فريق الوساطة**

- توزيع الأدوار على أساس التخصصات والكفاءات؛
- معرفة سياق الأزمة، بما في ذلك المسائل المطروحة؛
- تحليل نفسية ومطالبات الجهات الفاعلة.

- **فيما يخص الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية**

- التحديد الواضح لأدوار وولايات الجهات الفاعلة المختلفة؛
- تأكيد دور الوسيط كمنسق للعملية؛

- مواءمة مواقف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية من أجل الحفاظ على سلامة العملية.

- **فيما يخص أطراف النزاع**

لا يمكن للوساطة، مهما كانت درجة استباقيتها، أن تنجح دون المشاركة التامة لجميع الأطراف. ولذلك، يجب على الوسيط ما يلي:

- أن يطلق عملية الوساطة من خلال محادثات مباشرة أو غير مباشرة مع الأطراف منذ البداية من أجل اجتناب حالة الجمود في النزاع؛

- أن يتأكد أن عملية الوساطة شاملة قدر ما يمكن ومفتوحة أمام جميع الجهات ذات المصلحة؛

- أن يشجع الأطراف على التوصل إلى اتفاق يحدد التزامات ومسؤوليات كل منها في العملية على حدة، ويضع أيضا جدولا زمنيا للتنفيذ؛

- أن ينشئ آليات للمتابعة والتشاور بالتعاون مع الأطراف.

٣ - الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الأطراف الفاعلة الثالثة المشاركة في عملية الوساطة

من المهم مواءمة وتنسيق مبادرات الوساطة المتعددة والمتنوعة التي قد تُتخذ في نزاع معين. ويجب أن تسعى المنظمات والجهات الفاعلة الرئيسية المشارِكة في إنشاء آليات مشتركة أو منسَّقة يمكنها ضمان التآزر في العمل واجتناب تشتيت الطاقات التي تؤدي إلى نتائج عكسية.

وقد جسد دور بوركينا فاسو في تيسير الحوار المباشر فيما بين الإيفواريين هذه الرؤية. فقد مكن التعاون الوثيق بين الممثل الخاص للأمين العام والميسر من العمل بفعالية، مما أفضى إلى توقيع وتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي، رغم حدوث بعض أعمال العنف في أعقاب الانتخابات.

وإضافة إلى ذلك، ترحب بوركينا فاسو بكون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عمِلا بفعالية، مستخدمين استراتيجية الوساطة المشتركة في فض نزاعات معينة. وينبغي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل الإسهام الفعلي في حل الأزمات من خلال الوساطة الوثيقة، بما أن تلك المنظمات أقرب إلى الحقائق على أرض الواقع، وتكون من المستفيدين الرئيسيين من أي اتفاق سلام. وعلاوة على ذلك، يمثل ذلك

روح قراري مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، المتعلقين بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات، وبخاصة في أفريقيا. وسوف يحفز التنفيذ الشامل للأحكام ذات الصلة في هذين القرارين جهود الوساطة المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ورغم ذلك، يجب عدم تجاهل مسؤولية المجتمع الدولي. وينبغي أن ينخرط الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف بصورة استباقية في أي عملية وساطة، مع تأكيد الدور القيادي الذي يقوم به الوسيط ومده بالدعم المناسب في الوقت المناسب في كل مراحل العملية.

٤ و ٥ – العناصر الحيوية في اتفاق السلام الناجح وأهمية الوساطة المستمرة

يتوقف نجاح أية عملية وساطة على الالتزام الحازم لأطراف النزاع بأن تجتهد في تنفيذ الاتفاقات الموقعة حسب الأصول. وأيضا تحدد الكيفية التي يتناول بها اتفاق السلام شواغل الأطراف قدرته على البقاء. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُطمئن الوثيقة الختامية كل طرف على حدة، وأن تعالج المسائل الأساسية التي أدت إلى الأزمة، مع الاستمرار في الوفاء لمبادئ الإنصاف.

ومما يتسم بأهمية حاسمة أيضا أن يضع أي اتفاق سلام آليات متابعة مناسبة تمكن الأطراف من التغلب تدريجيا على العقبات المتعددة التي قد تقوض عملية السلام. وتمكن المشاركة الكاملة للأطراف في عملية الوساطة وتنفيذها لآليات المتابعة من الاحتفاظ بالانخراط التام للوسيط، الذي يساعد الأطراف لا كمرشد فحسب، بل أيضا كرسول وكممثل محايد للمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى دور آليات المتابعة بوصفها أدوات للرصد والتنسيق، فإنها يمكن أن تشكّل أطرا مشروعة لتعزيز الحوار وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة.

وفيما يتعلق بالحوار بين الإيفواريين، تضمن اتفاق واغادوغو السياسي واتفاقاته التكميلية الأربعة آليتين للمتابعة، وهما لجنة التقييم والرصد، والإطار التشاوري الدائم، ويتولى الميسر المسؤولية عنهما معا، وهما تمكّنان أطراف النزاع الأخرى وممثلي المجتمع الدولي من المشاركة في الحوار.

ومن أجل استكمال عملية التعافي من الأزمة، من المهم أن يقوم الوسيط وغيره من أصحاب المصلحة بالرصد والتوجيه أثناء عقد اتفاق السلام وبعده.

وحسب ما استفادته بوركينا فاسو من تجربتها في حل الأزمتين الإيفوارية والغينية، فإنها تعتقد أن النتائج الإيجابية التي تحققت بتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي ومذكرة التفاهم من أجل إجراء انتخابات سلمية في غينيا تعزى بشكل كبير إلى الالتزام الحازم لموقّعي هذين

الاتفاقين، والدعم الثابت المقدم من مجلس الأمن والأمين العام، واستعداد البلدان والمؤسسات التي ساندت جهود الميسر.

الاستنتاجات

من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما، لا بد أن تتلقى التدابير الوقائية، بما فيها الوساطة، ما يلزم من الدعم السياسي والموارد.

وتعيد بوركينا فاسو تأكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ المتخذ في تموز/يوليه ٢٠١١، والذي يمثل امتدادا للمبادرات والإجراءات التي اتخذتها في مجلس الأمن دعما للوساطة بوصفها وسيلة مفضلة لمنع نشوب المنازعات وتسويتها السلمية. وتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها، المقدم عقب النقاش الرفيع المستوى في مجلس الأمن بشأن الوساطة، الذي نظمته بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أثناء رئاستها للمجلس، يتضمن توصيات مهمة ومفيدة بشأن قيمة الوساطة.

وتظل بوركينا فاسو مستعدة لتسهم في الجهود المشتركة الرامية إلى منع قيام المنازعات وتسويتها. وهي تعتقد أن الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء على وجه الخصوص ستساعد على إيلاء الاهتمام الواجب لأنشطة منع المنازعات وتسويتها السلمية، وخاصة ما يتعلق منها بالوساطة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

تلتزم كوبا التزاما راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب النزاعات.

وينظر بلدنا بعين القلق إلى تزايد ميل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشكل مفرط ومتسرع، بدلا من التطبيق التام لأحكام الفصل السادس لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وسرعان ما يتم اللجوء إلى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ قبل استنفاد الخيارات الأخرى، بما في ذلك الأحكام المنصوص عليها في الفصل السادس.

إن الوساطة واحدة من عدة وسائل للتسوية السلمية للمنازعات المذكورة في الفصل السادس من الميثاق. ويمكن للوساطة أن تكون فعالة في حالات معينة، وقد ثبت ذلك. غير أنه لا يمكن أن تكون هناك صيغ مسبقة، إذ يجب أن تعالج كل حالة وفقا لخصائصها المحددة. ولذلك، لا يمكن أن تعتبر الوساطة تلقائيا أكثر الحلول ملاءَمة لجميع الحالات.

والحياد، والمساواة، والنزاهة والموافقة التامة للأطراف المعنية من الأمور الأساسية في الوساطة الفعالة.

ويجب القيام بالوساطة مع الامتثال التام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويجب أن تحظى عملية الوساطة الفعالة بموافقة جميع الأطراف المشتركة في النزاع. ويجب أن يكون الوسيط نزيها وأن يتصرف بالامتثال الصارم لمبادئ القانون الدولي ومع الاحترام التام للسيادة الوطنية.

ولا يمكن لأية آلية للتسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك الوساطة، أن تكون فعالة ما دام بعض الدول يستمر في استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للغير أو التهديد بذلك.

إن التجربة والسوابق التي شكلتها حالات طرأت في الآونة الأخيرة، وقدمت أدلة على التلاعب بميثاق الأمم المتحدة والكيل بمكيالين والانتهاك الصارخ للقانون الدولي، تثبت أنه في غياب حسن النوايا، والنزاهة، والاحترام لاستقلال وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، لا يمكن الشروع في عملية وساطة موضوعية تكون نتيجتها في مصلحة الشعب.

قبرص

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

يجب على الوسيط الجيد أن يكون وسيطا أمينا، وأن يكون نزيها ومستقيما. وينبغي للوسيط أن يتمتع بقدرة مهنية وموضوعية على حسن التقدير، وأن يتبع نهجا واقعيا ومباشرا، وأن يقدم كامل المعلومات عن عملية الوساطة إلى جميع أصحاب المصلحة. ومن الأهمية بمكان أن يكرس الوسيط الوقت والطاقة اللازمين لفهم النزاع جيدا، متخذا نهجا شاملا يتضمن منظورا تاريخيا، وإدراكا تاما لجذور النزاع والأسباب الكامنة وراءه، وتقديرا عميقا لحساسيات جميع الأطراف. وينبغي للوسيط أن يتقيد بولايته بصرامة، وأن يؤدي وظيفته في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ووفقا لنص وروح قرارات المنظمة. وينبغي للوسيط الجيد أن يكون محايدا ومستقلا، ويجب أن يملك مهارات بناء توافق الآراء من أجل التوصل إلى اتفاق، والقدرة على سد فجوة الخلافات بين أطراف النزاع. ومن أجل كسب الثقة الكاملة لجميع الأطراف - وهي أمر حيوي في نجاح العملية - يجب أن يتوخى الوسيط هدفا وحيدا

وهو حل النزاع المعين، دون أية دوافع أو نوايا خفية. وأخيرا، يجب أن يكون الوسيط ملتزما تماما ومستعدا وقادرا على تكريس كل الوقت اللازم لإتمام العملية.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

من السمات الرئيسية لعملية الوساطة الناجحة المشاركة الواسعة لجميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، يجب أن يسهم الوسيط في بناء دعم واسع النطاق للعملية ولأصحاب المصلحة لجعلهم يسعون إلى أهداف مشتركة. وينبغي أن يستجيب الوسيط بسرعة للتطورات، وأن يتمكن من اقتراح حلول مستدامة تكون مقبولة لجميع الأطراف. وينبغي أن يستخدم الوسيط الخبرات والقدرات ذات الصلة المتوفرة لمنظومة الأمم المتحدة. وأثناء تصميم عملية الوساطة، يجب إدراج أحكام تتعلق بالمسائل الانتقالية الرئيسية، ومبادئ حقوق الإنسان والعدالة. ويمكن لتصميم عمليات جديدة للوساطة وتحسين فعالية وكفاءة العمليات القائمة أن يستفيدا بشكل كبير من التوجهات والتطورات الحالية، بما فيها البحوث العلمية، في الميدان. وتشمل المعالم الهامة الأخرى الكفاءة فيما يتعلق بتكاليف وفوائد عملية الوساطة، وتجانسها واستدامتها. وأخيرا، تشكل المحافظة على سرية العملية في جميع الأوقات أمرا حاسما في إتمامها بنجاح.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

يجب أن يتم اختيار أي جهات فاعلة ثالثة بالتشاور مع أطراف النزاع وبموافقتها، لكي تتمتع هذه الجهات الثالثة بثقة وتأييد الأطراف المتنازعة في جميع الأوقات. ويجب أن تتم مساهمة ومشاركة الجهات الفاعلة الثالثة داخل إطار العملية المتفق عليه، ويجب تزويد الأطراف المتأثرة بالمعلومات في كل المراحل. وأخيرا، من المهم إنشاء نظام فعال ووسائل للاتصال بين جميع الجهات الفاعلة في وقت مبكر من العملية.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

ينبغي لأي اتفاق سلام ناجح، أولا وقبل كل شيء، أن يكون متمشيا تماما مع قرارات الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان، وأن يراعي مسائل العدالة الانتقالية. وينبغي أن يعالج الاتفاق الأسباب الكامنة وراء النزاع، وأن يراعي ضرورة تحديد متوازن لفوائده المتبادلة بالنسبة لجميع الأطراف. إضافة إلى ذلك، يجب إيجاد مستوى مقبول لتخصيص الموارد. ويجب في مرحلة مبكرة تحديد أية أخطار محتملة لنشوب النزاع من جديد، مثل

الجهات الفاعلة التي تعارض الاتفاق، ويجب اتخاذ ترتيبات للقضاء على تلك الأخطار. وينبغي أيضا اتخاذ ترتيبات لإتاحة المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مستويات عملية السلام. ويجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن جزءا من الاتفاق حيثما انطبق، وذلك بعد تجريد أي جماعات مسلحة غير مشروعة من الصفة العسكرية ونزع سلاحها، وتحولها في آخر المطاف إلى جهات سياسية فاعلة. وأخيرا وليس آخرا، يشكل الدعم المنسق المقدم من المجتمع الدولي لاتفاق السلام ورصده المطرد عنصرين أساسيين في تنفيذه بنجاح.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

يمكن تيسير دعم واستمرار جهود الوساطة الرامية إلى التنفيذ الفعال لاتفاق السلام من خلال إنشاء بعثة خاصة تابعة للأمم المتحدة، تكون ولايتها المحددة مراقبة وضمان تنفيذ اتفاق السلام. ويمكن أن يكون لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام تأثير هام في كفالة تحول جهود الوساطة إلى عملية سلام مستدام. ويمكن أن يكون من بين العوامل الإضافية لتنفيذ الاتفاق تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك إشراك المنظمات غير الحكومية. وتمثل مشاركة المجتمع الدولي ودعمه العملي لجهود الوساطة أمرا أساسيا في التنفيذ الناجح لاتفاق السلام.

فنلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

ما هي صفات الوسيط الجيد؟

يمكن لمهارات الوسيط وأسلوب تواصله أن تؤثر على نتيجة عملية مفاوضات السلام. ويعد الحياد والاستقلالية والخبرة الواسعة والمهارات والأساليب الممتازة في الوساطة من الصفات المتوقعة في الوسيط الجيد. ومن المفيد بالنسبة للوسيط أن يتمتع بخبرة فنية واسعة (مثلاً الخبرة القانونية والدستورية وفي مجالات حقوق الإنسان والمساواة وقضايا اللاجئين).

ويكون لدى الوسيط الجيد معرفة ممتازة بالنزاع المعني. ويكون أيضاً على دراية بالظروف التاريخية والثقافية والعرقية والدينية المحيطة بالنزاع. ويحتاج الوسيط إلى معرفة جيدة بخلفيات الأطراف المتنازعة ودوافعها، ومن الضروري أن يفهم الأسباب الجذرية للخلاف. ويعترف الوسيط بالجهات الفاعلة المعنية على المستويين الإقليمي والمحلي، ويمكنه استخدام درايتها الخاصة وخبرتها المحلية.

ويتمتع الوسيط الجيد بالثقة والتصميم ويحافظ على هدوئه تحت الضغوط. وهو مبتكر وقادر على التفكير الخلاق غير النمطي. ويكون قادراً أيضا على التعبير عن حلول للمشكلات وينجح في إفهام الأطراف بأن السلام سيأتي بمنافع اجتماعية واقتصادية وبيئية للجميع.

ويكرس الوسيط الجيد كل جهوده لإيجاد الحل. ويكون أيضا بارعاً في إيجاد الوسائل التي تساعد الأطراف على رؤية البدائل المختلفة، بانياً للثقة بين الأطراف وجامعاً بينها عندما تكون المفاوضات معرضة لخطر الانهيار. والوسيط الجيد ينصت بانتباه إلى شواغل الأطراف ومصادر قلقها، ويساعدها على التواصل بوضوح في ما بينها. ولكنه لا يؤكد على الدور الذي يقوم به في هذه العملية. والوسطاء الجيدون هم أولئك الذين يتعلمون ويتكيفون ويغيرون أساليبهم للتواصل بما يتوافق مع احتياجات وشواغل الأطراف. ويحتاج الوسيط الجيد إلى فهم واضح للمهمة التي يقبل عليها منذ البداية وإلى التحلي بالمرونة عند الحاجة. ويجب عليه أيضاً أن يعرف متى يتوجب عليه إخبار أحد الأطراف بأن تصريحه أو ادعاءه لن يكون مؤاتيا للتوصل إلى اتفاق مشترك. ومن وقت لآخر ينبغي للوسيط أن يعقد اجتماعات ثنائية مع كل طرف من الأطراف من أجل معرفة سُبُل المضي قدماً.

وتكون لدى الوسيط شبكة واسعة تدعم جهود الوساطة ويكون مركزه في بعض الأحيان صوريا. وتعد الوساطة عملا جماعيا يؤديه فريق يشمل خبراء وأكاديميين مختلفين وكذلك جهات دعم سياسية واقتصادية. ويتم اختيار أعضاء فريق الوساطة بناء على شخصيتهم وذكائهم ومعرفتهم وخبرتهم وحيادهم ومهاراتهم في فن الخطابة. ومن المهم أن يتألف الفريق من خبراء وخبيرات على حد سواء. وبالإضافة إلى شرط وجود فريق جيد، لا يمكن للوسيط أن يحقق نتائج جيدة ما لم يتوفر له ما يكفي من الموارد ودعم الجهات الفاعلة الرئيسية.

ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعّالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

تتطلب عملية الوساطة الناجحة تحليلاً للنزاع ومعرفة بخلفية ديناميات النزاع المعني. وينبغي مواءمة المسائل الواردة في جدول أعمال الوسيط مع القضايا التي تحتل مركز الأولوية في النزاع. وعلاوة على ذلك، تتطلب الوساطة الناجحة موارد كافية وتمويلا قابلا للاستمرار. والتزام الأطراف هو أكثر عناصرها أهمية. فحتى أكثر الأحكام تفصيلا لن يجدي نفعاً ما لم تلتزم الأطراف.

ويجب على الوسطاء أن يعملوا لبناء الثقة وتشجيع التعاون مع الأطراف المتنازعة (من المهم أن يحظى الوسيط، وكذلك عملية الوساطة، بثقة الأطراف). وعلى الوسطاء

أن ينشئوا علاقات عمل مع الأطراف المتنازعة، ويضمنوا التزام الأطراف بالعمل معاً، ويساعدوها على تحديد المصالح المهددة بالنزاع وعلى تحديد أهداف كل طرف منها. وأهم المفاهيم الخاطئة لعملية التفاوض هو الافتراض المسبق بأن المفاوضات هي ببساطة سلسلة من التنازلات بدلاً من كونها عملية محصلتها النهائية صفر. ففي معظم الحالات تعرف الأطراف ما تريده تماما؛ ويكون لديها تصور محدد بوضوح للنتائج، وبمجرد توضيحها لمواقفها تكون جاهزة لسلسلة مفاوضات صعبة غايتها الكسب، وستسعى لكي تحقق لنفسها أكبر كسب ممكن.

ويعتبر الشمول عنصرا هاما جدا في عملية السلام الناجحة. ويجب أن تكون نقطة الانطلاق هي جلوس جميع الجهات الفاعلة المعنية حول مائدة المفاوضات من أجل ضمان مشروعية العملية واستمراريتها وفعاليتها. وهنا أيضاً يمكن للوسيط أن يساعد إلى حد كبير في جلب جميع الجهات الفاعلة المعنية للجلوس إلى مائدة المفاوضات، ولا سيما أولئك الذين استبعدوا سابقا من عمليات اتخاذ القرارات، مثل الأقليات التي تعاني من التمييز، وفي كثير من الحالات النساء. وكذلك يجب أن تُسمع في هذه العملية أصوات أولئك الذين لم يحملوا السلاح. ويجب التأكيد على مشاركة الجهات الفاعلة في عملية الوساطة على مستوى المجتمع المدني والمستوى الإقليمي.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة في عملية الوساطة، لأن عدد النساء بين الوسطاء وعدد النساء المشاركات في مفاوضات السلام الرسمية لا يزال منخفضًا للغاية. وقد وفرت آليات المسار الثاني لتسوية النزاعات عدداً أكبر من المداخل لمشاركة المرأة فيها. ولكن لا ينبغي أن يكون المسار الثاني بديلاً عن المشاركة الفعّالة الكاملة للمرأة في المفاوضات الرسمية. ويجب على الوسيط أن يكفل التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عملية الوساطة.

وفي بعض مفاوضات السلام استخدم الوسطاء المبدأ القائل ”ليس هناك أي اتفاق قبل الاتفاق على كل شيء“. ففي هذه الحالة لا يمكن لأي طرف أن يدّعي حل جميع المسائل المعروضة على الطاولة في الوقت الذي تكون فيه المفاوضات جارية. ويتضمن اتفاق السلام النهائي جميع الصفقات التي يتفق عليها. وسيضمن هذه المبدأ حصول جميع الأطراف على الحيز المطلوب خلال المفاوضات.

ومن المفيد أن تبدأ الأطراف بوضع خطة قبل المفاوضات وأن يتم بيان جميع المسائل والأهداف الهامة. ويتطلب ذلك أن تفهم الأطراف مقدماً مصالح بعضها بعضاً ومواقفها ودوافعها. وتحتاج الأطراف أيضاً إلى فهم أهداف الوسيط. ومن الضروري أن تكون أهداف

الوسيط واضحة، وأن يعبر عنها بوضوح لجميع الأطراف. ويشمل ذلك أيضاً تحديد مواعيد نهائية واقعية للعملية.

والعملية الفعّالة لمفاوضات السلام هي تلك التي تضمن الشرعية وتعالج الأسباب الرئيسية الكامنة وراء النزاع. ومن المهم تحديد المسائل والإجراءات التي يلزم الاتفاق عليها قبل المفاوضات. ويجب أن تصمم العملية بحيث تكون بسيطة ومألوفة للأطراف المتنازعة وأن تتسم بالشفافية وتوضع في متناول جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تكون العملية أيضاً حساسة للأعراف الاجتماعية السائدة. وتشمل عملية الوساطة أيضاً آليات فعالة للمتابعة. ومن الضروري خلال عملية الوساطة تحليل الأثر المحتمل لاتفاق السلام. وتراعي عملية الوساطة الناجحة المسائل البيئية ومبادئ التنمية المستدامة.

وتعدّ وساطة الزعماء التقليديين والدينيين إحدى الآليات المفيدة في عمليات السلام، لما يتمتع به هؤلاء الزعماء من معرفة مستفيضة بالمظالم التاريخية التي تعاني منها مجتمعاتهم. وكثيرا ما يفهم هؤلاء الحلول الممكنة لهذه المظالم أكثر مما يفهمها أي دخيل، ويمكنهم الوصول إلى كبار صانعي القرارات لدى الأطراف المتنازعة وفي مجتمعاتهم المحلية. ويمكن للزعماء التقليديين والدينيين أيضاً إضفاء الشرعية على العملية، والمساعدة على ترويج حل وسط للمجتمعات المحلية المترددة في قبول الحلول المطروحة، وعلى مناصرة المصالحة. وتتطلب الوساطة الدينية والتقليدية عادة طرفا ثالثا يقوم بتيسير المناقشة بين الأطراف. ومن المهم في هذه العملية كفالة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعّال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

ينظر مجال إدارة الأزمات في مسألة التعددية الفعّالة التي ينبغي أن تنطبق أيضاً على الجهود المبذولة في الوساطة. ويتخذ التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية أهمية قصوى. وإنشاء خطوط اتصال واضحة يسهّل إبقاء جميع الجهات الفاعلة على علم تام بهذه العملية. ويجب أن تكون أهداف أصحاب المصلحة المختلفين واضحة وضوحاً تاماً ومفهومة ومقبولة بشكل كامل لكل جهة من الجهات الفاعلة.

وينبغي أن يكون هناك وضوح تام في تحديد مسؤولية كل جهة، وكيفية تجنب تداخل السلطات. وتتحقق خطوة تقدم هامة بترشيح وسيط رئيسي لكل حالة أزمة. وينبغي إعطاء ذلك الوسيط السلطة والصلاحية اللازمتين لتنسيق الإجراءات المختلفة في حالة مشاركة عدة جهات فاعلة ثالثة في عملية الوساطة.

ومن المهم أن تؤخذ آراء مختلف أصحاب المصلحة في الاعتبار، للاستفادة من العلاقات القائمة بالفعل ولبناء الثقة بين الجهات المعنية المختلفة وتعزيز الموثوقية في ما بينها. ومن المستحسن التعرف على المفسدين الذين يشيع وجودهم في معظم حالات النزاع وعزلهم. وعند انخراط ائتلاف من وسطاء الطرف الثالث، من المهم اشتراكهم في أهداف متماثلة والتزامهم بالعمل معاً. وهذا سبب الأهمية الكبيرة لتبادل المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة. ويجب أن تحدد الأدوار في ما بين الجهات الفاعلة بشكل واضح. ومن الضروري أيضاً وضع تسلسل للمبادرات وتنسيقها والإبلاغ عنها والتعاون فيها وإدماجها والمحافظة على الاتساق بين مختلف أصحاب المصلحة.

ومن مفاتيح التعاون الفعّال بناء الثقة (وهذا عنصر حيوي في تسوية المنازعات)، وتحسين الاتصال بين الأطراف (بين الوسطاء والأطراف المتنازعة، وفي ما بينهم جميعا)، ويتيح ذلك الإشراف على نحو أفضل ويحد من عدم اليقين بين الأطراف.

ما هي العناصر الحيوية والمركزية لاتفاق السلام الناجح؟

اتفاق السلام الناجح يخطط له بشكل جيد، وينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا. ويمكن اعتبار الاتفاق ناجحا إذا تعامل مع جميع المسائل المتصلة بالنزاع وأسبابه الجذرية. ويحدد الاتفاق الناجح شروط السلام والتزامات وحقوق كل طرف من الأطراف ويعبر عنها بوضوح. ومن الجوانب ذات الأهمية الحاسمة أيضاً التأكد من آليات وضمانات تنفيذ الاتفاق.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يُنظر إلى اتفاق السلام على أنه اتفاق عادل. ولضمان استدامة اتفاق السلام، يجب أن يحصل على أوسع نطاق ممكن من الدعم (من الأطراف المتنازعة والسكان المتضررين والمجتمع الدولي، إلخ). وتصل فوائد اتفاق السلام الناجح إلى شرائح واسعة من المجتمع. ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص للشباب والمرأة والأقليات والشعوب الأصلية.

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للدور الذي تقوم به المرأة في عملية السلام، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وللمرأة دور مركزي في تحقيق السلام المستدام. ويجب أن يتضمن فريق الوسطاء ووفود الأطراف خبرات في شؤون المرأة والشؤون الجنسانية. ومن المهم أن يتناول اتفاق السلام مسألة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية، وحصولها على الفرص الاقتصادية والعدالة، وأن يتصدى كذلك للتمييز الجنساني والعنف الجنسي، بما في ذلك المساءلة وجبر الضرر في الحالات التي يرتكب فيها ذلك النوع من العنف. ومن المهم أخذ هذه المسائل في الاعتبار منذ بداية عملية السلام.

وأحد العناصر المركزية في اتفاق السلام الناجح هو الانخراط الفعّال لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية بما في ذلك المجتمع المدني، والجماعات الدينية، وزعماء العشائر/القبائل، والمجتمع الأوسع، ويشمل ذلك مشاركتهم في التخطيط للاتفاق وتنفيذه. ويكون اتفاق السلام الذي يركز على المجتمع المحلي أسهل تنفيذا لأن المجتمعات المتأثرة به تمنح مسؤولية فيه.

وتزيد مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية من القدرات على المستوى المحلي، ويمكن أن تظهر آثارها الإيجابية بسرعة أكبر، وكذلك فهي تزيد من استدامة الاتفاق. وينبغي أن تكون معايير الانخراط المدني شاملة وجامعة. فالمشاركة المدنية الجامعة في الوساطة تمنح الشرعية للإجراءات التي تتخذ من أجل إنهاء المنازعات، وتساعد على بناء الثقة، وتحسن فرص التوصل إلى تسوية، وتمنح الأطراف الملكية المشتركة للعملية.

ومن المهم جداً أن يتمسك اتفاق السلام بمبادئ المساءلة، وبأنه لا إفلات من العقاب في أشد الجرائم الدولية خطورة. والقانون الدولي واضح جداً في هذا الصدد. ولكن يلزم النظر في مسائل التوقيت والأسلوب الأفضل على أساس كل حالة على حدة. وكذلك من المهم جداً أن نتذكر أن الاغتصاب وغيره من أنواع العنف الجنسي في حالات النزاع يمكن أن تشكّل جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو فعلاً من الأفعال المشكِّلة لجريمة الإبادة الجماعية. ولا يمكن المحافظة على استدامة أسس السلام ما لم يكن هناك إحساس ببلوغ العدالة. وعلى المدى البعيد، لا يقوم سلام بدون عدالة.

ومن المهم أن يُصاغ الاتفاق بأكبر قدر ممكن من الوضوح. ولكن المنازعات المتعلقة بتفسير أحكام الاتفاق المختلفة قد تنشأ في الغالب خلال عملية التنفيذ. ولهذا السبب، من المهم أن يتضمن الاتفاق أحكاما لكيفية تسوية تلك الخلافات. ومن المحتمل دعوة الوسيط مرة أخرى، ولكن ينبغي أن تتمكن آلية تسوية المنازعات من العمل حتى لو لم يتمكن الوسيط من المشاركة فيها.

كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعّال لاتفاق السلام؟

إن مرحلة التنفيذ مرحلة حاسمة لنجاح التسوية. ولا ينبغي تركها للأطراف وحدها. وتعد جهود الوساطة المتواصلة مفيدة لأن الاهتمام والضغط الدوليين يحفزان الأطراف على التمسك بالتزامها إزاء اتفاق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فجهود الوساطة المتواصلة تضمن وجود جهات فاعلة محايدة تراقب تنفيذ اتفاق السلام وتقدم التقارير عنه. وينبغي وضع آلية موثوقة لمراقبة التنفيذ. وينبغي أن يكون للوسيط دور في ذلك، ولكن آلية المراقبة قد تتطلب هياكل أكبر وأكثر تعقيدا من عملية الوساطة.

وتضمن جهود الوساطة المتواصلة استمرار بناء الثقة بين الأطراف عن طريق تبادل المعلومات الموثوقة. ومن المستحيل أن يتحقق السلام من مصادر خارجية. ولهذا يجب تحسين الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما في مسائل مثل تحقيق الاستقرار، وتشجيع الحكم الرشيد والديمقراطية.

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

ينص القرار ٢٨٣/٦٥ في ديباجته، على أن ''العدالة لبنة أساسية لتحقيق سلام مستدام''، وينص في المنطوق على أن الوساطة التي تتسم بالمسؤولية والمصداقية تستلزم ''الامتثال لالتزامات الدول''.

وفي هذه المساهمة تود فرنسا التركيز على النظر في شرط العدالة عند التعامل مع جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الإبادة الجماعية، وهذا جانب واحد فقط من الجوانب الأساسية في أي عملية وساطة. وبناء على ذلك، ليس المقصود بهذه المساهمة أن تكون شاملة، لأنها لا تناقش الجوانب الأساسية الأخرى، بما في ذلك الحاجة إلى تعيين المزيد من النساء كوسيطات، وفقًا لروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتنطبق العناصر الواردة أدناه على الأسئلة الأربعة الأولى التي طرحتها الأمانة العامة:

(١) ما هي صفات الوسيط الجيد؟

(٢) ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعّالة؟

(٣) ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعّال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة؟

(٤) ما هي العناصر الحيوية والمركزية لاتفاق السلام الناجح؟

ويوصف موقف فرنسا من هذه الأسئلة بوجه خاص في البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، خلال مناقشة الجمعية العامة بشأن الوساطة: ''حسب المشار إليه [في القرار ٢٨٩/٦٥]، ينبغي أن تراعى المبادئ التوجيهية القائمة في مجال حكم القانون والمساءلة مراعاة تامة وتنفذ بشكل كامل. ونشيد بشكل خاص بالتوجيهات القوية التي صدرت عن أمينين عامين متعاقبين في تقريريهما لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ بشأن الوساطة، وفيهما استثنيت من جميع الاتفاقات التي ترعاها الأمم المتحدة قرارات منح العفو وغيره من أنواع الحصانة في حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛

وشُدِّد على أن العدالة الدولية تترك لتأخذ مجراها في المسائل التي تنظر فيها. وندعو أيضاً إلى التطبيق الصارم للمبادئ التوجيهية التي تفرض قيودا على اتصالات الوسطاء وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة بالأشخاص الذين صدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم"[(١)].

وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى ضمان أن الوسطاء، في جميع مراحل عملهم، يمتثلون للمبادئ التوجيهية للعدالة الجنائية الدولية التي وضعها الأمين العام بالفعل، وينفذون تلك المبادئ، وذلك في ما يتعلق بثلاث نقاط هي:

١ - تستبعد الاتفاقات التي ترعاها الأمم المتحدة جميع أنواع العفو أوالحصانة في ما يتعلق بأشد الجرائم خطورة: "لا يمكن أبداً لاتفاقات السلام التي تقرها الأمم المتحدة أن تعد بإصدار أحكام بالعفو العام في حالة جرائم الإبادة الجماعية أوجرائم الحرب أوالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" (تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616، الفقرة ١٠)، وتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189، الفقرة ٣٦)). وعندما ينصح الوسطاء الجهات الفاعلة الأخرى، ينبغي عليهم التأثير أيضاً على محتوى الاتفاقات بضمان استبعاد أحكام العفو العام أو الحصانة في حالة الجرائم الخطيرة.

٢ - المعرفة بالإجراءات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية والامتثال لها: "ومع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، يتعين على الوسطاء توضيح الالتزامات القانونية الدولية للأطراف. وينبغي على الأطراف أن تدرك أنه إذا ما ثبت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في حالة بعينها، فإن المحكمة باعتبارها هيئة قضائية مستقلة ستشرع في البت في تلك الحالة وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في نظام روما الأساسي، وستأخذ إجراءات العدالة مجراها" (S/2009/189، الفقرة ٣٧).

ويستحق هذا المبدأ مزيدا من النشر في المنظمة وبين جميع الوسطاء الذين يجب أن يدمجوه في استراتيجياتهم.

وينبغي أن يشجع الوسطاء أيضاً على التعرف على القوانين المنطبقة، وحيثما كان ذلك مناسبا، على الإجراءات الحالية أمام المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بالبلدان أو المناطق التي يتدخلون فيها (في مراحل الاطلاع على الوثائق والتحقيق والمقاضاة).

(١) متاحة على الرابط: http://www.europa-eu-un.org/articles/en/article_11190_en.htm.

وسيكون من المفيد حيازة الوسطاء وأفرقتهم لمجموعة أدوات تصف المراحل المختلفة للعملية القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وتمنح كل مرحلة من المراحل أمام المحكمة القضائية الدولية عدداً من الفرص (لمنع أعمال العنف، والترويج للإجراءات القضائية الوطنية، وتحديد الجناة الرئيسيين في أشد الجرائم خطورة، والتمييز بين أولئك الذين يأمرون بارتكاب الجرائم وينظمونها وأولئك الذين يكون دورهم مجرد التنفيذ، وهؤلاء يمكن تشجيعهم على الانشقاق والسعي للتسريح بالتعاون مع المحكمة نفسها، عند الاقتضاء)[٢]. ويجب أن يكون الوسطاء على علم تام بذلك.

وتفرض كل مرحلة قيودا يجب على الوسطاء أن يكونوا مستعدين للتكيف معها (انظر أدناه: عواقب إصدار أوامر الاعتقال). ويجب على الوسطاء أن يبينوا دوماً بوضوح أنه إذا ثبت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فالعملية الواردة في نظام روما الأساسي، وفي حالات معينة، في القرارات الملزمة لمجلس الأمن، يجب أن تأخذ مجراها ولا بد من المحافظة على استقلالية المحكمة.

وإذا كان لدى الدول المعنية التزامات قانونية بالتعاون، يجب أيضاً إعلام الوسطاء بها وعليهم أن يشجعوا على الامتثال لتلك الالتزامات على النحو المشار إليه في القرار ٢٨٣/٦٥.

٣ - استبعاد أي اتصال مع أي شخص صدر في حقه أمر اعتقال، ما لم يكن ذلك الاتصال ضروريا للغاية لأداء المهمة: ”ينبغي أن تقتصر الاتصالات بين ممثلي الأمم المتحدة والأشخاص المتهمين من قبل السلطات القضائية الجنائية الدولية الذين يحتلون مناصب السلطة في بلدانهم، اقتصارا تاما على الاتصالات الضرورية للاضطلاع بالأنشطة التي يصدر تكليف بها من الأمم المتحدة. وينبغي أن يتجنب ممثلو الأمم المتحدة حضور أي مناسبة احتفالية أو ما شابه ذلك مع أشخاص من هذا القبيل. وعندما تكون الاتصالات ضرورية للغاية، ينبغي محاولة التفاعل مع الأفراد غير المتهمين من نفس المجموعة أو الحزب“ (فتوى قانونية لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية: Legal opinion of the United Nations Office of Legal Affairs, International Organizations Law Review, 25 September 2006).

(٢) في حالة أوغندا (جيش الرب للمقاومة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا)، بثت نداءات عبر الإذاعة تحث على انشقاق الأشخاص غير المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بالتعاون مع مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.

وقد أصدر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في سياق استراتيجية الادعاء العام ٢٠٠٩-٢٠١٢[٣]، مبادئ توجيهية تبرز أيضاً ضرورة منع تحويل الأموال الموجهة إلى الوساطة نحو مساعدة الأشخاص المطلوبين لتجديد مواردهم وإعادة تسليحهم:

”بناء على ولايته في حفز الجهود المبذولة لإلقاء القبض على الجناة، أصدر المكتب المبادئ التوجيهية المتصلة بذلك من أجل أن تنظر فيها الدول:

(أ) إلغاء الاتصالات غير الضرورية مع الأفراد الذين أصدرت المحكمة أوامر بالقبض عليهم. وعندما تكون الاتصالات ضرورية، محاولة التعامل في البداية مع الأفراد الذين لم تصدر أوامر بالقبض عليهم؛

(ب) في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، التعبير بشكل استباقي عن دعم إنفاذ قرارات المحكمة، وطلب التعاون مع المحكمة، والمطالبة بوقف الجرائم على الفور في حالة كونها لا تزال جارية؛

(ج) المساهمة في تهميش الهاربين واتخاذ خطوات لمنع تحويل المعونة الموجهة للأغراض الإنسانية أو لأغراض محادثات السلام لمنفعة الأشخاص الذين صدرت أوامر بالقبض عليهم [...]“.

هذه المبادئ التوجيهية تتصل بعمل الوسطاء، الذين يجب عليهم تجنب إعطاء ما يدل على أن العنف ”يكافأ“ بمكان على طاولة المفاوضات أو بمكاسب سلطوية. وإذا لم يلتزم الوسطاء بهذه المبادئ التوجيهية، فالضرر الناتج لن يتوقف عند تقويض السلام وجهود المصالحة في الحالة المعنية فحسب، بل يتجاوزها أيضاً إلى تشجيع العنف في حالات أخرى.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

ينبغي أن يكون الوسيط الجيد قادراً على اجتياز الاختبار المنصوص عليه في المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة التي تتناول التسوية السلمية للمنازعات. وتشمل هذه المواد الفقرة ٣ من المادة ٢ التي تقتضي من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تسوية

(٣) Prosecutorial Strategy 2009-2012, Office of the Prosecutor, 1 February 2010، متوفرة على الرابط: http://www.icc-cpi.int/Menus/ICC/Structure+of+the+Court/Office+of+the+Prosecutor/Policies+and+Strategies/Report+on+Prosecutorial+Strategy.htm.

منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية. وتشير المادة ٣٣ مباشرة إلى الخلافات التي تشكل موضوع الوساطة. والأمر متروك لأطراف النزاع للبحث عن وسطاء، وبالتالي، فإن أهم صفة للوسيط هو أن يحظى بثقة واطمئنان أطراف النزاع، وأن يكون على حد سواء محايداً وينظر إليه على أنه كذلك. وينبغي أن يعرف الوسيط الجيد مدى ولايته وحدودها، ولا سيما الفقرة ٧ من المادة ٢، التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية.

وتنص المادة ٩٩ على الدور السياسي للأمين العام. وقد تم تفسير ذلك مراراً وتكراراً على نحو يبرر دور الوساطة الذي يضطلع به الأمين العام ومبعوثيه الخاصين. غير أنه يتعين ألاّ يغيب عن الذهن أن مثل ذلك التفويض يرد ضمناً فقط. وبعبارة أخرى، يجب أن توافق أطراف النزاع على كل خطوة يخطوها الوسيط أو الوسطاء.

وإضافة إلى ذلك، يكتسب مبدأ التحيّز أهمية حاسمة. وأوضح مثال هو استبعاد القوى الاستعمارية السابقة وكل من هم أو كانوا في خدمتها. وثانياً، ينبغي أيضاً أن يُفترض وجود تحيز في الحالات التي تسعى فيها قوة استعمارية سابقة للوساطة بين مستعمراتها السابقة أو حين تسعى مستعمرة سابقة للوساطة بين أطراف أخرى ذات تاريخ متماثل. وثالثاً، يدخل مبدأ التحيز في إطار مجموعة متنوعة من الظروف، وبالتالي لا فائدة من ضبطها في قائمة شاملة. وبدلاً من ذلك، يُفضل تحديد أنه لا مجال لأدنى شك في وجود تحيز، ومن ثم إضافة فئات محددة مع ظهور حالات جديدة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

من المهم أن نضع في اعتبارنا أن استخدام كلمة ''عملية'' يدخل تغييراً نوعياً على كلمة ''وساطة''، وبالتالي، لا بد من التعامل معها بحذر. فالوساطة ليست مجرد عملية تقنية أو لوجستية. فهي تنطوي على مسائل سياسية وأحياناً مسائل قانونية فقط. ولذلك، لا يمكن أن يوجد قالب واحد لتصميم الوساطات أو تنفيذها. والاعتباران الرئيسيان هما موافقة الأطراف وتولّي زمام عناصر الوساطة وطنيا.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعّال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

إن لم يكن تعدّد الوسطاء لفضّ أي نزاع منفرد مصدراً لوقوع كارثة، فهو على الأقل مصدر خلط. ولكن في الوقت نفسه، بما أن للتراعات عادة أبعاد كثيرة، من الممكن أن يُحتاج إلى أكثر من وسيط. وفي مثل هذه الحالة، فإن وجود ''منسّق'' بين الوسطاء أمر

مفيد. ويجب أن يحصل ذلك ''المنسّق'' وكذلك أكثر من وسيط على موافقة واضحة وصريحة من أطراف النزاع. ومن الأهمية بمكان أيضاً ضرورة احترام القانون الأساسي (الدستور أو غيره حسب الحالة)، والتشريعات والمبادئ القضائية للدولة القومية المعنية أثناء معالجة مختلف المشاكل. وكمبدأ عام، ينبغي أن تسود القوانين الوطنية القائمة على أي مبادئ قانونية أخرى.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

العنصر الأكثر أهمية للتوصّل إلى اتفاق سلام ناجح هو وقف العنف وضمان صون السلام والأمن والاستقرار. ويجب، ثانياً، أن يقوم على موافقة أطراف النزاع. ومع ذلك، لا يمكن افتراض أن هذه الموافقة، متى مُنحت، تُمنح إلى الأبد. إذ يجب أن تتوفر أطراف تضمن التسوية السلمية بفعالية. ويجب، من الناحية المثلى، أن تكون تلك الأطراف ذات مركز قانوني.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

يُفترض أن تفضي جهود الوساطة، بحكم طبيعتها، إلى صياغة اتفاق للسلام. ومن الضروري للغاية التمييز بين الوسطاء ومنفذي اتفاق السلام، بحكم أن نزاهة الكيانات ذات الصلة ضرورية حتماً للتغلب على أي مصاعب جديدة. ولذا، فمن الضروري أن يحافظ منفذو اتفاق السلام على درجة عالية من الحياد والاستقلال، وينبغي أن يكون هؤلاء الأشخاص/المنظمات منفصلين تماماً وليس لهم أي ارتباط عضوي بالوسطاء. وينبغي أن يُنظر في أي استثناء على أساس كل حالة على حدة، وألاّ يشكّل معياراً أو توجيهاً.

ولكي تحقق جهود الوساطة سلاماً دائماً، من المهم التمييز بين المسؤولين عن تنفيذ اتفاق السلام والداعمين له في الاضطلاع بتلك المسؤولية.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

صفات الوسيط الجيد

يجب أن يكون الوسيط ماهراً ويحظى بثقة جميع الأطراف، ويجب أن يتحلى بالصبر والشجاعة للإفضاء بعملية الوساطة إلى نتيجة عادلة وشاملة تقبلها أطراف النزاع. وينبغي أن تكون للوسيط معرفة بكامل تاريخ النزاع وأسبابه الجذرية من وجهات نظر متعددة، وبجميع المسائل ذات الصلة، بما في ذلك فهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية وثقافات الأطراف.

وبما أن وجود الثقة بين الأطراف أمر حاسم، فيجب أن تكون للوسيط القدرة على المساعدة في إحلالها. وثقة أطراف النزاع في الوسيط ضرورية، وبالتالي فالأهم هو اختيار الوسيط المناسب.

السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة

الوساطة عملية تقوم على الحوار الذي يُعدّ عنصراً أساسياً في ثقافة السلام. ويجب أن يرتكز الحوار إلى الإصغاء بعناية والاتصالات المتبادلة دون أحكام مسبقة. وينبغي أن تُعامل أطراف النزاع معاملة عادلة في كنف الاحترام والكرامة، ويجب التمسك دائماً بالحياد.

وبما أن كلَ النزاعات فريدة من نوعها ويتعين ألاّ تُعالج جميع الحالات باتباع نهج واحد، فإنه غالباً ما يلزم إجراء عملية الوساطة الأساسية بمعزل عن أضواء وسائط الإعلام، فتنطلق العملية دون احتفالات وإجراءات رسمية. فالأجواء غير الرسمية عامل رئيسي لبناء الثقة وتوخي نهج صريح. وهذا يمكن أن يسفر عن أنسب الحلول الممكنة، في ضوء واقع القيود التي تواجه أطراف النزاع.

وتحديث المعارف المتصلة بجميع عوامل الخلاف ناهيك عن الدعم اللوجستي المناسب ضروريان للوسيط وللعملية. وإذا لم تجر الأمور وفقاً للخطة أو إذا استتبع ذلك تصعيد للأعمال العدائية، فينبغي ألاّ تتوقف المساعي الدبلوماسية.

ولكن بغض النظر عن مدى فعالية عملية الوساطة في أي نزاع دولي، فلن تؤتي أفضل الوساطات أكلها إذا أخلّ مجلس الأمن بدوره في أن يكون عادلاً، و لم ينجح في إيجاد حلول ذات مصداقية وملموسة وحصيفة، تراعي المبادئ المقررة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويستلزم حل النزاعات بشكل مستدام معالجة أسبابها الجذرية بتوخي مساع سياسية ذات مصداقية وشاملة، تؤدي إلى إبرام اتفاق سلام مع بناء سلام شامل وآليات سياسية تحول دون نشوب النزاعات من جديد.

وفي إندونيسيا، وعلى نحو ما تدل عليه قصة الحل الناجح لنزاع إقليم أتشيه، فإن بروز الديمقراطية وزعماء سياسيين شجعان يعتقدون اعتقاداً راسخاً في إعطاء فرصة للسلام بدل الخيارات العسكرية، ويكرسون مجهوداتهم لإنفاق رأس المال السياسي في اتخاذ إجراءات ملموسة لبناء الثقة على أرض الواقع وإقامة حوار يرسي الثقة لدى المعارضة، عوامل شكلت أمراً حاسماً. وعلى نحو ما بينته كارثة التسونامي في إقليم أتشيه في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٤، يمكن أن يتيح الدمار، في بعض الأحيان، فرصة لتجديد أواصر الألفة عن طريق أعمال البر الحقيقية والابتداء من جديد.

وفيما يلي أهم الدروس المستفادة من تجربة إقليم أتشيه التي تعدّها إندونيسيا ضرورية لبلورة عملية وساطة فعالة:

- البيئة السياسية الديمقراطية هي عامل هام لإرساء عملية السلام
- التزام القيادة الوطنية القوي بالسلام شرط مسبق لا غنى عنه
- يلزم أن تكون اتفاقات السلام شاملة قدر الإمكان للحيلولة دون تجدد النزاع
- تمثل تسوية النزاع سياسياً بشكل شامل فرصة للنجاح أفضل من توخي نهج متدرج
- ينبغي الأخذ بعلم نفس التفاوض بجدية. وتوليد الثقة المتبادلة من أجل مقاربة بنّاءة وليس بطريقة ”يُؤخذ الأمر كله أو يُترك كله“
- وجود وسيط قوي وذي خبرة ومستوى عال في مجال الاتصالات الدولية مع التزام قوي بأن يكون عادلاً وحازماً
- يمكن أن تكون وساطة طرف ثالث مفيدة، على نحو الدور الذي أدته مبادرة إدارة الأزمات التي تتخذ مقرها في هلسنكي
- ينبغي مواصلة التوطيد الداخلي لبناء التماسك ضمن الأطراف قبل إجراء المفاوضات المباشرة بحيث يكون المفاوضون هم الناطقون والممثلون الوحيدون الشرعيون لأطراف النزاع. ويساعد ذلك على ضمان ألاّ تؤدي الانقساماتُ الداخلية ضمن الأطراف المعنية في وقت لاحق إلى تقويض الاتفاقَ الذي يتم التوصل إليه بشق الأنفس.

وخلال مراحل التخطيط للوساطة، يُعدّ البحث الشامل عن خصائص وطبيعة النزاعات التي ستجري الوساطة بشأنها أمراً ضرورياً لتحديد مستوى الصعوبة والتحديات المحتملة التي ينبغي التصدي لها، فضلاً عن التحديد المسبق للسُبُل اللازمة للتغلب عليها.

وينبغي أن يكون مركز أو موقع الوساطة بيئة أو موقعاً محايدين وليس المراكز أو المواقع التي تتمركز أو تقيم فيها أطراف النزاع. وينبغي ألاّ يكون للوسطاء دوافع خفية و/أو تضارب في المصالح. ويُحبذ استخدام الوسطاء أنفسهم – أولئك الذين لديهم خبرة في الوساطة في النزاعات/المنازعات نفسها سابقاً من أجل زيادة ثقة الأطراف وقبولها. وقبل البدء في التفاوض والوساطة، ينبغي أن يكون الوسطاء قادرين على دراسة وجهات نظر

بديلة، وتقييم مدى استعداد الأطراف لقبول حل وسط محتمل. ويرتبط نجاح أي عملية وساطة في نهاية المطاف بإرادة الأطراف المشاركة في حل النزاع وتصميمها.

اعتبارات التعاون الفعّال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة

يجب أن تكون لدى أي جهة ثالثة فاعلة مشاركة في الوساطة نية حقيقية لحل النزاع، وليس الحصول على منافع من أي عملية تفاوض أو وساطة أو أن ترمي إلى تفاقم النزاع (ينبغي ألا يشارك المفسدون في الوساطة).

وقد قامت الأمم المتحدة بوصفها أكبر طرف ثالث وسيط، عبر مبعوثيها وممثليها الخاصين وبعثاتها السياسية، بفض العديد من الأزمات وإبرام تسويات عن طريق التفاوض تستحق الثناء. وللأمم المتحدة بهياكلها الأساسية ومواردها المخصصة للوساطة العديد من المزايا. ولكن توجد على نحو متزايد هيئات أخرى حكومية وشبه غير حكومية ومؤسسات مجتمع مدني صرفة تؤدي أيضاً دوراً قيّماً في الوساطة.

وتجدر الإشارة إلى المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فعمل الأطراف الفاعلة الإقليمية يتسم بمحتوى محلي وعادة ما تكون لهذه الجهات روابط خاصة تاريخية وثقافية مع أطراف النزاع. وتزيد هذه العوامل من فرص نجاحها في الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في صنع السلام الدولي.

ولا يملك أي طرف فاعل عالمي بمفرده القدرة على تلبية طائفة واسعة من الاحتياجات في مجال الوساطة. وبالاعتماد على المزايا النسبية لمختلف الجهات الفاعلة المتخصصة، يمكن تعزيز صنع السلام العالمي بشكل أفضل. وقد اعتمدت إندونيسيا وسائر الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ميثاق الرابطة الذي ينص على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وقد مارست إندونيسيا باستمرار، من كمبوديا إلى جنوب الفلبين، وفي بحر الصين الجنوبي، بسبل منها التعاون مع الرابطة، الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وأدت دوراً هاماً جداً في الوساطة في النزاع بين كمبوديا وتايلند طوال عام ٢٠١١. وتلتزم إندونيسيا التزاماً تاماً بالوساطة والدبلوماسية الوقائية وتدافع عنهما بحماس، وهي تفعل ذلك أيضاً بسبب تجربتها الناجحة في إقليم أتشيه.

وثمة حاجة لبناء شراكات بين أصحاب المصلحة الدوليين في سياق الوساطة. ويجب أن يتوفر أيضاً المزيد من الدعم المستمر لتعزيز الوساطة والقدرات على صنع السلام محلياً ووطنياً وإقليمياً، وبالخصوص حيثما ينشب نزاع أو حيثما يظهر تهديد باندلاع نزاع. وبصرف النظر عن الأمم المتحدة، ينبغي أن يقدم الشركاء الدوليون من الذين هم في وضع يمكنهم من القيام بذلك المزيد من المساعدة للبلدان المتضررة من التراعات.

وينبغي أيضاً أن تركز آلية تنمية الشراكات التي يجري بحثها في الاستعراض الجاري لنظام الأمم المتحدة المتعلق بالقدرات المدنية العالمية على الاستفادة من القدرات، لا سيما القدرات من جنوب الكرة الأرضية والنساء في بلدان الجنوب، على الاضطلاع بعمليات الوساطة وصنع السلام. وينبغي تعزيز دور المرأة والشباب في صنع السلام إلى أقصى حد لأن لهاتين الفئتين أكبر مصلحة في مستقبل سلمي وبالتالي فإن لهما إرادة قوية للمساعدة في إبرام الاتفاقات السياسية.

ويكتسي التدريب المناسب على الدبلوماسية الوقائية والوساطة وتسوية التراعات بالوسائل السلمية أهمية بالغة. ولا يقل عنه أهمية توفير منتديات لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات بشأن الوساطة بين البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية التي تحظى بخبرة عملية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، وفرت حلقة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي الرفيعة المستوى للخبراء بشأن الدبلوماسية الوقائية والوساطة من أجل السلام الدولي، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في بالي، بإندونيسيا، محفلاً مفيداً لمثل هذا التفاعل بين الجهات الفاعلة في الوساطة.

وينبغي تجنب تضارب المصالح بين الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة، بما أن العلاقة بين الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في الوساطة، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، ستؤثر في نتائج الوساطة. ويجب أن تتقاسم الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة نفس المصالح والهدف، أي تسوية التراع بطريقة ودية.

وينبغي أن تكون أي تسوية لتراع إقليمي من قِبل المنظمات الإقليمية، مع الحفاظ على شفافية العملية لأعضائها، خالية من أي تدخلات لأعضائها غير مرغوب فيها.

العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح

من بين الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة إقليم أتشيه المذكورة أعلاه أنه يجب على القادة السياسيين التحلي بالشجاعة والإرادة السياسية للانخراط بشكل ملموس في حوار

سياسي عادل وذي مصداقية وشامل. ويجب أن يُنظر إلى عملية صنع السلام باعتبارها الأولوية، ويجب أن يظهروا قدرة على الصمود ورباطة الجأش أثناء الوساطة وبعد التوقيع على اتفاق السلام. وعلى نحو ما ذُكر آنفاً، يجب أن تكون اتفاقات السلام شاملة قدر الإمكان للحيلولة دون تجدد النزاع. وتكون لتسوية النزاع سياسياً بشكل شامل فرصة للنجاح أفضل من توخي نهج متدرج، ويجب أن توجد آلية سياسية متفق عليها مسبقاً وذات مصداقية في اتفاق السلام تمكّن، في الوقت المناسب، من معالجة مصادر التوتر التي قد تشعل فتيل النزاع من جديد.

ويجب بناء السلام وبناء المؤسسات في البلدان الخارجة من النزاع بشكل أوسع منذ البداية، وينبغي للأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى تأدية دورها السياسي الإيجابي، أن تعزز الدعم القائم على الطلب لمساعدة البلدان على تنمية قدراتها. وفي هذا الصدد، لا بد من احترام الأولويات والخطط التي تحددها السلطات الوطنية في البلدان المتضررة، وتولّي هذه السلطات الوطنية زمام الأمور.

ويجب أن تكون عملية الوساطة شاملة، ويجب أن تنخرط فيها جميع أطراف النزاع وتشارك في نتائجها. ويجب ضمان التزام الأطراف وحسن نيتها لحل النزاع. ولمعاضدة هذا الالتزام، يشكل تقديم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الدعم لعملية الوساطة أمراً حيوياً، وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على نجاح نتائج (اتفاق السلام) المكتسبة.

ومن أجل ضمان مشاركة جميع أطياف المجتمع المدني في تنفيذ اتفاق السلام، ينبغي نشر أحكام اتفاق السلام على أوسع نطاق.

مساهمة جهود الوساطة المستمرة في تنفيذ اتفاق السلام

عندما لا يتم بذل جهود متفانية لمساعدة الناس على فهم بعضهم البعض وإزالة شكوكهم المستمرة، تكون النتيجة في تاريخ العالم في كثير من الأحيان توخي سياسات تضييق الهوية والتلاعب والمظالم. وبمناشدة حاذقة للرغبة الأساسية لدى كل إنسان في العيش في سلام ورخاء، يمكن أن تتغلب الوساطة المستمرة على عقبات يبدو تخطيها أمراً مستحيلاً.

بيد أن الوساطة لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا سُمح لها أو أُفسح لها المجال لكي تتطور. ولذلك يتعين أن يعالج المجتمع الدولي تحقيق السلام بالوسائل السلمية وعلى سبيل الأولوية العليا وبأكبر قدر من الجدية وبتصميم ودعم متواصلين.

ولن تتوقف النزاعات المستعرة في أنحاء مختلفة من العالم ما لم يقم حوار ذو مصداقية ترعاه وتسهر على استمراره الجهات المعنية، مع التركيز على حل الأسباب الجذرية. ويلزم

أن يدعم المجتمع الدولي بقوة اتفاقات السلام متى تحققت، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن. ومن المهم كذلك أن تؤدي الجمعية العامة دورها الحيوي في صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً لولايتها بموجب الميثاق.

وترحب إندونيسيا بالجهود المبذولة لتعزيز إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة التي تعمل على تثبيت صنع السلام والبعثات الدبلوماسية الوقائية. وينبغي تأهيل إدارة الشؤون السياسية أكثر لمعالجة الأزمات مع قدرة معززة على نشر الوسطاء وغيرهم من الخبراء في مجال صنع السلام في الميدان بطريقة سريعة. وينبغي أن تركز الإدارة أيضاً على بناء قدرات الوسطاء من دول جنوب الكرة الأرضية ومن النساء وتدريبهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يأخذ تكوين قائمة الوسطاء في الاعتبار التوازن الجغرافي وبين الجنسين.

ونؤكد أيضاً الفائدة الهامة من قيام الأمين العام بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية للتواصل بانتظام مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا توجد صيغة سحرية واحدة للوساطة وإنما ينبغي أن تتعلم جميع الجهات الفاعلة من تلقاء نفسها، وكذلك من تجارب الآخرين بشأن أفضل السُبُل للتغلب على التحديات في مجال صنع السلام. وتماماً كما في العمليات التابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع حيث تُكرس منتديات متخصصة حكومية دولية للأمم المتحدة، نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تخصيص محفل لمناقشة المسائل المتصلة بالوساطة أمر يستحق أن ينظر فيه.

أيرلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

أثبتت القواعد الأساسية التي تعبِّر عن المفاهيم المشتركة أهميتها البالغة في سياق عملية السلام في أيرلندا الشمالية. ومن هذه القواعد الأساسية التي اتفقت عليها حكومتا أيرلندا وبريطانيا العظمى أن ”ما من أمر سيتم الاتفاق عليه بصورة نهائية على أي من المسارات إلى أن يتم الاتفاق على جميع الأمور في إطار المفاوضات ككل“. وثمة قاعدة أساسية أخرى تقضي بأن تجري المحادثات على أساس ”التوافق الكافي للآراء“ بحيث يتعين أن ينطوي أي قرار، حين يتعذر تحقيق الإجماع، على احتمال نيل أغلبية واضحة لدى الطائفتين

في أيرلندا الشمالية. ولقد اكتسب التواصل القائم على الانفتاح والشفافية مع الأطراف، عبر مجموعات غير رسمية مصغّرة أحياناً، أهمية بالغة في إطار عملية السلام في أيرلندا الشمالية.

ويتطلب الأمر وضع جداول زمنية وجداول أعمال اجتماعات طموحة لكفالة استمرار الزخم في إطار عملية وساطة فعالة. ونود أيضاً توجيه اهتمام خاص إلى مشاركة المرأة وإدماج المسائل الجنسانية في مساعي حل النزاع باعتبارها من السمات الأساسية لعمليات الوساطة الفعالة. ولقد أقرّت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٥ بضرورة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلّها بجميع مستوياتها، وفي جميع مراحلها وبجميع جوانبها. ودعا ذلك القرار أيضاً إلى توفير الخبرة الكافية في المسائل الجنسانية لجميع الوسطاء وأفرقتهم.

وتلتزم خطة العمل الوطنية لأيرلندا بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي بدأ العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، التزاماً محدداً ”بمواصلة تقديم الدعم لمنظمات الوساطة الدولية التي تركِّز على المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما إشراك المرأة بصفتها وسيطة“.

ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعّال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

يكتسب التعاون الفعّال بين مختلف الجهات الفاعلة أهمية متزايدة من أجل تهيئة الظروف المواتية لعمليات الوساطة الفعالة. ومن الأهمية بمكان تنسيق النهج المتّبع بين مختلف الجماعات مع تعزيز مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مجال الوساطة، وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي أصبحت منخرطة في هذا الميدان.

ويمكن لمشاركة الجهات الفاعلة الرفيعة المستوى دعماً لجهود الوسطاء أن تعود بالفائدة في المراحل الحاسمة من عملية الوساطة. ولقد أثبتت النداءات التي وجّهها الرئيس كلينتون والرئيس بوش إلى الأطراف المشاركة في عملية السلام في أيرلندا الشماليةعن أهميتها البالغة في المراحل الحاسمة من المحادثات.

وستسعى أيرلندا، بصفتها تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٢، إلى تعزيز التعاون بشأن دعم الوساطة مع المنظمات الدولية الأخرى والشركاء الدوليين الآخرين. وبموجب المقرر رقم ١١/٣ المتعلق بدورة النزاع الذي اعتمده المجلس الوزاري عام ٢٠١١، كلّف الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإعداد مقترح يهدف إلى تنمية ”القدرة المنهجية على دعم الوساطة“ في المنظمة. ومن الأمور التي

ستشملها هذه القدرة ”التوعية، والتواصل الشبكي، والتعاون، والتنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية المعنية، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية“. وستقدم أيرلندا، بصفتها الرئيس الحالي للمنظمة، الدعم إلى الأمين العام والمؤسسات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز هذا النوع من التعاون المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة دعم الوساطة.

وسنقدِّم الدعم أيضاً إلى ما تبذله المنظمة من جهود دؤوبة لحل النزاعات الطويلة الأمد في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولدى القيام بذلك، سيكون من الأهمية بشكل خاص أن يتعاون الممثلون الخاصون للرئيس المكلّفون بالعمل على تسوية النزاعات مع طائفة من الجهات الفاعلة الدولية على أرض الواقع.

ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

ينبغي أن ينطوي أي اتفاق على الثقة المتبادلة وحُسن النية، فغياب هذين العنصرين قد يؤدي إلى تقويض الاتفاق. كما أن وقف العنف من جانب جميع الأطراف شرط أساسي للتوصل إلى اتفاق سلام طويل الأمد.

ومن العناصر الحيوية ضرورة التعاطي على نحو شامل مع جملة المسائل الهامة والحساسة. وفي الوقت نفسه، قد يكون من المفيد إرجاء بعض المسائل الخلافية إلى مرحلة لاحقة، إذا لم تكن الأطراف مستعدة للبحث فيها. وفي حالة أيرلندا الشمالية، أرجئ البحث في مسألة تفويض مسؤولية الحفاظ على النظام إلى مرحلة لاحقة، إلى أن تصبح الأطراف على استعداد لتناولها وإلى أن قدّمت هيئة خارجية (لجنة باتن) توصيات بشأن إصلاح قطاع الشرطة. ولم يتم البحث في المسألة الحساسة لإنهاء استخدام أسلحة الجماعات شبه العسكرية على الفور بل أرجئ إلى مرحلة لاحقة.

ومن الصعب اتباع نهج توجيهي بشأن العناصر الحيوية لنجاح اتفاق السلام نظراً إلى أنها تختلف باختلاف الحالة المعينة. فعلى سبيل المثال، استلزم الأمر أن يتناول اتفاق الجمعة الحزينة أو اتفاق بلفاست ثلاث مجموعات من العلاقات المتداخلة والمترابطة: في أيرلندا الشمالية، وبين أيرلندا الشمالية وأيرلندا، وأخيراً بين بريطانيا العظمى وأيرلندا. ففي أيرلندا الشمالية، اعتبر تشكيل هيئة تنفيذية مشتركة بدعم من الطائفتين سمة هامة، وكفل بأن تشعر جماعة القوميين وجماعة الوحدويين بالتمكين سياسياً. وقام المجلس الوزاري المشترك بين الشمال والجنوب بتيسير تنمية علاقات اقتصادية وسياسية أوثق بين طرفي جزيرة أيرلندا. وقام كل من المجلس البريطاني – الأيرلندي والأمانة المشتركة بين حكومة بريطانيا وحكومة

أيرلندا والجمعية البرلمانية البريطانية – الأيرلندية بتيسير علاقات أوثق بين أيرلندا وبريطانيا العظمى والإدارات المفوَّضة في بريطانيا عموماً.

ومن المفيد أن اتفاق الجمعة الحزينة استند إلى المفاوضات السابقة التي تعود إلى اتفاق سانغديل عام ١٩٧٢. وهذا يعني أن اتفاق الجمعة الحزينة استفاد من مجالات توافق الآراء التي توصلت إليها الأطراف سابقاً.

ومن المواضيع التي تندرج في برنامج رئاسة أيرلندا لمنظمة التعاون والتنمية في أوروبا الاستفادة من تجربة عملية السلام في أيرلندا الشمالية في سياق المساعي الرامية إلى الدفع قدماً بتسويات دائمة للتراعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يستضيف نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة مؤتمراً في دبلن، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ستعرض فيه التجربة في مجال التوصل إلى تسوية سياسية سلمية في أيرلندا الشمالية كدراسة حالة إفرادية.

ومع الإقرار بعدم وجود تماثل مطلق بين أي حالتي نزاع، سيركِّز المؤتمر على تبادل الخبرات، مع التشديد بوجه خاص على السبل التي يسّرت التوصل إلى تسوية سياسية في أيرلندا الشمالية، والسبل التي أتاحت بناء الثقة السياسية اللازمة، وطريقة سير العمليات والمؤسسات السياسية بعد انتهاء النزاع حالياً.

وتأمل الرئاسة الأيرلندية، من خلال تبادل هذه الخبرات، دعم وتشجيع الجهات التي تسعى للتوصل إلى تسويات دائمة للنزاعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي مناطق أخرى.

كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

ظل الدور الذي اضطلعت به جهود الوساطة الخارجية هاماً أثناء تنفيذ اتفاق الجمعة الحزينة. فقد تعاطى الوسطاء الخارجيون مع المسائل الخلافية المتعلقة بإنهاء استخدام أسلحة القوات شبه العسكرية ومع إصلاح قطاع الشرطة. وأتاح انخراطهم مع الأطراف تناول مسائل أخرى ومنحهم المزيد من الوقت للتفكير. وتولّى فريق رقابة خارجي رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة باتن بشأن الحفاظ على النظام. ويسَّر ذلك الحصول على تأييد الطوائف لإصلاح قطاع الشرطة واتسم بأهمية حاسمة في بناء الثقة المتبادلة بشأن هذه المسألة الحساسة.

وستدعم أيرلندا، بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، الجهود الرامية إلى تنفيذ مقرر المجلس الوزاري للمنظمة رقم ١١/٣ المتعلق بدورة النزاع، والذي يسعى إلى ”تعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الإنذر المبكر، واتخاذ

الإجراءات المبكرة، وتيسير الحوار، ودعم الوساطة، وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع على المستوى التشغيلي''.

ويتكرر في قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ هذا التركيز على تعزيز الحوار في جميع مراحل النزاع عوضاً عن الاكتفاء بتعزيزه في المرحلة التي تسبق مباشرة توقيع اتفاق رسمي. ويشدد القرار على ''أهمية أنشطة الوساطة في عمليات بناء السلام والإنعاش، وخاصة في منع البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع من العودة إلى النزاع''. وستواصل أيرلندا، بصفتها إحدى الدول المشتركة في تقديم مشروع ذلك القرار، دعم أنشطة الوساطة في سياق ما بعد النزاع.

إيطاليا

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

على الرغم من عدم وجود معايير موضوعية لقياس الصفات التي يجب أن يتحلى بها الوسيط الدولي ''الجيد''، فهناك بعض الشروط الأساسية التي يتعين أن يستوفيها.

أولاً وقبل كل شيء، على الوسيط الجيد أن يتمتع بالقدرة على النظر في المصالح الوطنية المتضاربة لكلا الطرفين (السياسية والاقتصادية والثقافية، إلخ ...) بحيث يبتعد بالمنازعة عن المطالبات المتضاربة ويقترب بها من الفرص ''القابلة للتفاوض''.

ثانياً، تتعزز مصداقية الوسيط ومكانته في نظر أطراف النزاع كلما تحلى بالحياد وعدم التحيُّز والشفافية. ويمكن للأطراف، وفق مطالبها المنفصلة، أن تفضل تدخل طرف خارجي (شخص ثالث بعيد عن الوقائع أو الأحداث أو الأطراف) أو تدخل طرف داخلي (شخص موثوق به معني بالمنازعة تعرفه الأطراف وتكنُّ له الاحترام).

ويجب أن يعمل الوسيط الجيد بسرعة ومرونة، وأن يمارس قدراً كافياً من النفوذ لتوجيه المفاوضات. ويتوجب عليه أن يتصرف بما يوحي للأطراف بأنه شخص يعمل على أساس ولاية مؤقتة وبأنه ليست لديه السلطة لإرغامها على تجاوز خلافاتها: إذ على الوسيط أن يقوم بتقييم مواقف الأطراف وأن يقدِّم مشورته بدون أن يحدد سلفاً مَن منها على صواب أو على خطأ، وأن يقترح حلولاً دائمة سليمة تعود بالفائدة على الجميع (لا أن يفرضها).

وأخيراً، لا ينبغي للوسيط أن يمثل مصلحة معينة أو عقبة سياسية. ولهذا السبب، ليس من الأفضل دائماً أن تضطلع منظمة دولية تضم حكومات أو دولاً بدور الوسيط.

٢ - ما هي العناصر الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، حتى في مرحلتي الصياغة والتنفيذ؟

يمكن قياس فعالية الوساطة الدولية باحتساب الأهداف التي تتحقق في نهاية العملية بالمقارنة مع التوقعات الأولية. وهذا القياس نسبي ما لم تكن النتيجة لافتة للنظر جداً بحيث تحدد نجاح العملية أو فشلها (حين ينتهي العنف بين الأطراف إلى سلام على سبيل المثال). وثمة مؤشرات على نجاح عملية الوساطة، كالتوصل إلى وقف لإطلاق النار في حالات النزاع، أو وقف الأعمال العدائية، أو إبرام اتفاق بين الأطراف المتنازعة. وبصفة عامة، تعتبر عملية الوساطة الدولية ناجحة في حال التوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف.

وفي ما يتعلق بالتوقيت، يجب أن تحدث الوساطة قبل أن يبلغ النزاع ذروته إنما بعد أن يكون قد احتدم بما فيه الكفاية لكي تتبيّن للطرفين ضرورة تسويته. ولذلك، ثمة مجال ضيِّق جداً يكون فيه النزاع قد بلغ مرحلة مواتية لتدخل الوساطة. وإذا ما حدث ذلك التدخل أبكر مما ينبغي أو بعد فوات الأوان، فمن غير المرجح أن تكتب له فرص النجاح.

وللتوصل إلى نتيجة موفقة، يجب أن تقرر الأطراف المعنية طرائق العملية بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية.

٣ - ما هي الاعتبارات التي يجب إيلاؤها أهمية لتحقيق التعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

يتعيّن أن يعتمد الوسيط الحياد التام إزاء الطرفين. ويجب أن يتخذ الوسيط موقفاً محايداً من الوقائع أو الأحداث المتنازع عليها عموماً، بدون أن يميل إلى هذه الجهة أو تلك. إلاّ أن النفوذ السياسي الذي يتمتع به قد يكون في بعض الأحيان ذا أهمية حاسمة بالنسبة إلى نتيجة المفاوضات (دور الرئيس كارتر في اتفاقات كامب ديفيد على سبيل المثال).

ويجب أن يقوم التعاون بين الوسطاء، عوضاً عن ذلك، على الاتساق والشفافية، وإلاّ حقّق التفاوض نتائج عكسية. ويعني ذلك أن على وسطاء الطرف الثالث إرشاد الطرفين إلى حلول مقبولة لديهما وإجراء المفاوضات بما يحقق المصالح المتبادلة. والبديل عن ذلك هو عرض الخلافات الصريحة بين الوسطاء لتحديد مجرى المفاوضات. ويجب أن يجري التخطيط بدقة لعرض هذه الخلافات مسبقاً.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

من الناحية النظرية، يزداد الاحتمال بأن يلتزم الطرفان طوعاً بالاتفاق الذي يتم التوصل إليه عن طريق الوساطة وبأن يحافظ هذا الاتفاق على علاقات ودية بينهما. وذلك

لأن من شأن هذا الاتفاق أن يتمخض عن رغبة الطرفين أصلاً في تسوية الخلاف بينهما، بما أن كلاهما اختار اتباع عملية وساطة.

ويتوقف نجاح اتفاق السلام إلى حد كبير على تحقيق التوازن بين مصالح الطرفين: فالاتفاق غير المتوازن سيكون اتفاقاً سيئاً. وحين يكون الاتفاق وليد عملية تشاركية، أي حين تكون جميع الأطراف المعنية قد توصلت إليه حقاً، من المحتمل أن يزيد الالتزام به على المدى الطويل. ولذلك، لا ينصح الوسيط بفرض حل رغم أنه يتمتع بالسلطة لممارسة الضغوط من أجل الدفع بالمفاوضات قدماً عند الاقتضاء. واتفاق السلام الجيد هو الاتفاق الذي يشمل الاحتياجات الإنمائية للدول المشاركة في ما يتعلق بالواجبات الناشئة عن المعاهدة. وقبل وضع الاتفاق بصيغته النهائية، من المفيد صياغة إعلان مبادئ أساسية يمكن أن يشكِّل الأساس الذي يقوم عليه الاتفاق.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعّال لاتفاق السلام؟

إذا وافق الطرفان، فبوسع عمل الوسيط أن يتجاوز القوالب المحددة للوساطة وأن يشمل التعهد بإبرام اتفاق سلام. والأهم من ذلك أن يضمن الوسيط عدم تهديد الطرفين للنتائج التي تحققت أثناء عملية التفاوض وأن يقيم توازناً بين ''الفائزين'' و ''الخاسرين''، ويساعدهما على أن يعتبرا الاتفاق فرصة للجانبين على حدٍّ سواء. ولا ينتهي دور الوسيط بالضرورة مع انتهاء المفاوضات. فبوسعه أن يقوم بتيسير تبادل المعلومات بين الطرفين، وتحديد حوافزهما لاحترام الاتفاق (على الأقل على المدى القصير)، والمساهمة معهما في وضع خطة لتنفيذه. وينبغي أن تضم هذه الخطة مخططاً لجميع المراحل اللازمة التي يتعين تقييمها على أساس كل حالة على حدة، لتنفيذ الاتفاق وتطويره: على سبيل المثال، مرحلة الانتقال من إعلان المبادئ الأساسية إلى مرحلة الالتزامات التي ينص عليها الاتفاق؛ والمرحلة التي توضع فيها استراتيجيات الرصد لكفالة الوفاء بالالتزامات عملاً بالاتفاق؛ والمرحلة التي يستعان فيها بشبكة من الشركاء الخارجيين (الأفرقة العاملة، وأفرقة الخبراء، واللجان، والمستشارون، إلخ، على سبيل المثال) لدعم تنفيذ الاتفاق.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

يتحلى الوسيط الجيد بالصفات التالية:

(أ) الحياد والاستقلالية والتنزه عن المصلحة الشخصية في الخلاف أو في نتيجته المحتملة؛

(ب) اتباع نهج متوازن في جميع الأوقات؛

(ج) التمتع بالقدرة على تهيئة أجواء من السرية والأمان تشجع الطرفين على العمل معاً نحو إيجاد حل للمشكلة و/أو تقدير المسائل؛

(د) التحلي بالصبر ومهارات الاستماع الإيجابي؛

(هـ) التمتع بالقدرة على الاحتفاظ بمسافة انفعالية ومهنية وعلى الإعراب في الوقت نفسه عن القدر اللازم من التفهم متى اقتضى الأمر ذلك؛

(و) التمتع بقدرة التركيز على حل المشاكل وليس على الطرفين، وفي المقابل، توجيه المناقشات بحيث لا يركز كل من الطرفين على الطرف الآخر بل على المشكلة أو المشاكل والمسائل؛

(ز) سعة الدراية بالمجال المواضيعي الذي يتعلق بالوساطة؛

(ح) تجنب أي مظهر لتضارب المصالح أو تضارب المصالح الفعلي؛

(ط) تقدير اللحظة التي يجب أن يتراجع فيها؛

(ي) القدرة على طرح أسئلة وجيهة ودقيقة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها أثناء مرحلتي التصميم والتنفيذ، هي التالية:

(أ) تقديم مذكرة (تعرض مواقف الطرفين وآراءهما بشأن المشكلة أو المشاكل والنتائج التي يرجوها الطرفان أو يتوقعان تحقيقها) إلى الوسيط قبل الموعد الأول لبداية

الوساطة أو استئنافها (متى اقتضى الأمر ذلك). وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي لعمليات الوساطة التي تجري عملاً بالنظام الداخلي لمحكمة جامايكا العليا أن تسبقها تلك المذكرة؛

(ب) عدم تطبيق القواعد القانونية من أجل السماح للأطراف بالعمل نحو تسوية مسألة ما بحسن نية على أفضل نحو ممكن؛

(ج) إجراء الوساطة بشكل غير خصامي؛

(د) إجراء الوساطة خارج المحكمة؛

(هـ) إجراء الوساطة في منطقة محايدة بعيداً عن البيئة التي تكشفت فيها وقائع القضية؛

(و) إجراء الوساطة بصورة خاضعة للمراقبة تتيح للأطراف تصنيف/مناقشة المسائل بصورة يسودها الاحترام؛

(ز) توجه الوساطة إلى العميل لا إلى الوكيل؛

(ح) اتسامها بالطوعية؛

(ط) سعي جميع الأطراف إلى إيجاد توافق للآراء؛

(ي) أن تتيح العملية للأطراف إمكانية تحديد أصل المشكلة أو المشاكل والإقرار بها ومعالجتها، لا سيما حين تكون ظواهر المسائل مجرّد أعراض للمشكلة أو المشاكل الحقيقية.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

الاعتبارات الهامة لتحقيق التعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة هي التالية:

(أ) استعداد الطرفين للتفاوض وتبادل الاحترام؛

(ب) تفهم كل طرف للمسائل من منظور الطرف الآخر بصدق وتواضع؛

(ج) عدم تقيد الطرفين بالمواقف المتضاربة وعدم تشبثهما بمواقف ثابتة؛

(د) قدرة كل طرف على الإعراب عن شعوره أمام الطرف الآخر؛

(هـ) اقتناع الطرفين بعملية الوساطة؛

(و) استعداد الطرفين للالتزام بنتائج عملية الوساطة؛

(ز) التزام الوسيط والطرفين بعملية الوساطة.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

العناصر الحيوية لنجاح اتفاق السلام هي التالية:

(أ) الثقة؛

(ب) استعداد الطرفين للعمل معاً؛

(ج) استعداد الطرفين لتنفيذ بنود اتفاق السلام؛

(د) إجراء عملية متابعة متواصلة وهادفة لرصد التقدم المحرز وتقييمه، في حال إحراز تقدم؛

(هـ) استعداد الوسيط لمواصلة الوساطة في حال أثيرت أي مسألة أو مشكلة بعد توقيع اتفاق السلام؛

(و) تأييد قادة المجتمعات المحلية لاتفاق السلام بهمَّة والتزامهم بأن يكونوا جزءاً من اتفاق السلام المذكور؛

(ز) ضرورة إشراك الأشخاص المتضررين من النزاع ولكن غير المشاركين فيه بصورة مباشرة بصفتهم من أصحاب المصلحة في اتفاق السلام.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

يمكن أن تسهم جهود الوساطة المستمرة في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام بالأساليب التالية:

(أ) يمكن أن تعزز الالتزام لدى كل جانب في النزاع؛

(ب) يمكن لأطراف النزاع إدراك أهمية التفكير في إيجاد حل وتقدير ذلك؛

(ج) يمكن لهذه الجهود أن تعزز الرغبة لدى مختلف الأطراف بعدم العودة إلى حالة النزاع؛

(د) اطمئنان الأطراف إلى أن بوسعها الاستفادة من الموارد أو المساعدة والحصول عليها لمعالجة الحالات التي لا تتوافر لديها الأدوات لمعالجتها بأنفسها؛

(هـ) دور الوساطة في المساعدة على النهوض بثقافة حوار؛

(و) إمكانية اضطلاع الوساطة بدور عامل تحييدي لدى احتدام أشكال التوتر والانفعالات الإنسانية؛

(ز) دور الوساطة كبديل ناجع لنظم العدالة المدنية و/أو الجنائية.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

تود اليابان، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة، أن تتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة على ما بذلته من جهود مكثفة في سبيل وضع مبادئ توجيهية لزيادة فعالية الوساطة. وتتوفر لدى اليابان خبرة كبيرة في مجال الوساطة في بلدان آسيوية مثل سري لانكا وإندونيسيا والفلبين وكمبوديا. ويَرِدُ فيما يلي بعض الدروس المستفادة من خبرات اليابان في هذا المجال.

العوامل الهامة في عملية السلام في آسيا

ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أهمية الملكية المحلية لأنشطة الوساطة لدى الانخراط فيها في البلدان الآسيوية. ومن خلال استعراض تاريخ النزاعات في آسيا، نجد أنه يندر أن نرى انهيارا تاما في نُظم الحكم المركزية، حتى في الحالات التي يتخذ فيها النزاع طابعا عنيفا. وفي حالات النزاع في آسيا التي كانت فيها الحكومة المركزية تقوم بمهامها، فكثيرا ما كان الوسطاء يُختارون بناء على اتفاقات بين الحكومة المركزية وجماعات المعارضة السياسية/المسلحة. وفيما يخص الوسطاء من بلدان ثالثة، ولا سيما البلدان التي تربطها علاقات دبلوماسية قوية مع الحكومة المركزية، فمن المهم الحفاظ على موقف محايد.

وتمثل الشمولية والانفتاح عنصرين أساسيين من عناصر عمليات السلام في آسيا، على الرغم من أن الوساطة نفسها تتم في كثير من الأحيان بطريقة تتسم بالخصوصية والسرية. ويمكن أن يكون لإشراك قاعدة أوسع من أصحاب المصلحة الذين لا يتفاوضون مباشرة على الطاولة، مثل زعماء الجماعات الدينية أو السياسيين المحليين، تأثير إيجابي في ضمان تفهم المجتمع المحلي والمجتمع المدني والحصول على دعمهما. وفي هذا الصدد، فإن بناء قدرات وسائط الإعلام المحلية، الذي يمكن أن يسهم في تعزيز وعي الجمهور بتطورات عملية السلام، له فعالية أيضا.

مزايا المساعدة الإنمائية الرسمية في عملية السلام

تُقدَّم المساعدة الإنمائية من أجل إعادة الإعمار عموما بعد إبرام اتفاقات السلام. وتشارك اليابان أيضا مشاركة نشطة في مرحلة إعادة الإعمار عن طريق استخدام أنواع مختلفة من الأدوات، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومع ذلك، ففي ميندناو، وبهدف تسريع مفاوضات السلام الجارية التي أدت حكومة ماليزيا فيها دورا هاما باعتبار أنها الوسيط فيها، فقد قررت اليابان تقديم مساعدة إنمائية رسمية، بصفة رئيسية عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، خلال فترة النزاع في الوقت الذي كانت فيه الأطرف لا تزال تجري مفاوضات السلام.

وصُممت حزمة المساعدات اليابانية، المسماة اليابان – مبادرات بانغسامورو للتعمير والتنمية، التي تشمل بناء مدارس ومراكز صحية وتمديد شبكات مياه وإنشاء مرافق زراعية، لكي تساهم في عملية السلام وفي التنمية في المناطق المتضررة من النزاع في ميندناو. وأدى التزام اليابان بإقامة مشاريع للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى تشجيع أصحاب المصلحة على إنجاز عملية السلام وتعزيز بناء الثقة في ميندناو.

ويمكن أن يكون للمساعدة الإنمائية دور إيجابي في تعزيز بناء الثقة فيما بين الأطراف صاحبة المصلحة من جانبي النزاع، كما كان الحال مع البرنامج المذكور في ميندناو. ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه أي جهة من الجهات المانحة في تجنب اهتمامها بالانحياز في تقديم المساعدة الإنمائية التي تمر عادة من خلال الحكومة المركزية. ولا بد من تصميم المشاريع بعناية بحيث تمكّن السكان من جني ثمار السلام.

وكذلك فإن لتوقيت البدء ببرنامج المساعدة أهمية بالغة في تفعيل العملية الموازية. ويتعين على المانحين رصد مفاوضات السلام بكل يقظة من أجل الحيلولة دون أن تؤدي المساعدات إلى تقويض المفاوضات الجارية.

دور الجهات الفاعلة غير الحكومية

من الواضح أن للجهات الفاعلة غير الحكومية دورا مهما في الوساطة، وخصوصا في البلدان الآسيوية التي تكون للحكومة المركزية فيها سلطة قوية. وفي ظل الحكومات التي لا تحبّذ قبول وسطاء من بلدان ثالثة خشية أن يؤدي ذلك إلى تدويل النزاع، فيمكن أن تتفوق الجهات الفاعلة غير الحكومية في تسهيل العمليات غير الرسمية التي تساعد على بناء الثقة فيما بين أصحاب المصلحة والمجتمع المدني.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في ميندناو، حيث قامت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بتنظيم وعقد حلقة دراسية للمسار ١-٥ بالتعاون مع إحدى الجامعات الماليزية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وضمّت تلك الحلقة معظم أصحاب المصلحة في عملية السلام الجارية حاليا في ميندناو، بما في ذلك أفرقة من مكتب المستشار الرئاسي لعملية السلام،

وحكومة الفلبين، وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وكذلك أعضاء في الكونغرس والمجتمع المدني، ومحافظون، وزعماء دينيون.

الكويت

[الأصل: بالعربية]

فيما يتعلق بالسؤال الأول المتعلق بمعرفة الصفات المطلوبة للوسيط، فإنه يجب أن تتوافر لديه خلفية قانونية مقبولة، وأن يكون متخصصاً في المسألة محل النزاع، إضافة إلى إلمامه باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وأن يكون قد سبق له ممارسة أعمال ذات صلة بالوساطة.

فيما يتعلق بالاختصاصات الواجب توفرها للوسيط فلا بد من:

(أ) إمداده بالمعلومات والحقائق المتصلة بالخلاف والمستندات القانونية لذلك الخلاف؛

(ب) منح الوسيط اختصاص التحقق من المعلومات والبيانات والوثائق المذكورة أعلاه؛

(ج) منح الوسيط أجلاً كافياً ومحدداً لصياغة الحلول المقترحة وتداولها مع الأطراف المتنازعة.

أما بالنسبة للاعتبارات الواجب توافرها من أجل التعاون مع الأطراف المعنية، فإنه لا بد من التزام الوسيط بالشفافية في عمله، وأن يكون دائم الاتصال بالأطراف المتنازعة.

أما بالنسبة للعناصر الأساسية لنجاح اتفاق السلام، فلا بد من وضوح نصوصها وتحديدها بما يساعد على احترامها إلى جانب أن تشتمل على آليات لتنفيذها وتفسيرها.

فيما يتعلق باستمرارية الوساطة من أجل المساهمة في إنجاز تنفيذ فعال لاتفاق السلام، فإن هذا الأمر يتحقق من خلال اعتماد أنظمة للتقارير الدورية والمتابعة والتقييم.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]

في خضم مأساة حزيران/يونيه التي وقعت في جنوب قيرغيزستان في عام ٢٠١٠، بدأ تشكيل شبكة نسائية لصنع السلام.

ومن العوامل الهامة في إرساء السلام والوئام في البلد ما تقوم به النساء من أنشطة في مناطق النزاعات لدى إجراء الحوار مع الفصائل المتحاربة عن ضرورة التحول إلى العيش بسلام. وأتاح ذلك للمرأة أن تسهم إسهاما كبيرا في عودة اللاجئين والمشردين، ومن ثم إعادة إدماجهم في المجتمع.

وحاليا تضم الشبكة، التي أنشأتها ١٠٠ امرأة صانعة للسلام خلال النزاع، ١ ٥٠٠ من صانعات السلام في صفوفها وتسمى شبكة ''نساء قيرغيزستان الصانعات للسلام''. وفي آذار/مارس ٢٠١١ تلقت الشبكة الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (''هيئة الأمم المتحدة للمرأة''). وأتاح هذا الدعم للشبكة اكتساب الصبغة المؤسسية وتحديد اتجاهاتها بوضوح والتأثير الفعال في التغيرات السلمية في المنطقة وفي البلد.

وتهدف الشبكة عن طريق أنشطتها إلى منع نشوب النزاعات في مراحلها المبكرة بمشاركة المرأة لتقييم الحالة والعوامل التي يمكن أن تتسبب في نشوب النزاعات. وتهدف كذلك إلى إشراك عدد أكبر من النساء في بعثات حفظ السلام والمفاوضات والمشاورات بشأن إدارة الموارد الطبيعية العابرة للحدود على مختلف الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتنظم الشبكة أنشطة شتّى، كالمسيرات والحفلات الموسيقية والمحاضرات والمهرجانات وبرامج الصداقة، من أجل استعادة الثقة بين الطائفتين.

ليتوانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

وفقا للفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ المتعلق بتعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، الذي تطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار، وأن يدرج فيه، في جملة أمور، وجهات نظر الدول الأعضاء، تود جمهورية ليتوانيا إبراز المسائل التالية.

١ - التوجيهات المتعلقة بفعالية الوساطة

تعرب ليتوانيا عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها الأمين العام في وضع توجيهات لزيادة فعالية الوساطة وتؤيد كل التأييد المساهمات التي قدمتها مجموعة أصدقاء الوساطة، التي انضمت ليتوانيا إليها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢ - المرأة في الوساطة

تؤكد ليتوانيا على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع مستويات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومساعي منع نشوب النزاعات وحلها وفي جميع مراحلها وبجميع جوانبها، فضلا عن توفير الخبرة الكافية في المسائل الجنسانية لجميع الوسطاء وأفرقتهم.

ونرى ضرورة الاستمرار في تعزيز إحراز التقدم في تنفيذ الفقرتين ٤ و ٩ من القرار ٢٨٣/٦٥، اللتين تشجعان الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل وعلى نحو كامل وفعال في جميع محافل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعلى جميع المستويات، وتشجعان الأمين العام على تعيين نساء ليتولّين رئاسة أو قيادة جهود الوساطة في عمليات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، وعلى ضمان توفير الخبرات الكافية في المسائل الجنسانية لجميع عمليات الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن خطة عمل ليتوانيا الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن[٤] تحدد زيادة تأثير مساهمة المرأة في عمليات السلام والأمن والديمقراطية على الصعيد الدولي كأحد أهداف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني. وفيما يلي الإجراءات اللازمة المتوخاة لتنفيذ هذا الهدف: إعداد قائمة بأسماء النساء اللواتي يحتمل أن يرشحن أنفسهن لتولي مناصب في المنظمات الدولية وتدريب تلك المرشحات؛ وزيادة عدد النساء للعمل في وظائف خبيرات البعثات المدرجات ضمن احتياطي الإعارة وتحسين مؤهلاتهن؛ وتمويل مشاريع التعاون الإنمائي التي تهدف إلى تدريب النساء كمشاركات في عملية تحقيق السلام والديمقراطية.

٣ - أهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تؤكد ليتوانيا أهمية الشراكات والتعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وبين الأمم المتحدة، فضلا عن ضرورة تطوير قدرات الوساطة وهياكلها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وفي أوروبا، اكتسبت المنظمات الإقليمية ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خبرة قيمة في مجال جهود الوساطة ينبغي تبادلها مع الأمم المتحدة ومع المناطق الأخرى. ومنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، تشارك منظمة الأمن والتعاون في جهود

(٤) اعتُمد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على النص الكامل على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة (http://un.mfa.lt).

تيسير الوساطة والحوار المحلية في المستويات العليا والمستويات المحلية في جنوب شرق أوروبا، وأوروبا الشرقية، وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى. وتشارك المنظمة في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها في منطقتها، وشارك، أو لا يزال يشارك، العديد من العمليات الميدانية التي تقوم بها المنظمة في تشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية والسلطات في إطار سعيها إلى تعزيز الأمن الشامل.

ووضعت الرئاسة الليتوانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مسألة منع نشوب النزاعات وحلها على صدارة أولوياتها. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١، قامت الرئاسة الليتوانية للمنظمة، بدعم من سويسرا ومركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون، باستضافة اجتماع للخبراء في فيينا كان موضوعه تعزيز قدرات المنظمة في مجال دعم الوساطة، وكان الهدف منه تقديم مقترحات محددة لتنمية قدرة لدعم الوساطة من أجل تمكين المنظمة من توفير الدعم بصورة منتظمة ومهنية لمساعدة رئاسات المنظمة، وممثليها الخاصين، ورؤساء العمليات الميدانية، والجهات الفاعلة الأخرى، على تيسير الحوار والوساطة.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمد المجلس الوزاري للمنظمة في فيلنيوس المقرر رقم ١١/٣، تمهيدا لاتخاذ مزيد من الخطوات في معالجة دورة النزاع من أجل تعزيز قدرات المنظمة على الصعيد العملي في مجال الإنذار المبكر بالنزاعات والتحرك بسرعة وتيسير الحوار ودعم الوساطة وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

ونعرب عن ترحيبنا بالجهود والأنشطة الجارية في هذا الصدد، ونعتقد أنه ينبغي تشجيع التعاون القائم مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، ومواصلة توسع نطاقه.

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

الوسيط شخص ثالث محايد يساعد الأطراف على التواصل والبحث عن حلول مقبولة مشتركة للنزاع القائم بينها. ويمكن أن يكون الوسطاء قضاة أو محامين أو متخصصين في علم النفس أو أطباء أو اقتصاديين أو مهندسين أو خبراء بارزين من مختلف الميادين الأخرى وفقا لنوع النزاع الذي يقومون بالوساطة فيه. ويتحلى الوسيط بالاستقلالية لدى القيام بإجراءات الوساطة، وهو لا يتحمل المسؤولية أمام أي شخص في حال لم تتم التسوية. غير أنه يتعيّن على الوسيط الالتزام بقواعد السلوك المهني وبمدونةٍ لقواعد السلوك. فلا يوجد

أساس لمنح الوسيط حصانة، في حال ارتكابه جريمة، أو إحداثه أية أضرار أثناء عملية الوساطة.

وتتمثل السمات والصفات البارزة التي يجب توافرها لدى جميع الوسطاء في ما يلي:

السرية

تعني السرية أن ما يُقال أو ما يُكتب أثناء إجراءات الوساطة لا يمكن استخدامه في إجراءات محكمة ممكنة لاحقة. فإذا كان كل طرف يثق بالأطراف الأخرى، فسيمكنهم حل النزاع بأنفسهم، وعندها لن يكون للنزاع وجود.

الحياد وعدم الانحياز

على الوسيط أن يتصرف بكل حياد وعدم انحياز. فلا ينبغي له أن يصدر تعليقات أو أحكاما قيمية، ولا أن يسدي مشورة أو يقترح حلولا. وعلى الوسيط أن يضع نصب عينيه أن تصرفه وموقفه، وأحيانا أساليبه في الوساطة، يمكن أن تولد إحساسا بأنه يتعاطف مع طرف من الأطراف. وليس بمقدور الوسيط أداء المهمة في حال وجود ملابسات تشير إلى شكوك إزاء تجرّده وموضوعيته.

النزاهة والإنصاف

لا بد من تحقّق النزاهة والإنصاف في الوساطة، كمبدأ قانوني عام. فليس من المقبول أن يُحل النزاع بطريقة غير أخلاقية أو غير شريفة، لأن هذه الطريقة تنطوي على أضرار لا يمكن إصلاحها، وتثير نزاعا جديدا بين الأطراف.

كفاءة الوسيط

تشير توصيات مجلس أوروبا، وقواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وفقهاء القانون إلى أن الوسطاء لا بد من أن يتحلّوا بالمهنية، وأن يحظوا بالاحترام، وأن يكون لديهم الثقافة اللازمة لأداء المهمة، ويجب أن تتوفر لديهم القدرة على الحصول على المعلومات والآراء المتعلقة بتقييم أدائهم لعملهم.

تقديم المساعدة للعملاء غير المتخصصين

يلتزم الوسيط أثناء الوساطة بإتاحة الفرصة لكل طرف من الأطراف في ممارسة حقوقه، وفقا للقانون. ولهذا السبب، فإذا لم يتمكن أي طرف من ممارسة حقوقه بسبب

نقص الوعي أو بسبب الجهل، فلا بد للوسيط من تقديم المشورة لذلك الطرف بشأن كيفية ممارسة ذلك الحق.

مراعاة الخصوصية

يتعيّن على جميع من يشترك في عملية الوساطة مراعاة مبدأ الخصوصية والمحافظة على سرية الأمور التي يطلعون عليها خلال إجراء الوساطة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال عملية التصميم والتنفيذ؟

تتألف عملية الوساطة من أربع مراحل، وهي: عقد اجتماع تمهيدي مشترك؛ وإجراء البحث؛ والتفاوض؛ والاتفاق أو توقف الوساطة. وخلال هذه العملية، لا بد من أن يتوفر لدى الوسيط تفهم كامل لطبيعة النزاع، مع القدرة على فهم شتى الخلفيات الثقافية والعرقية والاجتماعية للأطراف، والجوانب الأخرى المتصلة بالنزاع. ولكي يتكلل إجراء الوساطة بالنجاح، لا بد للوسيط من كفالة تهيئة حوار بناء وأجواء سليمة للمفاوضات السلمية.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشارِكة في عملية الوساطة؟

خلافا لما يحدث في إجراءات المحكمة، يراعي الوسيط جوانب مختلفة من أجل حل النزاع. وحسب طبيعة النزاع، ينبغي أن يكون بمقدور الوسيط فهم خلفيات الأطراف: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، والجوانب الأخرى ذات الصلة بالنزاع ذاته. ومن هنا، فمن المهم معرفة المزيد عن تلك الجوانب لدى الشروع في العملية، بحيث يتمكن الوسيط من وضع خطة لكيفية تحفيز الأطراف على التوصل إلى اتفاق.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

من أجل التوصل إلى اتفاق سلام ناجح، لا بد للوسيط من الاطّلاع الكامل على طبيعة النزاع، ودراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالنزاع، وتعزيز المساواة بين الأطراف، وفي نفس الوقت تحفيز الأطراف على التوصل إلى اتفاق مقبول لها جميعا، وتهيئة الأجواء لإجراء حوار صحي، والمحافظة على الحياد والموضوعية طوال العملية.

ومتى تم التوصل إلى اتفاق سلام ناجح، ينبغي أن تخدم عناصره مصالح جميع الأطراف المعنية (يتسنى أحيانا للأطراف وضع الاتفاق بشكل كامل بنفسها). ويمثل توقيع الاتفاق وتوثيقه أمرين إلزاميين، نظرا إلى أن لذلك الاتفاق قوة الحكم القضائي.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

لدى توقيع الاتفاق، على النحو الوارد أعلاه، فإن كفالة تنفيذه بصورة فعلية تكون من خلال توقيع جميع الأطراف المعنية عليه وتوثيقه، هو ما يجعل الاتفاق ملزما قانونا. وإلا فإن النزاع يمكن أن ينشب من جديد، وتتكرر العملية بطريقة أو بأخرى. ولذلك، فإن الجهود التي ينبغي بذلها تنطوي على إجراءات سابقة لبدء العملية ينبغي فيها للأطراف، ولعامة الجمهور، الاطلاع التام على فوائد اتفاقات السلام التي يتم التوصل إليها عن طريق الوساطة. وتسهم توعية الجمهور وكفالة نشر معلومات عن التسوية السلمية للنزاعات وفوائدها إسهاما كبيرا في تحقيق نتائج اتفاق السلام والتنفيذ النهائي له.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

إن اختيار الوسيط أمر بالغ الأهمية. ولا بد من توافر صفات إنسانية معينة لمواجهة التحديات التي يطرحها النزاع أو الخلاف وتهيئة جو من الثقة من أجل توجيه الأطراف نحو التوصل إلى حل مقبول لها جميعا من خلال المفاوضات.

ويمكن تلخيص الصفات الأساسية الواجب توافرها في الوسيط على النحو التالي: الثقة، والنزاهة، والمصداقية، والواقعية، والتقيد بالولاية المخولة للأمم المتحدة، والصبر، والحذر.

وتتصل الصفات الأخرى بسياق النزاع والدعوة إلى فهم شامل لأسباب خلاف أو نزاع بعينه والفروق الدقيقة التي تميزه.

وكذلك فالخبرة التي اكتسبها الوسيط في السابق وكفاءته المهنية ومركزه هي أمور مهمة أيضا، لأنها تمثل أصولا مفيدة في عملية الوساطة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

من المهم التأكيد على عدم وجود أسلوب وساطة واحد ناجع في جميع النزاعات نظرا لتنوعها وخصوصيات كل حالة من الحالات. وتقتضي الوساطة مشاركةً مستمرة وتنسيقا جيدا وإجراء تقييم دقيق للسياق.

وتتوقف فعالية عملية الوساطة على المعايير التالية:

- الاختيار المدروس للوسيط حيث يمكن أن تكون شخصيته وخلفيته عاملا من عوامل نجاح عملية التفاوض، كما يمكن أن تكون عاملا من عوامل إخفاقها؛
- الإعداد الكافي، والوعي بالخطوط الحمراء في مواقف الأطراف؛
- توفر إرادة سياسية صادقة وواضحة من جانب الأطراف لتسوية الخلاف أو النزاع؛
- المشاركة السياسية على أعلى المستويات؛
- تحديد مواقف الدول المجاورة، وتأمين مشاركتها الفعالة في عملية التفاوض لتسهيل التوصل إلى تسوية؛
- التقيد التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه، بما في ذلك احترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية، وحياد الأمم المتحدة وعدم انحيازها؛
- الإشراف على مختلف مراحل عملية التفاوض بما يعكس التزام المجتمع الدولي بحل الخلاف أو النزاع في الحالات التي يُبقي مجلس الأمن فيها الوضع في منطقة ما قيد نظره الفعلي؛
- توفير الخدمات اللوجستية الفعالة، وهي شرط هام لنجاح الوساطة. فأماكن اجتماعات الأطراف، وتصميم غرف الاجتماعات، وإطار المحادثات، والعلاقات الحسنة مع وسائط الإعلام كلها عوامل هامة تجب مراعاتها.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشارِكة في عملية الوساطة؟

تنطوي جميع عمليات السلام على إجراء مواءمات مختلفة بين المصالح السياسية وإشراك أطراف ثالثة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والدول والمنظمات غير الحكومية، بدرجات متفاوتة. ولذلك فمن الضروري أن تقوم الوساطة دائما على التعاون.

ويتوقف إشراك أطراف ثالثة في عملية الوساطة على سياق الخلاف أو النزاع، وطبيعته، وبُعده (الإقليمي أو الدولي). وقد يشمل الدول المجاورة والمنظمات الدولية أو الإقليمية، ومجموعة أصدقاء أو منظمات غير حكومية.

وفي حالة النزاعات الإقليمية أو الدولية، يجب على الدول المجاورة المشاركة والتعاون مع الوسيط والأطراف من أجل تسهيل البحث عن حل تفاوضي ومقبول للأطراف.

ويمكن إيجاز المعايير البارزة لهذه المشاركة على النحو التالي: أولا، معرفة القضايا المطروحة في الخلاف أو النزاع؛ ثانيا، حسن النوايا؛ ثالثا، الرغبة في دعم جهود الوساطة؛ رابعا، المشاركة الفعلية في عملية التفاوض.

وتمثل الأمم المتحدة جهة فاعلة أساسية في عملية الوساطة لأنها منظمة عالمية غنية بالخبرات في مجالات التسوية السلمية للمنازعات، والدبلوماسية الوقائية، وصون السلام وتوطيده. وهذه الصفات تجعلها بلا منازع في طليعة الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال.

٤ – ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

يكمن نجاح اتفاقات السلام في تنفيذها. ويتوقف النجاح في هذا الصدد على الدعم الفعال من جانب أطراف الخلاف أو النزاع، فضلا عن مشاركة المجتمع الدولي. فالاتفاق لا ينفَّذ من تلقاء ذاته. إذ يأتي تنفيذه نتيجة لجهود جماعية. ويتطلب نجاحه توفر رؤية واضحة وقدر كبير من الطاقة والتحمل لدى الأطراف. ويتمثل المقياس النهائي لنجاح عملية السلام في تقييم لتنفيذها.

ولما كانت المهمة الرئيسية في مرحلة ما بعد النزاع تتمثل في ضمان السلام والاستقرار، فإن بعض العوامل ذات الصلة بصياغة وتنفيذ اتفاق السلام يمكن أن يكون لها أهمية حاسمة في الوفاء بمتطلبات الأمن الجماعي والفردي وكذلك التداعيات الواسعة لبناء السلام. ويمكن أن تشمل هذه العوامل المصالحة، وتعزيز سيادة القانون، وإنشاء آليات للحكم الرشيد، وإدارة التراث الثقافي، وتوزيع الثروة، والاعتراف بالأقليات في سياق هوية وطنية تتسم بالتنوع.

وعليه، فإن المعايير التالية تحدد إلى درجة كبيرة نجاح اتفاق السلام:

- قابلية التطبيق: يجب أن يكون اتفاق السلام واقعيا وممكن التطبيق؛
- ملكية الاتفاق: يجب إشراك الأطراف ويجب أن تشعر تلك الأطراف بأن الاتفاق نابع من إرادتها؛
- الاستدامة: يجب أن يعكس الاتفاق وضعا مفيداً للكل، وأن يحظى بدعم المجتمع الدولي وبلدان المنطقة كجهات ضامنة لتنفيذه؛

- الشمولية: لا بد لاتفاق السلام الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض أن يتيح للأطراف تطبيقه، من دون الإفراط في التفاصيل. ويمثل التنفيذ مرحلة حاسمة، لأنه يشكّل اختبارا حقيقيا لصدق الرغبة الأكيدة لدى الأطراف في تسوية الخلاف أو النزاع بصورة نهائية.
- الضمانات: تشكّل ضمانات تنفيذ اتفاق السلام عنصرا حاسما في استمراريته.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

يجب أن تستند جميع الوساطات على اعتقاد راسخ بعدم استدامة أي تسوية عسكرية بحتة على الإطلاق، وبأن جميع التسويات يجب أن تكون نتيجة للحوار والمفاوضات.

ويفيد وجود الوساطة في الحفاظ على استمرار العملية التفاوضية، بهدف إيجاد حل دائم مقبول من الأطراف جميعا ويحظى بدعم المجتمع الدولي.

وتتيح متابعة الوساطة للأطراف إجراء تقييمات مشتركة منتظمة.

وتمثل الأمم المتحدة، بحكم طابعها العالمي والتزامها بالتسوية السلمية للمنازعات، إطارا ملائما لتعزيز الوساطة كنهج عملي والبحث عن حلول للمنازعات والتراعات الدولية.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب التراعات وحلها، تشدد نيوزيلندا على الأهمية الأعم للتفاوض والتسوية السلميين للمصالح المتنافسة وفقا للقواعد والعمليات المتفق عليها، سواء على الصعيدين المحلي والدولي، حيث تمثل الوساطة أحد أجزاء تلك القواعد والعمليات.

ويركز هذا الرد على الأسئلة التي طرحتها الأمانة العامة في مذكرتها المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والمتعلقة بمختلف أبعاد تدخلات الوساطة من جانب أطراف ثالثة، باعتباره ضمن الإسهامات المقدمة من أجل إعداد الأمين العام للتوجيهات

من أجل الوساطة الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، أوردت بعض التعليقات العامة بشأن النهج الذي تتبعه نيوزيلندا محليا ودوليا وخبرتها في مجال الوساطة، وذلك في ملحق هذا الرد.

الردود

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

في جميع الحالات، حتى التي تتولى فيها الدول أو المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية القيام بالوساطة، فإن من يضطلعون بهذا العمل في نهاية الأمر هم أفراد يجلسون على طاولة المفاوضات وفي الميدان. وتشير تجربة نيوزيلندا إلى أن الأفراد، والمنظمات التي يمثلونها، ينبغي أن يتصفوا بالصفات التالية:

من حيث السمات والصفات الشخصية، ينبغي للوسيط الفعال:

- أن يكون قادرا على بث الاحترام والثقة والمحافظة عليهما فيما بين جميع الأطراف، وعلى أن تكون نظرة جميع الجهات المعنية الرئيسية إليه بأنه موضوعي ومحايد
- أن يكون ملتزما بالسعي في العمليات السلمية لتسوية المنازعات والتمسك بالقيم الأساسية التي تعكس الكرامة الإنسانية
- أن يكون لديه القدرة على التواصل بوضوح والاستماع الجيد، مع التقدير السليم فيما يتعلق بمتى يلتزم الصمت ومتى يتدخل ويدلي بدلوه
- أن يكون لديه القدرة على الإحساس بالآخرين، مع الاحتفاظ بالحياد والاستقلال المهنيين عن أفراد معينين ومواقف معينة
- أن يتسم بالمرونة والابتكار في النهج الذي يتبعه عندما يقتضي الأمر ذلك، وأن يكون قادرا على تعديل الأساليب في الوقت المناسب من أجل الاستجابة لما يستجد من ظروف وتحديات وفرص
- أن يتسم بالتصميم والإصرار، بما في ذلك أن يكون على استعداد لدفع الأطراف قدما في الوقت السليم، وأن يكون قادرا على الحكم بشأن أي الأوقات أفضل لذلك
- أن يفهم تحديات العمل في ظل عدم اليقين وحدود ما يمكن تحقيقه من خلال دور الوسيط
- أن يتسم بالصبر، وكذلك القدرة على التحمل ذهنيا وبدنيا.

من حيث الخبرات والمعارف المحددة، ينبغي أن يتوفر للوسيط الفعال ما يلي:

- القدرة على إبقاء التركيز الرئيسي على الأطراف وقضاياها، وعلى كفالة أن تظل المسؤولية النهائية عن إبرام أي اتفاق وتنفيذه بنجاح على عاتق هذه الأطراف
- الفهم الجيد للتاريخ ذي الصلة وديناميات القضايا، بما في ذلك المعرفة بالمصالح الرئيسية والجهات الفاعلة الرئيسية
- الفهم العميق للأسباب، بما في ذلك تلك التي دفعت الأطراف للدخول في النزاع، والأسباب التي لا تزال تدفعها لذلك
- التقدير الجيد للمخاطر التي ينطوي عليها الأمر، بما في ذلك أن تكون المشاركة في بعض الحالات وسيلة يستغلها طرف أو أكثر في إعلاء مصالحه في إطار النزاع
- القدرة على استكشاف سبل دعوة الأطراف والتفاوض بشأنها وتوحيدها للوصول إلى الجهات والعمليات الرئيسية، وإحضارها للمشاركة في العمليات السلمية لتسوية النزاعات واستبقائها في إطار تلك العمليات
- الاتصالات والعلاقات الجيدة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيدين المحلي والدولي، بما يضفي على جهود الوساطة شرعية ومصداقية واسعة النطاق، وبما يمكّن من ترابط العمليات المتوازية مع الجهات الفاعلة الداعمة حسب الاقتضاء
- المعرفة المتميزة بمهارات وعمليات التفاوض، بما في ذلك الأساليب ذات الصلة للإدارة خلال مختلف مراحل المفاوضات
- الإلمام بمختلف القيم والمنظورات الثقافية والدينية ومراعاة الحساسيات المتصلة بها، لا سيما تلك المتعلقة بالجهات والقضايا المعنية
- مهارات تيسير المناقشة، بما في ذلك أساليب إبقاء الحوار مركزا على المجالات الرئيسية، وأساليب تعليق بعض القضايا الصعبة مؤقتا، والمساعدة في إبقاء جميع الأطراف مشاركة في المفاوضات
- المعرفة الجيدة بالمجالات الفنية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاق على وقف إطلاق النار وتنفيذه والعمليات المتعلقة بذلك (على سبيل المثال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)؛ وإدارة الترتيبات الانتقالية؛ والعمليات الدستورية والقانونية في القانون المحلي والقانون الدولي؛ وإدارة حالات الطوارئ؛ وإجراء الانتخابات؛ والتنفيذ المرحلي للترتيبات مع مرور الوقت

- المعرفة المقارنة الجيدة بعمليات السلام، لا سيما الأمور التي نجحت في الماضي والتي لم تنجح، وأسباب النجاح أو الفشل
- الفهم الجيد لتكاليف ومخاطر النزاع وإخفاق عمليات السلام، وكيفية الإعراب عن هذه المسائل أو تقليلها إلى الحد الأدنى أو تجنبها أو تحملها
- الفهم الجيد بالمراحل التي يرجح أن تظهر في أي عملية سلام وفي القضايا المعنية
- الاستيعاب السليم لمبادئ القانون الدولي، وكذلك الترتيبات الإقليمية والوطنية ذات الصلة.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

في جميع حالات النزاع لا توجد حالتان متطابقتان، ويجب تصميم كل عملية وساطة حسب الاحتياجات والظروف المحلية؛ حيث إنه لا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع. إلا أنه من واقع خبرة نيوزيلندا، فثمة عناصر مشتركة في تخطيط عمليات الوساطة الفعالة ووضع استراتيجياتها وتنفيذها، تشمل ما يلي:

- الرسم الأولي لخرائط القضايا والتأثيرات والجهات الرئيسية الضالعة في النزاع
- وضع استراتيجية الوساطة استنادا إلى الاستيعاب القوي لتاريخ النزاع والقضايا الرئيسية المعنية، وكذلك الاضطلاع بإدارة المخاطر على نحو ملائم وتحليل مختلف السيناريوهات التي قد تنشأ
- اختيار فريق الوساطة الذي يكون لديه المعارف والخبرات الملائمة، والذي يتمتع بقدر كاف من الشرعية والاحترام والتأثير فيما بين الجهات الرئيسية؛ والحفاظ على استمرارية ذلك الفريق (بأقصى قدر ممكن) طوال العملية
- إبقاء التركيز منصبا طوال الوقت على الأهداف الرئيسية وتجنب التشتت بالأهداف الثانوية أكثر مما يقتضيه الأمر
- العمل على إحضار جميع الجهات الرئيسية (أو على الأقل أكثرها أهمية) إلى طاولة المفاوضات، وعلى استبقائها في ذلك الإطار
- دعم وتمكين الدوائر المحلية المعنية بالسلام، بما في ذلك الموجودة ضمن أطراف النزاع والمجتمع المدني (على سبيل المثال الكنائس وجماعات المرأة وما إلى ذلك)

- كفالة توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات العملية (سواء المالية أو التقنية) على نحو مستدام وفي الوقت المناسب
- تأمين موافقة ومشاركة ودعم جميع الأطراف الرئيسية الضالعة في النزاع وغيرها من الأطراف التي لديها مصالح قوية في العملية
- كفالة أن تكون عمليات الوساطة مستندة إلى أساس راسخ من القيم والمبادئ الأساسية، بما في ذلك تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة
- تصميم وتنفيذ العملية على نحو يعزز من تولي الأطراف زمام الأمور والمسؤولية عن النجاح أو الفشل، وعلى نحو يكفل أن تظل الأطراف في الصدارة طوال الوقت
- التزام الصبر والمثابرة والمنظور الطويل الأجل، بما في ذلك القدرة على تحمل المخاطرة وحدوث انتكاسات من وقت لآخر. وتأتي معظم عمليات الوساطة الناجحة في أعقاب الكثير من المحاولات الفاشلة، وقد تستغرق التسويات التي تجرى من خلال الوساطة عقودا من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا وقد تشهد العديد من الانتكاسات.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

يمكن أن يؤدي وجود جهات ثالثة متعددة إلى دعم الوساطة الفعالة إذا كانت جهودها متكاملة ومنسقة. إلا أن تضارب النهج والعمليات المتوازية قد يعمل أيضا على تقويض فعالية جهود الوساطة. بل إنه في بعض الحالات، قد تصبح العمليات الخارجية نفسها جزءا من المشكلة. لذا فإنه من المهم أن يسعى الوسطاء من الأطراف الثالثة إلى التعاون والعمل معا. أما إذا تعذر ذلك، فيجب أن تتناول الاستراتيجيات والعمليات هذه المسألة باعتبارها أولوية، كي تكفل على أقل تقدير أن تكون قرارات وعمليات الوساطة قائمة على المخاطر التي جرى تحديدها. وحسب ما تمليه الظروف فهناك اعتبارات لا حصر لها لتحديد أفضل كيفية للتعاون والتنسيق بين الجهات من الأطراف الثالثة. وتشمل العناصر المشتركة ما يلي:

- إرساء استراتيجيات فعالة للتواصل واتخاذ القرار فيما بين مختلف الوسطاء من الأطراف الثالثة الذين يعملون في إطار الحالة؛ وكذلك تحديد الأدوار النسبية ومسؤوليات القيادة بوضوح حيثما أمكن
- العمل معا من أجل بناء الثقة بين الجهات الرئيسية، بما في ذلك الالتزام بالحل السلمي للمشاكل وتخفيف التوترات

- العمل معا ومع الأطراف الرئيسية من أجل تحديد مجالات الاتفاق والخلاف، وإرساء عمليات للتعامل مع كل منها
- تحديد مواطن الضعف والقوة والمخاطر الفعلية التي يؤدي إليها وجود جهات متعددة في عملية الوساطة والتصدي لها بشكل ملائم.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

يعتمد تعريف ''النجاح'' إلى حد بعيد على منظور العاملين في هذه المسألة، وكذلك على المعايير وسبل المقارنة والأطر الزمنية المستخدمة. إلا أنه ثمة مقاييس شتى معمول بها يمكن استخدامها، من قبيل الوفيات والإصابات، وإجراء الانتخابات، وإرساء سيادة القانون، وتحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك العوامل الأخرى التي تتناول الأسباب الأساسية (من قبيل تسوية المظالم الموجودة منذ زمن طويل وتقليل البطالة بين الشباب، وقضايا الإدارة الفعالة للأراضي والموارد، والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة).

ومن واقع تجربة نيوزيلندا، أثبتت العناصر التالية أنها عناصر هامة من أجل نجاح اتفاقات السلام:

- الالتزام الراسخ من جانب القيادة السياسية والمجتمع المدني على نطاق أوسع بالعمليات السياسية السلمية المتواصلة من أجل تسوية المنازعات
- تقليل قدرة الأطراف المتنازعة على اللجوء للعنف سعيا لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف متعلقة بالموارد (أو القضاء على تلك القدرة)
- استمرار الاهتمام والالتزام على الأجل الطويل بتوفير الموارد ووجود الإرادة السياسية لدى الجهات المحلية والشركاء الخارجيين.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

قد تستغرق اتفاقات السلام عقودا كي تنفذ بنجاح، ونادرا ما يكون التقدم المحرز مطردا. بل إن من المسلّم به أن وقوع نزاع في الآونة الأخيرة في إحدى الدول التي تمر بمرحلة إعادة البناء هو عامل تنبؤ قوي ينذر بتكرار حدوث النزاع. ومن ثم يتزايد الاعتراف بأهمية التوصل لسبل للبقاء على درجة ملائمة من الاشتراك في مرحلة تنفيذ اتفاق السلام، بما يتماشى مع مسؤوليات الدول في حق تقرير المصير ومبدأ احترام السيادة الوطنية.

وتعتمد استدامة ونجاح عملية الوساطة على القبول والاشتراك المستمرين من جانب الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة المضيفة والشركاء الآخرين، من قبيل الحكومات

الخارجية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. واستمرار القبول هو الأمر الأصعب في الحصول عليه في الكثير من الأحيان من أجل الوساطة المستمرة، إذ أنه غالبا ما يكون التركيز منصبا على الأجل القصير وتكون الرغبة في وجود استراتيجية واضحة للخروج، وذلك في إطار عمليات الوساطة التي بها أطراف ثالثة، وذلك نظرا لعدة عوامل من بينها التكلفة والمخاطرة السياسية. إلا أنه ينبغي رسم حد فاصل بين الاحتياجات الأقصر أجلا لنشر القوات والجهات الضامنة الأخرى للأمن في الميدان (المرتفعة التكلفة)، والاحتياجات الأطول أجلا للدعم المنخفض التكلفة للوساطة من أجل التسوية السلمية للقضايا المستمرة ولإعادة بناء العمليات الحكومية.

ففي تيمور – ليشتي، ثمة اعتراف على نطاق واسع الآن بأن الأمم المتحدة قد سحبت قدرا كبيرا من الدعم في وقت مبكر للغاية في أعقاب الاستقلال في عام ٢٠٠٢. ويمكن القول بمثل هذا فيما يتعلق بمناطق النزاعات الأخرى التي وقعت مؤخرا. ومن واقع تجربة نيوزيلندا، ينبغي أن يستمر البحث من أجل التوصل إلى قدر أكبر من التوازن بين استراتيجيات الخروج والدعم المتواصل للتسوية السلمية للمنازعات والتنفيذ الفعال للتسويات التي يتم التوصل إليها عن طريق الوساطة. وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك هو بعثة المساعدة الإقليمية التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ في جزر سليمان.

تعليقات ختامية

ستظل للوساطة دائما أهميتها في المواقف التي تخفق فيها النظم القائمة لاتخاذ القرار وتسوية النزاعات في مواكبة التحديات الجديدة وتتعرض للانهيار، بما يفضي إلى أزمات اقتصادية أو سياسية أو أمنية. إلا أنه في القرن الحادي والعشرين، قد تأتي الأزمات والتحديات من اتجاهات مختلفة، بما في ذلك تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وتحركات السكان، وندرة الموارد. وبالنسبة لنيوزيلندا، فسيكون لهذه التحديات أهمية خاصة في منطقتها الإقليمية، وهي منطقة المحيط الهادئ، إلا أن كل قارة ستشهد هذه التحديات بطريقتها. ومن ثم يُتوقع تزايد الطلب على وجود وسطاء وعمليات وساطة على درجة عالية من الجودة قادرة على التصدي بفعالية لكل من التحديات المألوفة والناشئة.

الملحق

النهج الذي تتبعه نيوزيلندا في الوساطة وتسوية النزاعات

توجد جذور عميقة للنهج الذي تتبعه نيوزيلندا في الوساطة وتسوية النزاعات في ثقافتها وتاريخها، وفي مساهمتها النشطة صوب جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعلى الصعيد الدولي.

وقد وُقّعت الوثيقة التأسيسية لنيوزيلندا الحديثة، وهي معاهدة وايتانغي، في عام ١٨٤٠ بين التاج البريطاني ورؤساء قبائل شعب الماوري الأصلي. وتشترط الوثيقة من الحكومة حماية سلطة ومكانة وحقوق قبائل الماوري. ومنذ ذلك الحين، أتاح تطبيق هذا الشرط خبرة محلية متواصلة لدى نيوزيلندا في البحث عن آليات عادلة وسلمية لتسوية المنازعات.

وهذا التاريخ المحلي هو ما تستند إليه الشخصية الدولية لنيوزيلندا وقيمها. وقد اضطلعت نيوزيلندا باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة بدور قوي في تحقيق مبدأ حق تقرير المصير لقاطني الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مفاوضات وضع ميثاق الأمم المتحدة وفي تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. وقد دأبت نيوزيلندا، باعتبارها دولة عضوا في الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام ١٩٤٥، على دعم الإجراءات الرامية لحماية الكرامة الإنسانية الأساسية، بما في ذلك في سياق النزاعات والأزمات السياسية.

ومن حيث الخبرة النشطة في الآونة الأخيرة، بذلت نيوزيلندا جهودا حاسمة للوساطة من خلال المساعي الحميدة فيما بين أطراف النزاع الانفصالي في بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة، الأمر الذي كان له بالغ الأهمية في جمع الأطراف المتحاربة على طاولة المفاوضات في عام ١٩٩٧. وفي نهاية المطاف، أدت اتفاقات متتالية فيما بين الأطراف، لوقف إطلاق النار والرصد الدولي والمفاوضات الدستورية، إلى توقيع اتفاق بوغانفيل للسلام في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠. واضطلعت نيوزيلندا بعدة أدوار هامة في هذه العملية، بما في ذلك جمع الأطراف معا للتفاوض في نيوزيلندا، والتوصل لترتيبات لوقف إطلاق النار، وتولي قيادة قوة الرصد الأولية غير المسلحة، وهيكلة الترتيبات المبكرة للأطراف كي تواصل المناقشات، والسعي لتوفير الدعم الإقليمي من أجل التنفيذ. وكان أحد النتائج الرئيسية للعملية إجراء انتخابات سلمية وتنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي لبوغانفيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (ولحقتها انتخابات للمتابعة وانتقال سلمي للسلطة في حزيران/يونيه ٢٠١٠).

وبالإضافة إلى الإسهامات الرائدة التي قدمتها أستراليا وغيرها من الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في المراحل الأخيرة من عملية

السلام، لا سيما فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ عندما تحققت بعثة الأمم المتحدة من امتثال التزامات التخلص من الأسلحة، وتولت رئاسة المناقشات السياسية فيما بين الأطراف.

وبينما يُنظر إلى عملية بوغانفيل للسلام حتى الآن على إنها ناجحة في مجملها، فهي لا تزال غير مكتملة. وبموجب شروط الاتفاق، يجب عقد استفتاء على مستقبل الوضع السياسي لبوغانفيل فيما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠؛ وحتى الآن لم تنضم بعد بعض المناطق إلى عملية السلام. إلا أنه من جانب الأطراف والمنطقة الإقليمية، كان هناك تقدير واسع النطاق لدور نيوزيلندا في توفير الوساطة السلمية التي تتسم بالثقة والكفاءة والفعالية، فيما وصف بأنه أضخم نزاع نشب في منطقة المحيط الهادئ منذ الحرب العالمية الثانية. بل وقد أُشير إلى أن الشعار الذي اعتمدته نيوزيلندا في بوغانفيل في عام ١٩٩٧، وهو (''السلام بالوسائل السلمية'')، صار نمطا أساسيا في الثقافة السياسية لبوغانفيل.

وعلى نحو أكثر عموما، قدمت نيوزيلندا إسهامات إلى الأمم المتحدة والنشاط الدولي لحفظ السلام في الكثير من مناطق النزاعات. وقد اضطلعت بدور رئيسي في تأمين منطقة النزاع الرئيسية في جنوب تيمور – ليشتي بعد اندلاع أعمال العنف التي أعقبت الاستطلاع الشعبي في عام ١٩٩٩، وكانت منذ عام ٢٠٠٦ أحد المساهمين الرئيسيين في القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. ولا تزال تضطلع بدور هام في بعثة المساعدة الإقليمية التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ في جزر سليمان. وقد سعت قوات نيوزيلندا وشرطتها وأفرادها المدنيون في جميع مناطق عملياتها إلى أن تكون محل ثقة وأن تراعي الحساسيات الثقافية وأن تتسم بالفعالية في ممارستها في مجال السلام. ويشكل تراث معاهدة وايتانغي في نيوزيلندا جزءا رئيسيا من نهجها على النحو الذي تبينه احتفاليات الهاكا (التحديات) والأغاني التي تميز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في نيوزيلندا. وثمة التزام بالاضطلاع بأعمال السلام جيدا. وقد أسهمت نيوزيلندا أيضا في الوساطة والأعمال الإنسانية من خلال وحدة دعم الوساطة التابعة للأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى.

النرويج

الوساطة بوصفها أداة لصنع السلام – الدروس المستفادة من تجارب النرويج

تقوم سياسة النرويج في مجال الوساطة على المفهوم القائل بأفضلية الإشراك على العزل. ويعني الإشراك السعي إلى فهم ديناميات النزاعات والمظالم السياسية، وتيسير إجراء الحوار السياسي إذا أتيحت الشروط الملائمة. وقلما يكون إقصاء الجماعات ذات الصلة بدينامية النزاع خيارا مجديا للمضي قدما بجهود الوساطة، ونادرا ما يقود إلى إقامة السلام الدائم.

وتقتضي الوساطة قدرا كبيرا من المعارف الخاصة بالنزاع، لكنها تستدعي أيضا إتاحة قاعدة معارف يمكن للوسيط أن يستخدمها في أي حالة من الحالات المعينة. وقد بذلت النرويج جهدا محدد الهدف لتعزيز المعارف النظرية والتجريبية من خلال تقديم الكثير من الدعم للبحث والتعاون الأكاديمي في مجال الوساطة. وبشكل عملي، يقوم منهج النرويج للوساطة على مفهوم يعتبرها مجالا محددا من المجالات التي تعمل فيها سياستها الخارجية. وقد ترتبت عن ذلك عدة أمور منها إنشاء كيان قائم بذاته ضمن وزارة الشؤون الخارجية، هو قسم السلام والمصالحة الذي يجمع أشخاصا ذوي خبرات اكتسبوها من مشاركتهم في مختلف عمليات الوساطة. والهدف المتوخى هو إنشاء قاعدة معارف متينة.

وتستند التجربة النرويجية أيضا إلى الاستعداد لتوجيه الموارد المالية إلى مجال بناء السلام والوساطة. فتُستخدم تلك الأموال لإنشاء شتى أنواع الشبكات والشراكات الاستراتيجية عبر العالم وتقديم الدعم لها. وعلاوة على ذلك، تقدم النرويج الدعم لعدد من منظمات المجتمع المدني.

صفات الوسيط

أداة الوسيط الرئيسية هي القدرة على إجراء الحوار، القائم على الثقة، بين أطراف النزاع. لكن ينبغي أن يستند ذلك إلى الاعتراف الجوهري بأن الأطراف هي من يملك ناصية العملية ونتائجها.

ولا يتحقق نجاح جهود الوساطة إلا إذا أظهرت جميع الأطراف المعنية إرادة حقيقية لإجراء المحادثات، وقبلت بالميِّسر. ومن العوامل الرئيسية لنجاح الوسيط تحقيقه للتوازن الصحيح.

ويعترض الوسيط تحدٍّ متواتر هو تحقيق التوازن بين الشفافية والسرية عند التعامل مع الأطراف. ومن الأمور الجوهرية بالنسبة للوسيط وصوله إلى الأطراف بحرية ودون قيود. وفي الوقت ذاته، من المهم عدم السماح للأطراف بالاستفادة من مسألة الوصول للعمل على تأخير إحراز التقدم. وينبغي للوسيط أن يتحرى الحفاظ على حياده.

وينبغي أن يعمل الوسيط جاهدا لإقرار تفاهم مع كلا الطرفين بشأن الدور الذي يقوم به. ويستحسن أن ينعكس ذلك التفاهم في وثيقة يمكن للوسيط أن يتقاسمها مع الأطراف. وعمليا، قد تكون تلك الوثيقة عبارة عن ورقة عمل ما دامت تخضع عادة للتغيير وفق التقدم المحرز في العملية.

وفي ما يتعلق بالصفات الخاصة لوسيط معين، فالأمر في مجمله يتوقف على محيط النزاع وديناميَاته. وتجسد تجربة النرويج مفهوم الوسيط الآتي من مكان ناء عن النزاع والذي ليس له ارتباطات تاريخية محددة به. أما في حالات أُخَرى، فقد يكون من المستحسن أن يعيَّن الوسيط من ذات المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية التي يقع فيها النزاع. وأحيانا يكون من الأفضل تعيين وسيط رفيع المستوى، من قبيل رئيس وزراء أو رئيس دولة سابقَين، لكن قد يستحسن في حالات أُخرى تعيين أشخاص من مستوى أقل.

الخصائص الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة

تحدد الخطوات الأولى من عملية الوساطة باستكشاف الإمكانات المتاحة. ويتمثل دور الميسر في بناء الثقة مع جميع الأطراف. والدور الرئيسي للوسيط هو ضمان بيئة موثوق بها وعملية وسرية وآمنة لإجراء المباحثات. وتجرى الوساطة بالمشاورة الوثيقة مع الأطراف بشأن العملية ومضمونها.

وعندما تتقدم المباحثات وتزداد درجة تخصصها وتفصيلها، تحتاج الأطراف أحيانا إلى استشارة خبراء خارجيين. وقد يرتبط ذلك بالترتيبات الأمنية، من قبيل عمليات وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج الأسرى، أو بمسائل تتسم أكثر بطابع سياسي وقانوني، مثل الشؤون الدستورية، وتقاسم السلطة، والانتخابات، وإدارة الموارد الطبيعية، وكيفية التعامل مع إرث الماضي. وهناك موارد يمكن الاستفادة منها، وهي إما تتاح في إطار هياكل الدول والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية، وفي المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي، أو يتيحها أشخاص ذوو إنجازات مشهود بها.

وينبغي للميسر أيضا أن يكون مستعدا للاستعانة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بجهات فاعلة دولية أخرى لإجراء الحوار. وقد يكون لجهة فاعلة رائدة على الصعيد الإقليمي أو العالمي، أو منظمة دولية، أو آلية قضائية قائمة تأثير خاص على أحد الطرفين أو كليهما، وينبغي تحديد ذلك التأثير واستخدامه بحكمة في إطار ولاية التيسير.

ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

في العديد من الحالات، فإن قوة الولاية المنوطة بالوسيط، كما هو الشأن مثلا في حالة الولاية المكرسة في إطار الأمم المتحدة (قرار صادر عن مجلس الأمن أو غيره) تعد ميزة. فعندما يكون الوسيط ممثلا للمجتمع الدولي، يزداد قيمة على قيمة.

وفي الحالات التي تكون فيها عدة جهات فاعلة معنية بالوساطة، فغالبا ما يكون مفيدا إتاحة أطر رسمية أو غير رسمية لتبادل وجهات النظر والتجارب. وبوسع الأمم المتحدة، أو في أغلب الأحيان فريق الأمم المتحدة القطري التابع لإدارة الشؤون السياسية، أن يكونا إطارا من هذا القبيل.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة التزاما أقوى، من الجهات الفاعلة الإقليمية، في مجال تسوية النزاعات. فهذه الجهات غالبا ما تكون مؤهلة أكثر لفهم الديناميات المحلية للنزاع وجوانبه السياسية. وبإمكانها أحيانا أن تمارس ضغطا مباشرا على الأطراف للمضي بالمباحثات قدما. وبالتالي، فهناك مبررات قوية لتعزيز القدرات الإقليمية والمحلية في مجال الوساطة. وقد قام الاتحاد الأفريقي بخطوات مهمة في هذا الصدد، وتعمل منظمات إقليمية أخرى الشيء نفسه. وهذا تطور مشجع.

ومع زيادة عدد الجهات الفاعلة في مجال الوساطة، يكتسي التنسيق والتعاون أهمية مطردة. ومع ذلك، يتعين علينا كفالة ألا يترتب عن جهود تعزيز تنسيق الوساطة من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بنية صلدة تحد بشدة من المرونة والقدرات. ومن منطلق تجربتنا، فالقوى الصغيرة و/أو التي تستخدم الأساليب غير القسرية، شأنها شأن المنظمات غير الحكومية، بإمكانها أحيانا أن تكون أكثر فعالية من المنظمات الأكبر حجما والدول. وفي بعض السياقات، فتلك قوى قد تعتبرها الأطراف أقل تهديدا، وقد تتيح للأطراف السرية الضرورية لإجراء المناقشات السياسية الحساسة. وبينما يكتسي التنسيق أهمية، تظهر تجربة النرويج أيضا ضرورة إقامة التوازن بين التنسيق والمرونة.

ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

عادة ما يحتاج اتفاق السلام إلى أن يتسم بالشمول ليُكتب له النجاح. ويحتاج إلى أن يؤدي إلى حالات مُرضية لجميع الأطراف. ومن شأن اتفاق السلام غير المتكافئ، الذي يملي فيه أحد أطراف النزاع شروط الاتفاق ومضمونه، أن يفضي إلى الفشل في التوصل إلى حل دائم. وإذا ما تركت جوانب مهمة من النزاع خارج إطار اتفاق السلام، فمن الأرجح أن يكون مآله الفشل. ولكي يكلل اتفاق السلام بالنجاح، لا بد على نحو ما من معالجة المظالم المتأصلة، مثل تلك المتعلقة بالتمثيل السياسي أو الاختلالات الاقتصادية، أو يتعين أن تعتبر كأمور قد تمت معالجتها.

وينبغي أن يشمل اتفاق السلام الناجح جميع المجموعات الرئيسية المعنية بالنزاع. ويترتب عن ذلك إدماج احتياجات الجماعات غير المقاتلة ووجهات نظرها.

وحيث إن الوساطة يجب أن تكون عملية شاملة للجميع إن أريد أن يكتب لها التوفيق، فإشراك المرأة من العناصر الحيوية في التوصل إلى اتفاق سلام ناجح. ورغم أن النساء يشكلن نسبة ٥٠ في المائة أو أكثر من السكان في أغلب المجتمعات، فهن نادرا ما يمثَّلن في مفاوضات السلام. ويشدد قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ على أهمية تمثيل النساء في عمليات السلام، كما يشجع الأمين العام على تعيين عدد أكبر من النساء كوسطاء كبار في عمليات الأمم المتحدة للسلام. والدور الذي يضطلع به المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مهم أيضا لكفالة معالجة أغلب المظالم أو جميعها عند التوصل إلى حلول توفيقية صعبة. وقد شهدنا مع الأسف أمثلة كثيرة للغاية لفشل اتفاقات السلام بسبب عدم إدماج احتياجات النساء ومظالمهن وكذلك أولوياتهن والحلول الخاصة بهن. وتتاح لنا الآن فرصة جديدة لنُحسِن صنعا في هذا الجانب.

كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

الالتزام الطويل الأمد أمر حاسم. ولكي تساهم جهود الوساطة في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام، ينبغي أن يكون الميسر في وضع يمكنه من عرض القيام بتنسيق الدعم المقدم من المجتمع الدولي لعملية السلام عندما تكون العملية في نهاية المطاف جارية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للمشاركة سياسيا واقتصاديا على المدى الطويل، بما في ذلك بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام. وغالبا ما يتضمن اتفاق السلام آليات للتنفيذ المؤجل لبعض الأحكام بل وحتى آليات للبت آجلا في عناصر بعينها متنازع عليها. وينبغي أن يظل الميسر رهن الإشارة خلال هذه الفترة للمساعدة على تحقيق استقرار الحالة في مرحلة ما بعد النزاع.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

صفات الوسيط الجيد

- يجب أن يكون الوسيط متواضعا ودقيقا ومحايدا. ويجب أن تشعر الأطراف في النزاع الجاري، أو المشاركين في الوساطة، بالاطمئنان إلى أن الوسيط لا ينحاز إلى أحد أطراف النزاع، وأنه يضع مصالح الأطراف على قدم المساواة؛
- يجب أن يكون للوسيط تقدير للدبلوماسية والعلاقات الدولية ومعرفة متينة بهما. واللباقة ومهارات التواصل الفعال أمور أساسية. ويترتب عن ذلك أيضا أن يتأقلم

الوسيط مع عادات الأطراف وأعرافها الاجتماعية. وينبغي أن يكون على وعي بقواعد البروتوكول المعترف بها، والسياسات الإدارية، والقواعد الإجرائية النافذة، والمعايير الأخلاقية، وعند الضرورة، القوانين ذات الصلة بوكلاء الأطراف أو الحكومات، وأن يتقيد بكل ذلك؛

- يجب أن يقدم الوسيط دائما توجيها واضحا للمناقشات، وأن يذكر بضرورة الانضباط عند الاقتضاء لإبقاء المناقشات على المسار. ويحيط الوسيط علما كذلك بالأنماط السابقة للاتصال بين الأطراف لكفالة الاستمرارية والتصدي لأي سوء فهم؛
- يجب أن يعمل الوسيط على اكتساب معرفة جيدة بجذور النزاع.

السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ

من الضروري أن تكون عملية الوساطة الفعالة، بالنسبة لكلا الطرفين أو جميع الأطراف المعنية بها، طوعية وغير قسرية. ويجب أن تكون الثقة القائمة بين الأطراف في صلب أي محاولة لتسوية النزاع بالطرق السلمية. وبالتالي، يتعين على كل طرف أن يدخل عملية الوساطة بحسن نية، وأن يتخذ مواقف تسمح بالتوصل إلى حل توافقي وبتحقيق المرونة.

وتحتاج العملية أيضا إلى أن تكون شاملة، وأن تشمل جميع مستويات مصالح الأطراف برمتهم وأن تجد أجوبة لجميع المسائل المتنازع بشأنها. وترد فيما يلي بعض المبادئ الأساسية لعملية وساطة تعزز الإنصاف والتمكين:

(أ) مبدأ التفرّع – أي أن جميع الشكاوى يجب أن تحل وديا في أدنى مستوى ممكن من مستويات اتخاذ القرار؛

(ب) السرية – أي أن جميع الجهات الفاعلة المعنية بالحالة، ومنها الوسطاء، والأمانة، والأطراف أنفسهم، يجب أن يُبقوا على المعلومات الناتجة عن تلك الحالة سرية خلال عملية الوساطة؛

(ج) الحياد – يجب أن يحافظ الوسيط على حياده ما استمرت عملية الوساطة. وإذا ما شُكك في حياد الشخص المحايد، فيتعين عليه أن يرفض المشاركة في عملية الوساطة أو أن ينسحب منها؛ وتعين الأمانة شخصا محايدا آخر إذا رغبت الأطراف في مواصلة عملية الوساطة؛

(د) الطبيعة التحويلية – ينبغي أن يكون الهدف المتوخى هو جعل مهارات الوساطة مؤهلات أساسية بالنسبة للمديرين والممارسين في جميع المستويات. فاستخدام المهارات غير الخصامية في التواصل أمر ينبغي تشجيعه، سواء في حالات النزاع أو غيرها؛

(هـ) مراعاة المسائل الجنسانية – يجب أن تؤكد سياسات الوساطة وإجراءاتها مبدأ المساواة بين الجنسين وأن تخلو من أي تمييز؛

(و) تعزيز السلام – يجب أن تعزز الآلية العلاقة الصحية في مكان العمل وأن تلتزم بمبادئ السلام.

وقد يكون من الأسهل إحراز التقدم في المناقشات إذا ما وضعت شروط واضحة لإجراء المفاوضات. وينبغي أن تتجسد تلك الشروط في صك كتابي وأن يقر الطرفان بطابعها الإلزامي.

والأهم من ذلك أنه يجب أن يتحقق وقف فعلي لإطلاق النار في الميدان. ومن شأن آلية مشتركة للرصد تشارك فيها الأطراف، وكذلك إجراء الرصد من قِبل الجهات الثالثة المنتمية للمجتمع الدولي، أن يكفلا على نحو فعال عدم اندلاع أعمال عدائية خلال تنفيذ عملية الوساطة.

الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة

منذ انطلاق عملية السلام، يجب أن تتوخى الأطراف الحذر عند اختيار المراقبين الحكوميين من الأطراف الثالثة لتفادي الخضوع، دون مبرر، لتأثير المصالح الخارجية عن العملية. ويجب أن تكون المصلحة المشتركة للأطراف المتفاوضة هي العنصر الأساسي لأهداف عملية السلام. وبالتالي، يتعين أن تعي الأطراف الثالثة دورها كجهاتٍ للمراقبة وهيئاتٍ للرصد؛ وينبغي ألا تتضرر مصداقيتها في أداء هذه المهام من الاعتقاد بأن الهدف من حضورها في عملية السلام هو خدمة مصالحها الذاتية.

والتقيد بالسرية من الأمور الأساسية أيضا. وتشارك بعض الأطراف الثالثة من غير الدول في عدة عمليات سلام على الصعيد العالمي أو تتولى مراقبتها. وفي حين أن ذلك يتيح لها منظورات متميزة تشمل عدة مجالات اختصاص، وأن هذه المنظورات قد تساهم في عملية الوساطة، فلا بد من اتخاذ إجراءات لكفالة احترام السرية على نحو ملائم.

العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح

- ينبغي أن يكون الاتفاق الناجح دائما ونهائيا وغير مشروط. ومن الضروري أن يكون الاتفاق محددا بحيث لا تُثار أي مسألة تتعلق بتنفيذه. وينبغي أن يكون منصفا ومتوازنا وأن يضمن أن تُقابِل التنازلات أو الإجراءات التي يقوم بها أحد الأطراف تنازلات وإجراءات من الأطراف الأخرى. وينبغي أن يحرر الاتفاق بلغة واضحة ومألوفة، وأن يتفادى استخدام اللغة القانونية المعقدة. وينبغي أيضا أن يتناول الإجراءات المعلقة، إن وجد منها ما يقتضي استقراء معالجته في المستقبل؛

- ينتج عن اتفاق السلام الناجح إحساس كلا الطرفين المتفاوضين بتملك ذلك الصك. ويمكن تحقيق ذلك من خلال كفالة إشراك الجميع في عملية الصياغة، وإعطاء جميع الجهات المعنية فرصة المشاركة في الأمر؛

- ينبغي أن يتضمن اتفاق السلام مقتضيات للتطبيع والمصالحة تتضمن عناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب وضع آليات للانتقال المنصف. ومن أجل تفعيل الأهداف المنصوص عليها في اتفاق السلام وكفالة الاستمرارية في السعي لتحقيق تلك الأهداف، من الأمثل تحويل الصك الكتابي إلى قانون تنفيذي يتصدى للشواغل الرئيسية؛

- يحتاج اتفاق السلام الناجح أيضا أن يلقى دعما من الجمهور. ويعزز الرصد المتواصل من المجموعات الدولية أيضا مساءلة جميع الأطراف.

مساهمة جهود الوساطة المتواصلة في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام

تحاول عملية الوساطة الارتقاء إلى مستوى مصالح الأطراف. وهي إن حققت ذلك، صار بالإمكان ترجمة المطالب إلى حلول قابلة للتفاوض بشأنها وقائمة على المصالح. وتهدف العملية أيضا إلى رأب الصدع الذي تشهده العلاقات، وبالتالي تجعل أي اتفاق اتفاقا دائما وطويل الأمد. وخلال تنفيذ اتفاق السلام، من المهم مواصلة الحوار الذي يكون قد بُدِئ خلال عملية السلام، سواء من خلال المداولات التي تسمح للأطراف بالتعبير عن قضاياها وشواغلها، أو من خلال مواصلة ممارسة الوساطة، أو عن طريق بنية المفاوضات القائمة على المصالح.

ومن شأن عملية السلام أن تتطور إلى آلية موضوعية للتقييم يديرها طرف ثالث أو أطراف ثالثة (عبر مراحل، وفق ما يُتفق عليه في عملية السلام) من أجل كفالة تنفيذ اتفاق السلام.

رومانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - صفات الوسيط الجيد

يجب أن يكون الوسيط حسن الإدراك للغاية - ويشكل هذا الأمر شرطا مسبقا لإجراء تقييم دقيق للأسباب الجذرية للنزاع، وكذلك للخصائص الجوهرية للأطراف المتنازعة. وتشكل دقة التقييم الأولي ركيزة أساسية للمساعي والجهود التي تبذل في وقت لاحق لاقتراح الحلول. ويضمن حسن إدراك الوسيط قراءة دقيقة للتصورات أو التصورات الخاطئة الحالية لدى الأطراف المتنازعة - وهو ما يعد بعدا حاسما يتعين النظر فيه في سياق الوساطة في النزاعات، وذلك بسبب التأثير المحتمل لهذه التصورات في الخيارات المتاحة لتسوية الأزمات. وقد لا تكون المظالم المعلنة هي المظالم الحقيقية، وبالتالي فإن الحل الطويل الأجل يجب أن يعالج القضايا الأساسية. ويلزم أن يدرك الوسيط إدراكا تاما وتلك الحالة في عملية صياغة التوصيات الممكنة.

وتعد نزاهة الوسيط وحياده ميزتين حاسمتين، ويجب الحفاظ عليهما طوال العملية برمتها من أجل توليد وتعزيز الثقة والاحترام المتبادلين. ويعد اتباع الوسيط لنهج محايد وتمتعه بحسن التقدير الشامل للجميع وسهولة الوصول إليه أمرين حاسمين لبناء دينامية مفيدة لعملية الوساطة، من خلال التغلب على الحواجز المتمثلة في التصور الخاطئ والمواجهة على المستوى المحلي. ويجب تناول الموضوعات بسلوك داعم وتوجه نحو ''حل المشاكل''، وهو ما يعد أمرا حاسما لبناء الجسور بين الأطراف المتنازعة، ووضع الأساس لعملية طويلة الأجل لتحقيق المصالحة وإعادة البناء.

وينبغي أن يعمل الوسيط على نحو استباقي وأن يحافظ على مشاركة الأطراف ويساعد في وضع نُهج خلاقة ومبتكرة من أجل التوصل إلى التسوية. وينبغي أن يترافق التحلي بالصبر مع الجهود المبذولة من أجل تحقيق أقصى قدر من الفرص المؤاتية للضغط على الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق.

ويجب أن يبدي الوسيط اهتماما وانتباها مستمرين، فضلا عن معرفة عميقة بجميع جوانب النزاع.

٢ - السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة

تشكل الإرادة السياسية للأطراف لوضع حد للنزاع من خلال الحل السلمي الشرط المسبق الرئيسي لنجاح الوساطة. ويشكل ابتكار الفرص وإعادة صياغة السياق من أجل تعزيز الإرادة السياسية والحفاظ على الزخم عندما تسنح الفرصة تسلسلا هاما، خصوصا في عملية طويلة الأجل.

والتعاون والتنسيق بين الأطراف من الميزات البالغة الأهمية التي ينبغي إدماجها في عملية الوساطة الفعالة. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن العديد من الجهات الفاعلة يمكن أن يكون مشاركا في نفس الجهد، ويؤدي إرسال رسالة موحدة إلى تعزيز الكفاءة العامة. ويجب أن يكون التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف الموضوع الأساسي في عملية الوساطة برمتها. ويتسم إشراك جميع الأطراف من خلال المشاورات بأهمية بالغة لضمان تقديم الدعم في وقت مبكر والاستعداد للمشاركة في العملية.

وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي عملية الوساطة، سواء من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو التدخل المباشر للأمم المتحدة، على أساس نهج معالجة كل حالة على حدة. ويمكن أن تكون مشاركة الجهات الفاعلة السياسية الكبرى مفيدة في حالات معينة.

ويجب أن يكون هناك رد فعل سريع لارتفاع حدة النزاع وينبغي التعجيل بترتيب عملية الوساطة. وينبغي ألا يسمح للنزاع بالترسخ والتحول إلى أسلوب للحياة لدى الأطراف.

٣ - العوامل الأساسية لقيام تعاون فعال بين الأطراف الثالثة

يؤدي وضع خطة شاملة لإشراك جميع أصحاب المصلحة، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير كل حل من الحلول في الأطراف أو الحالات الأخرى، إلى منع حدوث عواقب غير مقصودة، ويولد الملكية لدى جميع الأطراف المعنية في نفس الوقت. ويجب استشارة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وإطلاعها على المستجدات.

وينبغي للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الاضطلاع بدور رئيسي في ضمان اتباع نهج شامل في إجراء التقديرات الأولية والتخطيط الدقيق والانتقال السلس من العسكريين إلى المدنيين. وينبغي أن تشارك البلدان والمجتمعات المحلية المجاورة في دعم عملية الوساطة وما يتبعها من اتفاقات سلام أو تسويات.

وتشكل المنظمات الإقليمية/دون الإقليمية جهة فاعلة أقل بروزا لكنها بنفس القدر من الأهمية. ويتعين على الوسيط تقييم التوازن السليم بين المزايا والعيوب المتعلقة بمشاركة

هـذه المنظمـات. وإذ يمكـن لمـشاركة المنظمـات الإقليميـة في جهـود الوسـاطة ضـمان الملكيـة الإقليميـة، يجـب علـى الوسـيط ضـمان ألا تـشكل جـزءا (بـشكل مباشـر أو غـير مباشـر) مـن الأسباب الجذرية للنزاع، وأنها تتحلى بالقدرة على الانخراط بشكل بناء في عملية الوساطة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة الكيان الرئيسي في ضمان شرعية العملية والمصادقة على نتائج الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توفر الأمم المتحدة قاعدة بيانات تتضمن المعلومات اللازمة لنجاح العملية.

٤ - العناصر الرئيسية لاتفاق السلام

ينبغي أن توافق جميع الأطراف على نتائج عملية الوساطة. وعلاوة على ذلك، يجب على كل طرف من الأطراف إعداد جمهوره للسلام. ويتعين أن يفهم السكان إنهاء النزاع والتسوية ويقبلوهما ويدعموهما.

وينبغي أن يبدي الوسيط الحذر فيما يتعلق بعناصر الاتفاق التي تنطوي على إمكانية الإخفاق في مرحلة لاحقة، في جميع مراحل التفاوض على اتفاق السلام (من قبيل العفو عن جرائم الحرب). وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحاجة إلى إقامة العدل بشكل منصف فيما يتعلق بجميع المعنيين.

وينبغي أن يكون الاتفاق شاملا. ويجب أن تأخذ الحلول في الاعتبار جميع المظالم، المنظورة أو الكامنة، وجميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية. ويتعين أن تقدم الحلول الجزئية الموضوعة لبعض القضايا حوافز في الأجلين القصير والطويل إلى الأطراف، وذلك لضمان التزامها.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في نجاح اتفاق السلام

من شأن وضع ترتيبات لآلية متابعة لتنفيذ اتفاق السلام ضمان الرؤية المشتركة والمشاركة على المدى الطويل، وهو ما يقوض بالتالي لعبة المحصلة الصفرية.

وينبغي وضع تدابير لإعادة البناء يدعمها المجتمع الدولي إذا لزم الأمر. وتشكل الإرادة السياسية لمتابعة جهود إعادة البناء والتسوية أمرا بالغ الأهمية، ويتعين النظر في مقاييس تقييم التقدم المحرز.

وينبغي مواصلة إجراءات بناء الثقة، خاصة بعد حل النزاع. ويجب توخي وضع ضمانات محددة لكفالة التوصل إلى اتفاق دائم. وينبغي النظر في تزويد الاتفاق بالمرونة

اللازمة التي تتيح إجراء استكمالات في المستقبل لاستيعاب الحالات الناشئة على أرض الواقع، وربما يمكن حتى النص على إجراء استعراض دوري.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

أعمال الوساطة التي يضطلع بها الاتحاد الروسي

١ - جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي لحل نزاع ناغورني - كاراباخ

اضطلع الاتحاد الروسي على مدى العقدين الماضيين بدور فاعل من أجل حل نزاع ناغورني - كاراباخ. يستمر الالتزام بنظام وقف اطلاق النار الذي أنشيء في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ بفضل جهود حفظ السلام التي بذلها الاتحاد الروسي، وعُزز في وقت لاحق باتفاق ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، على الرغم من بعض الأعمال العدائية المتقطعة، من خلال الجهود التي تبذلها الأطراف نفسها، من دون تدخل قوات حفظ السلام الدولية.

وبموجب الاتفاق بين الطرفين، تبقى عملية التفاوض سرية إلى أن يجري التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط قيد المناقشة كما يبقى هذا الاتفاق سريا. وقد عقدت تسعة اجتماعات بين روبرت كوتشاريان (رئيس أرمينيا آنذاك)، وحيدر علييف (رئيس أذربيجان آنذاك) في الفترة بين عام ٢٠٠٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن تلك الاجتماعات، عُقد اجتماع في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في أستانا، شارك فيه فلاديمير بوتين (رئيس الاتحاد الروسي)، وتوصل خلاله الطرفان إلى تفاهم بشأن معظم النقاط.

وطوال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، ناقش رؤساء أذربيجان وأرمينيا والاتحاد الروسي قضية ناغورني - كاراباخ في تسعة اجتماعات.

وخلال العمل المشترك، كان هناك تقارب تدريجي بين موقفي الطرفين بشأن جوانب رئيسية من الوثيقة المتعلقة بالمبادئ الأساسية لتسوية ناغورني - كاراباخ التي صيغت لتكون بمثابة أساس عادل ومتوازن لإعداد اتفاق سلام شامل. وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد من القضايا الحساسة موضع نزاع، حيث لم يجر التوصل إلى صياغة توفيقية حتى الآن.

ويضطلع الاتحاد الروسي بأنشطة الوساطة باتصال وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، في إطار الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك المعنية بناغورني - كاراباخ والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتمثل مشاركة الوسطاء الدوليين عاملا مهما من

عوامل التهدئة وتحقيق الاستقرار يضمن الشروع في المفاوضات على تسوية بشأن ناغورني – كاراباخ وتقدمها.

وترد الآراء المشتركة للجنة الثلاثية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المتصلة بتزاع ناغورني – كاراباخ في البيان المشترك الذي أصدره رؤساء فرنسا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، والذي صيغ في دوفيل في أيار/مايو ٢٠١١. ويبين تآزر اللجنة الثلاثية بوضوح أن التعاون في تسوية التراعات الدولية أمر ممكن وضروري في آن واحد.

وفي الاجتماع الذي عقد بشأن هذه القضية في سوتشي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعرب كل من أذربيجان وأرمينيا عن استعداده لتكثيف العمل الرامي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الأساسية للتوصل إلى تسوية لتزاع ناغورني – كاراباخ. وكان هذا التعبير عن الاستعداد بمثابة تأكيد على عزم الطرفين على مواصلة عملية السلام.

٢ – جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي لحل التراعين بين جورجيا وأبخازيا وجورجيا وأوسيتيا

حُل التراعان بين جورجيا وأبخازيا وجورجيا وأوسيتيا بفضل جهود حفظ السلام التي اضطلع بها الاتحاد الروسي، والتي حظيت بثناء كبير من قبل كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أوسيتيا الجنوبية

وقّع بوريس يلتسين (رئيس الاتحاد الروسي آنذاك) وإدوارد شيفاردنادزه (رئيس جورجيا آنذاك) اتفاقا بشأن مبادئ تسوية التراع بين جورجيا وأوسيتيا في سوتشي في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. ووفقا للاتفاق، بدأت عملية لحفظ السلام في أوسيتيا الجنوبية في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بنشر قوات حفظ سلام مشتركة مكونة من كتائب روسية وجورجية وأوسيتية في منطقة التراع.

وأنشئت أيضا لجنة مراقبة مشتركة لتسوية التراع بين جورجيا وأوسيتيا في إطار اتفاق سوتشي.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عقد اجتماع في سوتشي بين رئيس وزراء جورجيا زوراب جفانيا ورئيس أوسيتيا الجنوبية إدوارد كوكويتي، حيث قام الاتحاد الروسي بدور الوسيط. وجرى التوقيع على بيان ختامي أدى، في جملة أمور، إلى تعزيز وقف إطلاق

النار وإضفاء الطابع الرسمي على نية سحب جميع الجماعات المسلحة المتبقية في منطقة النزاع، باستثناء قوات حفظ السلام المشتركة.

وخلال اجتماع عقدته لجنة المراقبة المشتركة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ في فلاديكافكاز، جرى التوصل إلى قرار حاسم بتأسيس فريق في إطار لجنة المراقبة المشتركة من أجل وضع برنامج عمل مشترك من أجل حل النزاع.

وفي اجتماع عقدته اللجنة في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ في تسخينفالي، جرت الموافقة على تكوين ذلك الفريق العامل. وكلف الفريق أيضا بإعداد مقترحات لشكل ومضمون وثيقة جورجية – أوسيتية بشأن عدم استئناف الأعمال العسكرية وضمانات أمنية.

وعقد في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في بروكسل، تحت رعاية الرئاسة البلجيكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبدعم من لجنة المراقبة المشتركة، مؤتمر للمانحين لأوسيتيا الجنوبية، بمشاركة ممثلي أكثر من ٤٠ بلدا وعدد من المنظمات الدولية. وخلال ذلك المؤتمر، وافقت الدول المشاركة الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تخصيص ٧,٨٢ ملايين يورو لمشاريع التأهيل الاجتماعي والاقتصادي في منطقة النزاع بين جورجيا وأوسيتيا. وأعلن الوفد الروسي أن الحكومة الروسية تدرس تخصيص ١٠٠ مليون روبل (٣ ملايين يورو) في شكل مساعدة لأوسيتيا الجنوبية، بالإضافة إلى مبلغ ١٣٠ مليون روبل (نحو ٤ ملايين يورو) جرى تخصيصه بالفعل. وعملا بهذا التعهد الذي قطع في بروكسل، يجرى تنفيذ سبعة مشاريع يمولها الاتحاد الروسي مباشرة بتكاليف يبلغ مجموعها أكثر من ١١٠ ملايين روبل.

أبخازيا

وقّعت جورجيا وأبخازيا في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ وقفا لإطلاق النار واتفاقا لفصل القوات، حيث قام الاتحاد الروسي بدور الوسيط. واستنادا إلى تلك الوثيقة وإلى قرار اتخذه مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في وقت لاحق، أُرسلت قوات حفظ سلام جماعية تابعة لرابطة الدول المستقلة إلى منطقة النزاع في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وشملت واجباتها الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار.

وأنشئت مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بجورجيا في عام ١٩٩٤، بمشاركة الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات

المتحدة الأمريكية. وجرى أيضا إضفاء الطابع الرسمي على مركز الاتحاد الروسي كوسيط بموجب قرار أصدره مجلس الأمن.

وأنشئ مجلس التنسيق بين الطرفين الجورجي والأبخازي برئاسة الممثل الخاص للأمين العام في عام ١٩٩٧، بمشاركة الاتحاد الروسي، وممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام.

وابتداء من شباط/فبراير ٢٠٠٣، عقدت اجتماعات رفيعة المستوى لممثلي الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء الأمين العام، برئاسة وكيل الأمين العام جان – ماري غيهينو. وشارك فيها الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ٦ و ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، اجتمع رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين ورئيس جورجيا إدوارد شيفاردنادزه في سوتشي. وشاركت أيضا أبخازيا، حيث ترأس رئيس الوزراء غينادي غاغوليا وفدها. وخلال زيارة قام بها ميخائيل ساكاشفيلي (رئيس جورجيا) إلى موسكو في شباط/فبراير ٢٠٠٤، جرى إضفاء الطابع الرسمي على رغبة الطرفين بتسريع تنفيذ اتفاقات سوتشي لعام ٢٠٠٣.

وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، جرى إحياء مجلس التنسيق الذي كان غير فعال منذ عام ٢٠٠١. وشارك الاتحاد الروسي فيه بوصفه ميسرا إلى جانب الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من أعضاء مجموعة أصدقاء جورجيا.

٣ – جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي لتسوية النزاع في منطقة دنيستر

يشارك الاتحاد الروسي منذ عام ١٩٩٢ كوسيط ومساهم في قوات حفظ السلام لتسوية النزاع بين جمهورية مولدوفا ومنطقة دنيستر. وقد أعلنت منطقة دنيستر استقلالها، لكنها لم تلق اعترافا دوليا بذلك.

واضطلع الاتحاد الروسي بدور رئيسي في فك الارتباط بين طرفي النزاع عندما كانت هناك اشتباكات مسلحة أسفرت عن حدوث خسائر بشرية من المدنيين وعواقب إنسانية وخيمة.

ويتضمن الاتفاق بين روسيا ومولدوفا على مبادئ التسوية السلمية للنزاع المسلح في منطقة دنيستر في جمهورية مولدوفا، الموقّع في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، بالإضافة إلى الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان لوقف الهجمات المسلحة لأحدهما ضد الآخر وإنشاء هيئات رصد

في المنطقة الأمنية التي جرى إنشاؤها، أحكاما هامة تحدد شروط الانتقال الفوري إلى تسوية سلمية للتراع.

وينص الاتفاق على النحو الواجب على شرط الاحترام الصارم للحياد من جانب فرق الجيش الرابع عشر التابع للقوات المسلحة للاتحاد الروسي المنتشرة في جمهورية مولدوفا، وكذلك شرط ضرورة احترام الأطراف المتحاربة لذلك الحياد.

ويتسم الدور الرئيسي للاتحاد الروسي في حل التراع بأسسه القانونية الهامة وجذوره التاريخية بعيدة المدى، ومن بينها الأعداد الكبيرة من السكان الناطقين بالروسية على ضفتي نهر دنيستر، بمن فيهم المواطنون الروس (ما يصل إلى ٠٠٠ ١٦٠ نسمة في منطقة دنيستر)، وأيضا المصالح التجارية الكبيرة في المنطقة التي تستند إلى عقود عديدة من التعاون الصناعي.

ومنذ البداية، ركزت القيادة الروسية اهتمامها على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، وتعزيز سيادة جمهورية مولدوفا محايدة ومتعدد الأعراق، تمتلك تقاليد طويلة الأمد من الصداقة.

وشكل التوقيع في ٨ أيار/مايو ١٩٩٧ في موسكو على مذكرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مبادئ تطبيع العلاقات بين جمهورية مولدوفا ومنطقة دنيستر، بمشاركة رؤساء دول الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وقادة طرفي التراع، ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنيابة، إنجازا هاما. وتشير مذكرة موسكو إلى نية الطرفين في تطوير العلاقة بينهما ”في سياق دولة مشتركة ضمن حدود كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ لجمهورية مولدافيا الاشتراكية السوفياتية السابقة“.

وبناء على مبادرة من جمهورية مولدوفا، واستنادا إلى استعداد القيادة المولدوفية المعلن لتعديل دستور عام ١٩٩٤ وإقامة دولة اتحادية، ساعد الممثلون الروس الطرفين في التوصل إلى مذكرة في خريف عام ٢٠٠٣ بشأن المبادئ الأساسية من نظام الحكم في دولة موحدة والتوقيع عليها بالأحرف الأولى. وقد قبلت منطقة دنيستر مبدأ وجود اتحاد غير متناظر من شأنه أن يضمن مركز المنطقة الخاص باعتبارها كيانا ضمن دولة اتحادية. (وتمنح أيضا نفس الحقوق إلى غاغوزيا).

وعرضت موسكو، بوصفها راعيا للتسوية التي قبلها الطرفان، ضماناتها العسكرية والسياسية للطرفين مع احتمال أن تنضم بلدان أخرى إليها كذلك. وقد أيدت أوكرانيا، وهي أحد الوسطاء في المفاوضات، مبادرة موسكو تأييدا كاملا. غير أن رئيس جمهورية مولدوفا سحب موافقته على التوقيع على المذكرة، وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣،

أصدرت أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بيانا يعلن رسميا ”عدم وجود توافق آراء تأييدا لذلك الترتيب“ بين أعضائها.

وواصلت قيادة الاتحاد الروسي جهودها للحفاظ على الحوار السياسي مع ممثلي جمهورية مولدوفا، رافضة محاولات تقديم الموقف الروسي بأنه ”داعم للانفصاليين“، أو تفسيره باعتباره ”إطالة متعمدة لأمد النزاع“. واتخذت موسكو خطوات مماثلة للحفاظ على الاستقرار فيما يتعلق بإدارة تيراسبول.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قدمت وثيقة بعنوان ”النهج الاستراتيجية والتكتيكية الرئيسية لإيجاد حل لنزاع منطقة دنيستر (خريطة طريق)“، تتضمن مقترحات وتوصيات الوسطاء، إلى الأطراف لتنظر فيها.

ومن خلال الجهود الكبيرة التي بذلها فريق الوساطة الروسية، أحبطت نوايا تشيسيناو في وضع اقتصاد المنطقة تحت ولايتها بغض النظر عن النزاع السياسي غير المحلول ومخاطر زعزعة استقرار حالة دنيستر.

ولم تجر الموافقة على وثيقة بشأن نوايا الطرفين بتهيئة الظروف لتفعيل المفاوضات في موسكو إلا في آذار/مارس ٢٠٠٩، بوساطة من رئيس الاتحاد الروسي ميدفيديف. وكانت تلك هي المرة الأولى خلال ست سنوات التي يتم فيها التوصل إلى اتفاق من ذلك القبيل.

وشارك فريق الوساطة الروسي مشاركة فعالة في المفاوضات الرسمية في إطار اجتماع عادي بشأن القضايا السياسية المتعلقة بنزاع منطقة دنيستر، عُقد في شكل ٥+٢ (طرفا النزاع والاتحاد الروسي وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومراقبون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)؛ وقدم الفريق الدعم أيضا إلى الخطوات المتوازية الرامية لاستعادة الثقة بين طرفي النزاع.

وأعطى كل من انفتاح الاتحاد الروسي على طرفي النزاع، وتنسيقه للمواقف مع شركائه، واستعداده لقبول المساعي الحميدة للدول الأعضاء المعنية في الاتحاد الأوروبي، دفعا للجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية والحفاظ على الروح البناءة للمفاوضات.

وفي مرسوم أصدره رئيس الاتحاد الروسي الذي أعيد انتخابه مؤخرا في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، بشأن تدابير تنفيذ استراتيجية السياسة الخارجية، جرى التأكيد على النهج الذي تقيد به الوسطاء الروس تقيدا تاما في المسائل المتصلة بمنطقة دنيستر، والذي يتمثل في ”مواصلة المشاركة بفعالية في السعي من أجل التوصل إلى حل نزاع منطقة دنيستر على

أساس احترام سيادة جمهورية مولدوفا وسلامة أراضيها ومركزها المحايد عند تحديد المركز الخاص لمنطقة دنيستر".

وقد أصبحت عملية حفظ السلام الحالية، التي تتسم بأكثر الأشكال غرابة بمشاركة وحدات عسكرية من كلا طرفي النزاع، نقطة بداية لتسوية سياسية، وهي تشكل الآن رابطا بين توفير الأمن للجمهور في المنطقة والحفاظ على الشروط اللازمة لمفاوضات السلام.

٤ - دور الاتحاد الروسي في المفاوضات الرامية إلى تسوية النزاع الداخلي الطاجيكي

قد يكون حفظ السلام في طاجيكستان مستحيلا من دون المشاركة النشطة والمهتمة للاتحاد الروسي، الذي كان من البداية ولا يزال يبدي اهتماما مباشرا بالحل السياسي السريع للنزاع الطاجيكي الداخلي وتطبيع الحالة في البلد بشكل كامل. وتضطلع الأمم المتحدة والدول المراقبة وهي أفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان والمنظمات الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي بدور هام في هذه العملية.

وكان للوجود العسكري الروسي أثر كبير في تحقيق الاستقرار وقد حال دون انتشار النزاع العسكري. وتكبد الاتحاد الروسي نفقات باهظة تتعلق بالإنفاق على فرقة المشاة الراكبة ٢٠١ ومجموعة دوريات الحدود في طاجيكستان تتجاوز بكثير ما أنفقته جميع الدول الأخرى مجتمعة. ونظرا للكيفية التي تتطور بها الحالة في المنطقة، ولا سيما في أفغانستان، لا تزال هذه المشاركة ذات أهمية رئيسية حتى يومنا هذا.

وتمثل أحد العناصر الرئيسية للنهج الذي اتخذه الاتحاد الروسي إزاء عملية التفاوض وعمله مع المشاركين في التفاوض في قراره باستخدام الوسائل السياسية حصرا في حل الخلافات القائمة والانخراط في التفاعل البناء مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية المهتمة بتحقيق تسوية سياسية في طاجيكستان.

وقد شارك في هذه العملية مشاركة مباشرة كل من رئيس الاتحاد الروسي ورئيس وزرائه، ونواب من مجلس الدوما، ووزراء، والإدارة التابعة لرئيس الدولة، ومجلس أمن الاتحاد الروسي، ودبلوماسيون روس، ورؤساء الهيئات العسكرية الروسية في طاجيكستان.

وقد كانت مشاركة الاتحاد الروسي في حل النزاع الداخلي في طاجيكستان متعددة الأوجه. فأولا، قام الاتحاد الروسي بتيسير المفاوضات بين الأطراف الطاجيكية، وابتداء من النصف الثاني من عام ١٩٩٧، أصبح أحد البلدان الضامنة لتنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان. ثانيا، سعى الاتحاد الروسي إلى حراسة الحدود بين

طاجيكستان وأفغانستان، باعتبارها حدودا لرابطة الدول المستقلة. ثالثا، برز الاتحاد الروسي بوصفه أهم مساهم في قوات حفظ السلام الجماعية.

وأعلن رئيس الاتحاد الروسي مبادرة لاستضافة مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بشأن الوضع في طاجيكستان، عقدت في موسكو في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣. وأكد القادة في ذلك الاجتماع أن المهمة الرئيسية تتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية، وحثوا المجتمع الدولي على دعم تلك الجهود. وفي الاجتماع نفسه، أعلنت حكومة طاجيكستان عزمها على تعزيز الحوار مع قوى المعارضة.

وفيما يتعلق بالحالة المضطربة على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، اتخذت إجراءات عسكرية إضافية، جرى تنسيقها على النحو الواجب مع طاجيكستان، بالاشتراك مع بلدان آسيا الوسطى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وبناء على قرار مؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ اتخذه مجلس رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، جرى تشكيل قوات حفظ سلام جماعية في طاجيكستان، بحيث تتألف من وحدات عسكرية من الاتحاد الروسي وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان.

وجرت الجولة الأولى من المفاوضات بين الأطراف الطاجيكية تحت رعاية الأمم المتحدة في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وتوجت بالتوقيع على الاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في موسكو.

وشهدت جولة عشق أباد (تموز/يوليه ١٩٩٦) نقطة تحول في المفاوضات. فخلال تلك الجولة قام وزير خارجية الاتحاد الروسي آنذاك، يفغيني بريماكوف، الذي كان في تركمانستان في رحلة عمل، بوضع الترتيبات السياسية التي يستند إليها البروتوكول المتعلق بالوظائف والصلاحيات الرئيسية للجنة المصالحة الوطنية (موسكو، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، والنظام الأساسي للجنة المصالحة الوطنية (مشهد، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧) وبروتوكول المسائل السياسية (بيشكيك، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧).

وجرى التوقيع على بروتوكول المسائل العسكرية، وهو وثيقة رئيسية، في موسكو في آذار/مارس ١٩٩٧.

وفي الوقت نفسه، شارك السلك الدبلوماسي الروسي في اتصالات مكثفة مع البلدان والمنظمات الدولية التي تعمل بصفة مراقب في المفاوضات بين الأطراف الطاجيكية. وكان هناك تفاعل وثيق وبناء للغاية مع الأمم المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية. وكان إسهام جمهورية إيران الإسلامية في ترتيبات السلام هاما للغاية.

وكذلك تحقق الكثير بالاشتراك مع أفغانستان. ونتيجة للمفاوضات بين روسيا وأفغانستان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أنشئت منطقة أمنية بعمق ٢٥ كيلومترا على طول الحدود الأفغانية الطاجيكية. وساهم ذلك في إنجاز اتفاق خوسديه (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) بين رئيس طاجيكستان، رحمون، وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، سيد نوري، وهو الاتفاق الذي أنهى الأعمال العسكرية في طاجيكستان.

ويستحق دور قوات حفظ السلام الجماعية في طاجيكستان، التي تشكل الوحدة العسكرية الروسية عمودها الفقري، تنويها خاصا. وعلى الرغم من أن أفراد حفظ السلام لم يشاركوا مباشرة في القتال، فإن وجودهم واستعدادهم الدائم كان له تأثير مهدئ على بعض الجهات المعنية الأكثر إثارة للقلاقل. وتجاوب طرفا النزاع كلاهما بشكل ملائم مع القوات، التي كانت تعمل باتصال وثيق مع قيادتي كل من الجمهورية والمعارضة، ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونفذت القوات عددا من العمليات الناجحة، من قبيل مرافقة مقاتلي المعارضة الطاجيكية المتحدة العائدين من أفغانستان إلى طاجيكستان، وقدمت مساعدات كبيرة فيما يتعلق بعودة اللاجئين وتقديم المعونة الإنسانية إلى شعب طاجيكستان وتوزيعها عليه.

وعقدت الجولة الختامية من المفاوضات، التي وقّع خلالها الاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، في العاصمة الروسية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بحضور رئيس الاتحاد الروسي. وكما أشير في بيان موسكو الذي وقعه رحمون ونوري، فقد ”جاء يوم الأمل والثقة بالعقل الذي طال انتظاره بعد خمس سنوات من الحرب الأهلية شهدت أحد أكثر الفصول مأساوية في تاريخ بلدنا الذي يمتد لقرون“.

وبعد توقيع الاتفاق العام، كان بوسع لجنة المصالحة الوطنية ومجموعة الاتصال المكونة من ممثلي الدول الضامنة الشروع في عملهما. وبذلك، دخلت التسوية بين الأطراف الطاجيكية مرحلة جديدة من بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

سلوفينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

تلتزم سلوفينيا بالوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. وستواصل سلوفينيا، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة، السعي إلى التنفيذ الناجح لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ المتعلق بتعزيز دور الوساطة، والمتخذ في

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي هذا السياق، تود سلوفينيا إبراز الدور المركزي للأمم المتحدة وجميع المساعي التي تضطلع بها المنظمة من أجل التوصل إلى نجاح عمليات الوساطة. وفي مجال الوساطة، تود سلوفينيا أن توجه الاهتمام بشكل خاص إلى أهمية قيام المنظمات الإقليمية والمجتمعات المحلية بالتعاون وبناء القدرات، وأهمية سيادة القانون كشرط مسبق لنجاح مفاوضات السلام، وكذلك أهمية معالجة قضايا حقوق الإنسان في الوقت المناسب وبطريقة فعالة كأحد أفضل الاستثمارات في السلام من خلال منع نشوب النزاعات وتجنبها. ويلزم أن تشكل اعتبارات حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من أي جهود وساطة. وقد جرى التثبت على نحو واضح ومؤسف من أهمية القيام مبكرا بمساعي الوساطة ومنع نشوب النزاعات في الجوار المباشر لسلوفينيا، أي منطقة غرب البلقان.

التعاون الإقليمي

من خلال التركيز على الوقاية بوصفها أحد جوانب الوساطة، نود أن نشدد على أهمية البعد الإقليمي. ويمكن أن يؤدي منع نشوب النزاعات على نحو فعال وفي الوقت المناسب، من خلال استخدام المعارف والقدرات المتوافرة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، دورا فعالا على أرض الواقع. وتمتلك هذه المنظمات مزايا نسبية في تولي دور قيادي أو أداء دور تكميلي في منع نشوب النزاعات والتوسط في تسويتها بشكل عام.

ويعد التعاون الإقليمي أمرا حاسما عند استخدام وتطوير القدرات في مجال الوساطة. ويجب على الأمم المتحدة بشكل خاص تعزيز التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية وفيما بينها بهدف النهوض باستخدام الخبرات الفنية الموجودة. وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، حيث يمكن أن يكون لتعاونها مع مجلس الأمن تأثير كبير في تنفيذ قراراته. وبالتالي فإن أهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تتزايد من خلال تقاسم الأعباء في إطار عمليات الوقاية والتسوية وإعادة البناء. ويشكل دعم تعزيز المؤسسات وبناء القدرات من خلال التعاون الإقليمي أمرا بالغ الأهمية. وستسعى سلوفينيا، استنادا إلى تجربتها في منطقتها، إلى تعزيز التنسيق الأفضل فيما بين تلك المنظمات في هذا الصدد.

وقد ناقشت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منع نشوب النزاعات في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية الذي عقد في لكسمبرغ في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأسفرت المناقشات التي دارت بشأن العمل المبكر عن نتيجة بالغة الأهمية تفيد بما يلي: ”يتمثل أحد أشكال العمل المبكر في الوساطة: إذ سيستند الاتحاد الأوروبي إلى المفهوم المتعلق بتعزيز قدرات الوساطة والحوار لدى الاتحاد الذي وضع في عام ٢٠٠٩ وسيعزز قدرات الوساطة

من خلال توفير الدعم والتدريب للوسطاء وموظفيهم وزيادة استعدادهم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم للشركاء المحليين والإقليميين والدوليين، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ذات الصلة، من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز جهود السلام، حسب الاقتضاء''. ومن ثم فقد تعهدنا بتقديم الدعم السياسي والمالي لأنشطة الوساطة. ويسرنا أن نرى أن مناطق أخرى تأخذ على عاتقها التزامات مماثلة.

سيادة القانون

تؤمن سلوفينيا إيمانا راسخا بأن التسوية السلمية للنزاعات على النحو المنصوص عليه في المادة (٢) والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة أمر ضروري للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. و يمكن للوساطة، إذا ما مورست بشكل صحيح، أن تكون أداة فعالة جدا؛ ولكن هناك أيضا العديد من الأمثلة التي تخفق فيها جهود الوساطة. ويجب على المجتمع الدولي، بالتالي، أن يتعلم من التجارب السابقة ويجمع أفضل الممارسات. وفي السنوات الأخيرة، بذل الكثير من الجهود لمساعدة الأطراف التي تسعى إلى حل نزاعاتها عن طريق الوساطة، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن تسفر عملية الوساطة عن إجراء حوار مع جميع الأطراف، أي الدول والمنظمات والمجتمع المدني. وينبغي أن يسعى الوسطاء جاهدين لإعادة إحلال السلام على أساس سيادة القانون. ونحن مقتنعون بأن سيادة القانون شرط لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء. ويعد اضطلاع مؤسسات السلطة القضائية وإنفاذ القانون والمؤسسات الحكومية والتشريعية بمهامها على نحو سليم ذا أهمية قصوى لتحقيق السلام الدائم. وبالتالي فإن الأمن والعدالة يشكلان نقطة انطلاق في السعي إلى تحقيق سيادة القانون.

وأخيرا، لا يمكن للوساطة أن تجلب السلام من دون عدالة. ويجب أن تشكل المساءلة عن الفظائع الجماعية جزءا من عملية الوساطة، إذا ما أريد إرساء السلام الدائم. وقد علمتنا التجارب السابقة أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يؤدي في أغلب الأحيان إلى نشوب نزاعات جديدة ووقوع أعداد أكبر من الضحايا. ويسرنا أن نرى أن العدالة الجنائية الدولية وقد أضحت موضع اتفاق دولي ونحن نؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية تأييدا كاملا.

حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية

شاركت سلوفينيا مشاركة فعالة، خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨، في شتى المفاوضات وجهود التيسير التي تم الاضطلاع بها في إطار مجلس حقوق

الإنسان في جنيف واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في نيويورك. وعلاوة على ذلك، شاركت سلوفينيا، خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان (٢٠٠٨-٢٠١٠)، في المفاوضات من خلال تناول مختلف حالات حقوق الإنسان التي كانت مدرجة في جدول أعمال المجلس، وكذلك القضايا المواضيعية الأخرى. وفي مجلس حقوق الإنسان، سنحت الفرصة أيضا لسلوفينيا لمراقبة جهود الوساطة التي اضطلع بها كبار ممثلي الأمم المتحدة في مختلف حالات حقوق الإنسان، من قبيل بذل المساعي الحميدة، وبعثات تقصي الحقائق، والعمل الذي يضطلع به المقررون الخاصون التابعون لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. ويمكن بالتالي تقديم مفهوم الوساطة بمزيد من التفصيل وإبرازه بمزيد من الوضوح في مختلف المحافل التي تعنى بحقوق الإنسان، من قبيل الجمعية العامة، بما فيها اللجنة الثالثة، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

وتمثل الوساطة، من منظور حقوق الإنسان، نشاطا مهما عند معالجة الحالات التي قد تؤدي إلى إشاعة التوتر وتصعيد حالات النزاع، وتقود بالتالي، إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والحيلولة دون حدوث تلك الحالات. وترتبط الوساطة أيضا ارتباطا وثيقا بمفهوم المسؤولية عن الحماية، ولا سيما في سياق العمل المبكر.

ويحظى حضور ودور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات بنفس القدر من الأهمية. وبوسع الوسطاء الاستفادة من المعارف والمعلومات التي تقدمها منظمات حقوق الإنسان العاملة على مستوى القواعد الشعبية.

وتولي سلوفينيا أهمية كبيرة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يمكن أن يمثل جانبا وقائيا هاما آخر من جوانب الوساطة، وأن يساهم أيضا في بناء الثقة والتسامح والمصالحة والسلام والأمن. وبهذه الصفة يكون التثقيف في مجال حقوق الإنسان أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لكل من المصالحة والوساطة. ولهذا السبب، ندعو إلى الإدراج الكامل لنهج وقائي في مجال حقوق الإنسان في جهود الوساطة الجارية والمستقبلية.

وعند الانخراط في الوساطة، ينبغي أن تؤخذ جميع الجوانب والنتائج المتعلقة بجميع الناس وحياتهم اليومية في الحسبان. ويجب أيضا أن تؤخذ المساواة بين الجنسين في الاعتبار، وهو ما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة سلوفينيا للعمل الوطني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التأكيد على مشاركة المرأة في عمليات السلام.

ويعطي إدماج منظور جنساني في جميع الأنشطة بعدا جديدا وهو عنصر أساسي في التوصل إلى حل سلمي حقيقي. وفي أي نزاع معين، سيجد المرء نساء ملهمات بشكل كبير

يشاركن في الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع. والمرأة مشاركة فعالة في الجهود اللازمة لتحقيق التسوية والتنمية وسيادة القانون في المجتمع. غير أنه عندما يتعلق الأمر بصنع السلام، لا يزال المرء يرى في كثير من الأحيان جماعة مؤلفة بأكملها من الذكور وراء طاولة المفاوضات أو في الحكومات الانتقالية الجديدة. وفي حين أن ثمة تحسنا واضحا وأننا نجد الآن نساء في صفوف مبعوثي السلام، نأمل أن يستمر هذا الاتجاه من خلال قيام الأمم المتحدة بتعيين مزيد من النساء كوسيطات ومبعوثات سلام.

خبرة سلوفينيا

اكتسبت سلوفينيا خبرة قيمة في مجال الوساطة باعتبارها موضوعا للوساطة ووسيطا على نطاق ضيق في عمليات وبعثات حفظ السلام على حد سواء، حيث تولي اهتماما خاصا للنهج والحلول المبتكرة.

عملية رين

تتمتع سلوفينيا بخبرة إيجابية في مجال الوساطة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي بوصفه منظمة إقليمية في نزاع حدودي حساس جدا من المنظور السياسي بين سلوفينيا وكرواتيا. وانطلقت الوساطة بين سلوفينيا وكرواتيا، التي تعرف أيضا باسم عملية رين، برئاسة أولي رين، مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي آنذاك، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وشملت عملية رين ستة اجتماعات ثلاثية لوزراء الخارجية كرست لثلاثة مقترحات مختلفة قدمها المفوض رين فيما يتعلق بحل قضية الحدود وبصيغتين من اقتراحه النهائي: رين ١ ورين ٢. واختتمت الوساطة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وترى سلوفينيا وساطة المفوض رين بوصفها خبرة إيجابية. فقد نجحت الوساطة في التوفيق بين موقفي البلدين، وتوفير الأساس، في المقترح رين ٢، لإبرام اتفاق التحكيم بين الحكومتين، الذي وقع في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في ستوكهولم ودخل حيز النفاذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد أبرم الاتفاق تحت رعاية الرئاسة السويدية لمجلس الاتحاد الأوروبي.

الوساطة على نطاق ضيق – المشاركة في عمليات وبعثات حفظ السلام

اكتسبت سلوفينيا بعض الخبرات الهامة في الوساطة على نطاق ضيق في شؤون الحياة اليومية في سياق عمليات حفظ السلام التي تقودها شتى المنظمات الدولية والإقليمية. وبشكل رئيسي تشمل هذه الحالات من الوساطة على نطاق ضيق أعضاء في القوات المسلحة

والشرطة السلوفينية يشاركون في عمليات حفظ السلام ويستخدمون الوساطة لحل القضايا المحلية والحيلولة دون تصعيدها.

وتبين خبرتنا في عمليات السلام أن فهم الحالة في الميدان، ومعرفة اللغات المحلية، وفهم العادات والثقافة المحلية هي أمور هامة جدا بالفعل أيضا لنجاح أنشطة الوساطة. ويمكن أيضا للوسيط على نطاق ضيق أن يضطلع بدور غير مباشر، لا سيما في الحالات التي تجري فيها المفاوضات بين أطراف النزاع وممثلي المنظمات الإقليمية على أعلى مستوى. ويمكن أن تطور الوساطة على نطاق ضيق إلى مدى أبعد من خلال التدريب الفعال وتبادل الممارسات الجيدة.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

بموجب القرار ٦٥/٢٨٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، توجيهات لزيادة فعالية الوساطة، آخذا في الاعتبار الخبرة السابقة في هذا المجال. واستجابة للطلب المقدم من الأمين العام في إطار متابعة ذلك القرار، أجرت إسبانيا عملية مشاورات داخل الحكومة ومع المجتمع المدني، بغرض توصيل رؤيتها وأفكارها عن كيفية تحقيق وساطة أكثر فعالية إلى الأمانة العامة.

وبصفتها عضوا مؤسسا لمجموعة أصدقاء الوساطة التي تشكَّلت في عام ٢٠١٠، وأيضا انطلاقا من دورها كأحد مقدمي القرار، تود إسبانيا التذكير بالملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2009/189) بأن الوساطة لم تحظ إلا بقدر يسير من الاهتمام أو الدعم من قِبل الدول الأعضاء والمنظمة ذاتها. وجاء هذا النقص في الاهتمام والدعم بالرغم من الأهمية الرئيسية التي يوليها الميثاق للتسوية السلمية للمنازعات وبالرغم من الفعالية الاقتصادية والبشرية الأكبر لمنع النزاعات مقارنة بحل النزاعات. وبعد ثلاث سنوات من ذلك، فإننا نسير في الاتجاه الصحيح. وتود إسبانيا أن تؤكد مجددا التزامها بهذا الموقف الجديد. وينبغي أولا أن نشير إلى التزامنا المالي، من خلال المساهمات في صندوق الوساطة. ونود التشديد أيضا على التزامنا السياسي، سواء من خلال مشاركتنا في مجموعة الأصدقاء أو في المناقشات والاجتماعات الجارية حتى الآن. وأخيرا، فإننا الآن نقوي هذا الالتزام عن طريق الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى المساعدة في صياغة التقرير المطلوب بموجب القرار ٦٥/٢٨٣.

وقبل تقديم إجابات محددة على الأسئلة المطروحة، تود إسبانيا الإصرار على ثلاث نقاط. أولا، من المهم تعريف التوقيت الدقيق للوساطة عن طريق تحديد متى يصل الخلاف

أو النزاع إلى المرحلة الملائمة للتدخل. وثانيا، نريد التشديد على أنه من المهم، عند تعيين قادة وأعضاء أفرقة الوساطة، كفالة التوازن الجنساني والإقليمي المطلوب علاوة على المؤهلات المهنية والسمات الشخصية لجميع المعنيين. وثالثا، نود التأكيد على أهمية الدور القيادي للوسيط الرئيسي أو الشخص الذي يُنظر إليه كقائد لفريق الوساطة، مع الإصرار على ضرورة تمكن أولئك الأشخاص من الاعتماد على فرق مهنية مُعدَّة إعدادا جيدا وتتمتع بخبرة كافية في القضايا والمنطقة المعنية، فضلا عن المعرفة الواسعة بالسياق المحدد.

وننتقل الآن إلى المسائل المثارة ونود، في هذا السياق، إبراز الدور الذي اضطلع به المجتمع المدني الإسباني في صياغة ردنا.

استبيان الأمم المتحدة

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

ينبغي للوسطاء امتلاك القدرات الضرورية والتدريب اللازم، إضافة إلى المؤهلات المناسبة للقيام بعملية الوساطة ذاتها ولتعزيز صلاحيتها.

وكجزء من هذه المؤهلات، نميز بين الصفات المهنية والشخصية.

الصفات الشخصية

- القدرة على الإنصات بإيجابية والتعاطف كليةً مع الأطراف؛
- القدرة على تحليل المشاكل، وتحديد القضايا الماثلة والفصل فيما بينها، والتوصل إلى القرار أو الحل ذي صلة؛
- القدرة على استخدام لغة واضحة وطبيعية، وطرح أسئلة واضحة ومباشرة؛
- الحساسية إزاء القيم التي تعتنقها الأطراف وتتمسك بها، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالأصل الإثني ونوع الجنس والاختلافات الشخصية أو الثقافية؛
- القدرة على التعامل مع الأهداف والمعلومات الناقصة والمعقدة، بل والمربِكة في بعض الأحيان؛
- الحضور والمثابرة، إلى جانب القدرة على استمرار الالتزام بالعملية بتراهة واحترام للأطراف وقدرة على إقامة وإبقاء سيطرة على مجموعة متنوعة من الأشخاص المنخرطين في النزاع؛
- القدرة على تحديد القيم الشخصية وفصلها عن الفرد المعني؛

- القدرة على الاحتفاظ بالحياد والموضوعية في مواجهة ضغوط الأطراف، وموازنة تفاوت القوة فيما بينها، ومواصلة إظهار الرغبة الحقيقية في المساعدة؛
- القدرة على إقامة علاقة تُظهر الاهتمام بالمواقف المختلفة، والتواصل في ظل الاحترام والتعاطف، دون إصدار الأحكام أو توجيه النقد؛
- القدرة على الاتصال بشكل ملائم بالأطراف ومحاولة الاجتماع بها على مستوياتها؛
- التحلي بالعقل التحليلي والتأملي والمفتوح، إلى جانب الخيال والجرأة، بحيث يتسنى تزويد الأطراف بمكاسب تتناسب مع توقعاتها بشأن المشاركة في عملية الوساطة؛
- القدرة على توصيل الشعور بالمصداقية؛
- رباطة الجأش كشرط مسبق وضمانة للصفات السابقة ولسلامة العملية ككل. وينبغي للإيمان الصارم بالحوار كحل أن يكفل قدرة الذين يقودون عملية الوساطة على الحفاظ على مسافة معينة إزاء المسائل العسيرة التي قد تنشأ؛
- التحفظ الشخصي، إذ أن الوسيط البارز بإفراط يخاطر بتشويه العملية.

الصفات المهنية

- الفهم الواضح لطبيعة الولاية وحدودها؛
- القدرة على تحديد المرحلة الدقيقة للوساطة، مثل مرحلة ما قبل التفاوض ضمن عملية السلام، أو التفاوض على عملية السلام أو تنفيذها؛
- المعرفة التفصيلية والمتعددة الأوجه بالبلد الذي ستجري فيه الوساطة، من حيث تاريخه وثقافته واقتصاده وهياكله الاجتماعية؛
- فهم دوافع ومصالح الجهات الفاعلة التي ستجري معها الوساطة، وكذلك نقاط قوتها وضعفها؛ وبعبارة أخرى، الوعي بالتضاريس السياسية للوضع فيما يتعلق بما يلي:
  - الجهات الفاعلة الوطنية التي تمتلك القدرة على وقف الحرب أو إشعال فتيلها من جديد، ومصادر دعمها اللوجستي والمالي؛
  - أولئك الذين تمثلهم بالفعل الجهات الفاعلة المعروفة؛
  - القوى غير المرئية التي تشكِّل جزءا من النزاع؛
  - الجهات الفاعلة المتباعدة مؤقتا عن النزاع لكنها تحتفظ مع ذلك بقوة كافية لعرقلة العملية؛

- عناصر المجتمع الدولي المنخرطة، من قبيل بلدان الجوار، والجهات الفاعلة الإقليمية، وقوى الأمر الواقع؛
- الجهات المؤثرة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، التي لم تحسم مواقفها بعد، سواء مع مشاركة الوسيط أو ضدها؛
- التواضع: رغم أهمية الدروس المستفادة من نزاعات أخرى، فإن جميع التراعات ليست متماثلة. ومن المهم إجراء اتصالات بالأشخاص العاديين، وفهم احتياجاتهم، والتحقق من آرائهم دون الاعتماد فقط على الإعلانات والتقارير الرسمية، والتعلُّم من واقع البلد عن طريق مواطنيه.

وإلى جانب هذه السمات العامة، ينبغي للوسيط في نزاع دولي (سواء أكان فردا أو منظمة أو مجموعة أو دولة) أن يمتلك، دون تباهٍ، معرفة شاملة بالإطار الدولي السياسي والقانوني، وينبغي بالطبع أن يكون ملما عن كثب بأبعاد كل نزاع قائم. وفي هذا الصدد، وإلى جانب البيانات الموضوعية، ينبغي للوسيط استيعاب وجهات النظر الذاتية لجميع أطراف التراع، إذ أن هذه الرؤى تحدِّد مواقف تلك الأطراف ليس فقط إزاء المشكلات الأساسية ولكن أيضا بشأن تفاصيل حاسمة (مثلما هو حال المنازعات المنصبة حصرا على المصطلحات أو دلالات الألفاظ) يمكنها، لأنها قد تبدو تافهة أو غير هامة، أن تغيب عن نظر الوسيط غير المتمرس وبالتالي تهدد العملية ككل. وينبغي أن تشمل المعرفة المطلوبة للوسيط في مجال العلاقات الدولية فهما ثقافيا صلبا واستيعابا للتفاعل بين الثقافات يتيح له تمييز دلالات الرموز الثقافية التي تستخدمها الأطراف، ومن ثم الاستفادة إلى الحد الأقصى من الإمكانات وتجنُّب أشكال سوء الفهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي للوسيط أيضا امتلاك موارد بشرية ومادية كافية فضلا عن الصلات الخارجية والدعم الخارجي لضمان تمتع العملية بالبروز والزخم الدوليين المطلوبين.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

لكي تتسم عملية الوساطة بالفعالية، وبفرض توفر القبول الشكلي على الأقل بالوساطة والوسيط من قِبل الأطراف، ينبغي مراعاة عنصرين.

بناء الحوار

ينبغي للأطراف، بصحبة الوسيط، وضع قواعد أساسية في بداية العملية التي ينبغي على أساسها اتخاذ القرار بشأن ما يلي:

- سرية عملية الوساطة: هل ينبغي للوساطة أن تكون سرية؟ أو شبه سرية؟ وما هو النهج الذي ينبغي اتخاذه إزاء وسائط الإعلام والأطراف الثالثة؟؛
- موقع الوساطة: هل ينبغي أن تجري داخل البلد أم خارجه، أم في مكان آمن، أم في الريف، أم في منتجع، وما إلى ذلك؟؛
- الشكل: هل ينبغي للأطراف التفاوض بشكل غير رسمي، عن طريق المفاوضات الجارية في جلسات عامة، أو في أفرقة عاملة، أو في إطار اجتماع القادة وجها لوجه، أو من خلال الوساطة مع الأطراف في جلسات منفصلة، وما إلى ذلك؟؛
- إرساء القواعد: هل ينبغي للوسيط وضع قواعد الوساطة؟ هل يجري التفاوض عليها مسبقا من قِبل الأطراف داخل إطار اتفاقات مبرمة قبل الوساطة؟ هل يجري التفاوض عليها من قبل الأطراف في جلسات عامة، أو عن طريق أفرقة عمل؟ هل تتفاوض عليها الأطراف على أساس اقتراحات من الوسطاء؟ أم أنه لا توجد قواعد موضوعة؟؛
- وتيرة الوساطة: ثمة إمكانيات عدة، تتراوح بين عقد جولة واحدة وبين تحديد فترات محددة بين جولات الوساطة قد تتنوع حسب العملية والسياق؛
- جدول الأعمال: كيف يوضع جدول الأعمال؟ هل تتفاوض عليه الأطراف، أم يضعه الوسيط، أم أنه لا يوجد جدول أعمال؟؛
- ترتيب الوساطة: هل تبدأ الوساطة مع وقف الأعمال العدائية؟ هل يجب تناول جميع الموضوعات في جلسات منفصلة بينما تجتمع الأفرقة العاملة بالتوازي، أم هل يقام أولا إطار عمل ثم يجري تحديد الموضوعات لاحقا؟؛
- الآجال الزمنية: هل ينبغي تحديد آجال زمنية أم لا؟ وإن كانت الإجابة بنعم، من يقررها – الوسيط، أم الأطراف، أم البلدان المساهمة؟؛
- اتخاذ القرار: كيف تتوصل الأطراف إلى اتفاق؟ عن طريق مبدأ ”لا شيء متفق عليه إلى حين الاتفاق على كل شيء“؟ أم هل ينبغي التفاوض على الاتفاقات واحدا واحدا؟ وفي حالة وجود جهات فاعلة متعددة، هل ينبغي اعتماد الاتفاقات عن طريق توافق كاف للآراء أم بالأغلبية، أم الإجماع؟.

من المهم أن يجري التفاوض على كلٍ من النقاط الواردة أعلاه والبت فيها قبل بدء عملية الوساطة من أجل كفالة أن تكون المقدمات واضحة لجميع المعنيين، أو أن يُختار ترك

العملية مفتوحة. ومن المهم أن تتخذ الأطراف قرارات مستنيرة، مع امتلاكها لفكرة واضحة عن آثار تلك القرارات بحيث يتسنى لها اختيار عملية الوساطة الأفضل خدمةً لمصالحها.

دور الوسيط

يضطلع الوسيط بدور جوهري في عملية الوساطة. ومن ثم، يجب اتخاذ عدة قرارات:

- الولاية والأهداف: من يأذن بانخراط الوسيط؟ وما هي الأهداف الشاملة لعملية الوساطة ومن يحددها؟؛
- فريق الوساطة: فيما يتعلق ببنية فريق الوساطة، هل يمكن للوسطاء اختيار أفرقتهم؟ أم هل ينبغي للوسيط القبول بالفريق المقترح من قِبل مؤسسة ما؟ وهل ينبغي للفريق أن يكون كبيرا أم صغيرا؟ وهل ينبغي ضم خبراء خارجيين إذا بدا أن عملية الوساطة تحتاج إليهم؟؛
- العلاقة بوسائط الإعلام: أي نوع من العلاقة ينبغي أن يقيمها الوسطاء و/أو الأطراف مع وسائط الإعلام؟؛
- متى ينبغي للوسيط التخلي عن العملية؟ قد تنشأ أسئلة بشأن تحديد مدى ما ينبغي للوسيط أن يتحلى به من مرونة، وحدود دوره، وما إذا كان ينبغي إنهاء الوساطة حينما يُرتأى أن العملية يجري التحايل عليها أو أن تقدما لم يحدث؛
- السرية: يضمن ذلك أن ما يتم الكشف عنه أثناء العملية لن تكون له عواقب أو آثار عامة على أيٍ من الأطراف؛
- الدعم الاقتصادي: ينبغي ضمان توفر الموارد الضرورية؛
- مشروعية الوسيط: يجب أن تقر جميع الأطراف بذلك؛
- تحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها، والتي ينبغي بلوغها بشكل يرضي جميع الأطراف، إلى جانب المرونة أثناء مختلف مراحل الوساطة.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين الأطراف الثالثة المنخرطة في عملية الوساطة؟

تُعد مشاركة أطراف ثالثة قضية رئيسية من شأنها تحديد هيكل عملية الوساطة. ورغم أن هذا القرار ينبغي أن يكون في يد الأطراف بالكامل، فإن الوسطاء يمكنهم وينبغي

لهم تقديم بعض الاقتراحات في هذا الصدد، مثل إنشاء منتديات موازية، والعمل مع رعاة عملية الوساطة على تشجيع مشاركة أوسع، وما إلى ذلك.

والسؤال الذي نحتاج إلى طرحه على أنفسنا هو كما يلي: من ينبغي له المشاركة في مفاوضات السلام الجارية كجزء من جهد الوساطة؟ هل هي جميع الأطراف المنخرطة التي تمتلك سلطة صنع القرار؟ هل هي أطراف النزاع فقط ولكن مع وفود أوسع تشمل أعضاء في المجتمع المدني؟ هل هي أطراف النزاع ولكن بالتشاور مع المجتمع المدني؟ هل ينطوي ذلك فقط وحصريا على قادة أهم الأطراف؟ إذ من شأن اختيار نهج أو آخر أن يكون جوهريا بالنسبة إلى عملية الوساطة.

وتتمثل مسألة مهمة أخرى في البلدان المجاورة، وجماعات الضغط، والمنظمات الدولية. كيف ينبغي للوسيط التعامل مع القوى الإقليمية؟ هل ينبغي للوسطاء أيضا إشراك المجموعات الدولية المهتمة بالعملية؟ وإذا انخرطت هذه المجموعات أيضا، فإنها يمكن أن تقوم بأي من الأمرين التاليين:

- تكوين مجموعة من الأصدقاء كمراقبين للعملية؛
- تكوين مجموعة من الأصدقاء يجري إحاطتها علما بانتظام ولكن لا تُمنح مقعدا على طاولة المفاوضات.

وتُعد الشؤون الجنسانية موضوعا بالغ الأهمية لا ينبغي إهماله في مفاوضات السلام؛ وينبغي للوسيط التأكد من مراعاتها من قِبل جميع الأطراف. فكيف إذن ينبغي التعامل مع القضايا الجنسانية في مفاوضات السلام؟ في مثل هذه الحالات، يمكن للوسيط القيام بما يلي:

- استخدام نظام للحصص يشجع مشاركة النساء كأعضاء في الوفود؛
- الإيعاز بأنه ينبغي أن تشارك النساء في الوفود؛
- عدم قول أي شيء لكن كفالة معالجة المسائل الجنسانية أثناء المفاوضات؛
- تنظيم شكل يتيح إشراك النساء عند مناقشة المسائل الجنسانية.

السرية

تتيح السرية أساسا مستقرا للعمل من شأنه تحسين العلاقة بين جميع الأطراف المشاركة في عملية الوساطة. وينبغي مناقشة المسألة بعمق في بداية العملية بحيث تكون واضحة لجميع الأطراف المشاركة. وينبغي أن تكون السرية والثقة متبادلين بين جميع

الأطراف، كما ينبغي تقويتهما على مدار العملية من أجل جعل الوساطة مثمرة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في الحالات التي يكون فيها التراع قد نشأ عن غياب الثقة.

وعلاوة على ذلك، تتمثل صفة أساسية أخرى في أي عملية وساطة في عدم تحيز الوسيط. وتظهر هذه السمة في موقف الوسيط وسلوكه إزاء الأطراف. وتنبغي الإشارة إلى أن الوسيط تُنتظر منه درجة عالية من عدم التحيز؛ وبعبارة أخرى، ينبغي له عدم إظهار المحاباة لأي طرف والاحتفاظ بالحياد إزاء أي نتيجة يجري التوصل إليها. وينبغي للوسيط المحدد الذي يقع عليه الاختيار أن يوحي بالثقة بين الأطراف، إذ أن الوسطاء كثيرا ما يكونون الوحيدين الحائزين على الثقة في صفوف أطراف متعادية ليس لديها في البداية سوى الارتياب المتبادل.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

تقول النظرية السائدة إن نجاح معاهدة السلام يقتضي أن تتولى صياغتها الأطراف المعنية، وأن تحدد بوضوح الكسب العائد على كل طرف من الاتفاقات المبرمة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمعاهدة الناجحة أيضا أن تُنتج ما يلي:

- شعور بملكية الاتفاق، بحيث تشعر جميع الأطراف أنه ملكٌ لها وتتبناه؛
- الوعي بالعملية؛
- الاعتراف المتبادل والاحترام بين الأطراف؛
- الالتزام بالعملية؛
- فهم عمليات الحداد؛
- ترتيب واضح للوقائع ووضعها في سياقها الصحيح.

عمليا، وبفضل الخبرات والدروس المستفادة من عمليات الوساطة السابقة، والتي لم تفضِ كلها إلى الاتفاق، فإننا نعرف أنه من الصعب اعتبار اتفاق سلام ناجحا بنسبة ١٠٠ في المائة؛ وكثيرا ما يحدث أن نزاعا بدا أنه قد وجد حلا يواصل تطوره متخذا شكلا جديدا. وفي حالات كثيرة، لا يجري أبدا ببساطة تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف بسبب ظروف تطرأ بعد إتمام عملية الوساطة.

ولهذا السبب نستطيع الحديث فقط عن الدروس المستفادة، والتي ربما تعلمنا العمل بطريقة مختلفة في عمليات الوساطة في المستقبل. لكن حتى حينئذ، قد لا تكون تلك العمليات ناجحة بنسبة ١٠٠ في المائة.

وهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تقوض الوساطة نحو إبرام اتفاق سلام ناجح.

السياق

- ينبغي أن تكون التراعات قد نضجت للحل؛ وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون الأطراف قد وصلت إلى طريق مسدود لا تلوح فيه آفاق النصر، وأن تعتقد أن الوساطة تمثل استراتيجية خروج معقولة؛
- ومن الحيوي أن يكون هناك توازن قوى حقيقي بين الأطراف. فالوساطة تكون أكثر فعالية حينما تكون الأطراف على قدم المساواة؛
- ويجب أن تتوفر للقادة الذين يشاركون في عملية الوساطة مشروعية حقيقية، كما يجب أن تكون الأطراف و/أو الفصائل التي تمثلها متحدة وأن تقبل بهؤلاء القادة.

الوسطاء

إلى جانب الصفات المذكورة من قبل، ينبغي للوسيط ما يلي:

- الاستخدام المحدود للترغيب والترهيب. فالاستخدام المفرط للإجراءات القسرية أو العقابية من قِبل الوسيط قد تقوض قدرته على بناء عملية تتسم بالمصداقية والسلاسة. وينبغي أن تكون إجراءات الترغيب والترهيب أداة لأطراف أخرى أو لـ ''أصدقاء'' العملية؛
- أن يكون قادرا على الاضطلاع بنطاق من الوظائف، تشمل قيادة العملية، وتوفير المعرفة والخبرة، وتقديم الدعم، واستضافة إحدى مجموعات الأصدقاء أو المشاركة فيها، وإعداد الميزانيات، وما إلى ذلك؛
- أن يكون مستعدا للانسحاب وراغبا فيه عند الضرورة.

وعلاوة على ذلك، أظهرت الخبرة أنه سيكون من الخطأ، في التحليل الأخير، التركيز أو التشديد على عدم انحياز الوسيط أو حياده. فالأطراف لا تقبل بالوسيط لحياده بقدر ما تقبل به بسبب قدرته على التأثير في مصالحها أو حماية أو توسيع تلك المصالح.

عملية الوساطة

- الدور الرئيسي للوسيط هو تعريف العملية والدفاع عنها، لا تحديد مضمونها؛

- يجب أن يكون الوسيط مستعدا لمستوى عالٍ من التعقيد. فأطراف النزاع قد تُتهم اليوم بالافتقار إلى الرؤية الاجتماعية؛
- عمليات الوساطة بطبيعتها غير منظمة. وهي لا تتحرك في خط مستقيم، بل تتقدم وتتقهقر. إنها عمليات بالغة المرونة تتطلب ممن يشاركون فيها التكيُّف مع تعقيد وتطور النزاعات المعنية؛
- ينبغي لعمليات الوساطة ألا تحاول حل النزاع بسرعة أكثر مما ينبغي؛ فحل النزاعات ليس بالأمر السهل أو السريع؛
- ينبغي ألا يوجد تركيز مفرط على الاتفاقات ذاتها. فالتواضع والحذر مطلوبتان في تلك الأوقات.

الاتفاقات

- ينبغي تجنب الغموض والالتباس في الاتفاقات. فالدقة والوضوح يثمران فعالية كبيرة؛
- يجب أن تتولى الأطراف ملكية الاتفاقات. وينبغي أن تشعر بأنها مسؤولة عن تنفيذها وأن تلتزم بها بنية حسنة بالطبع؛
- ينبغي للاتفاقات أن تكون قابلة للتنفيذ، وهو ما يعني أن المنطق السليم يجب أن يسود.

دعم الوساطة

- من الضروري تعيين رئيس لبعثة الوساطة؛
- يجب أن يكون هناك تنسيق بين الوسطاء؛
- تكتسب ''مجموعات الأصدقاء'' أهمية متزايدة، وتتنامى أعدادها (كانت هناك ٣٦ من هذه المجموعات في عام ٢٠٠٦). وينبغي أن تكون المجموعات صغيرة، بحيث لا يزيد عدد أعضاء البعثة الواحدة عن أربعة أو خمسة، وينبغي أن تضم الدول التي لها أوجه تقارب مع البلد المعني بالنزاع؛
- لهياكل الدعم المهنية أهمية في المساعدة في بناء القدرات، والتدريب، والبحوث، وإدارة المعلومات، وتطوير شبكات الدعم.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

تتضمن جهود الوساطة عمليات والتزامات وقيما. وبوصفها عمليات، تكون هذه الجهود فعالة ومفيدة كشكل من أشكال تعلُّم المهارات الضرورية لإدارة النزاعات، وتساعد في إزالة سوء الفهم المحيط بالنزاعات التي يُنظر إليها سلبيا فقط على أنها كثيرا ما تستعصي على الحل، وكذلك تدفع جهود الوساطة الأطراف نحو البحث عن حل تفاوضي حينما تطمئن الأطراف إلى أن أولئك الذين يقودون الوساطة هم أيضا ضامنون للعملية وأنه لا يوجد تحايل. وبوصفها التزامات، فإنها تتضمن آليات بناء السلام وتفك جمود حالات وصلت إلى طريق مسدود. أما قيم الاحترام والقبول التي تنطوي عليها عمليات الوساطة فهي تُقوِّي تأكيد الذات والاعتراف بالآخر والمشروعية.

ويمكن فهم التوقيع على اتفاق سلام بأنه إنهاء لعملية، لكنه أيضا يبدأ عملية أخرى ينصب تركيزها على تعزيز السلام. وفي بعض الأوقات قد تكون آفاق هذا التعزيز محفوفة بالخطر: ولا يعني هذا أنه ينبغي لجهود الوساطة أن تتراجع، بل يجب على العكس أن تُكثَّف وتقوى. وفي مثل هذه الحالات، تحتاج الوساطة إلى التكيف مع مرحلة جديدة في العملية يكون هدفها هو جلب الأطراف نحو الاتفاق على كيفية تفسير وتنفيذ الشروط التي اتفقت عليها.

ويمكن أن يجري تنفيذ الاتفاقات بطريقة مبرمجة تتضمن مراحل مختلفة، وهي مراحل يمكن بدورها أن تخضع للوساطة، مما يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف متى توصلت إلى حل للمسائل الأساسية وتجاوزت العقبات الرئيسية التي أفرزت النزاع. ولا يمكن أن تستعاد الثقة بين عشية وضحاها، ولكن الخطوات الصغيرة يمكن أن تفضي إلى الحل. ويمكن أيضا أن يؤدي ترك بعض المسائل لوقت لاحق إلى الحد من بعض التوترات في عملية التفاوض، مع إعطاء الأطراف شعور أكبر بالأمن يتيح لها، في الوقت المناسب وبالوتيرة الملائمة، التحرك نحو إيجاد حل حاسم للنزاع.

وتصبح مزايا جهود الوساطة المتواصلة جلية حينما تحول دون التصعيد في نزاعات قابلة للحل بيسر نتيجة لسوء تفسير للاتفاقات يؤدي بالأطراف إلى نسيان المصدر الحقيقي للنزاع.

وأخيرا، فإن عنصرا هاما في مرحلة تعزيز السلام يتمثل في ضرورة وجود آلية إنفاذ واضحة، مثاليا من خلال التحكيم، لحل أي منازعات قد تنشأ عند تفسير الاتفاق وتنفيذه. ويُفضَّل أن يُنص على هذه الآلية في اتفاق السلام ذاته.

السويد

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

(أ) ينبغي للوسيط أن يعمل باعتباره حفَّازا للعملية، ويجب أيضا أن يفهم حقيقة النزاع وما هي دوافع الأطراف. وينبغي أن يكون الوسطاء مرنين خلال العملية برمتها، ومدركين للديناميات المتغيرة باستمرار، وملتزمين باكتساب ثقة أصحاب المصلحة والحفاظ عليها. وعندما تنشأ الفرص والإمكانيات، يجب على الوسيط أن يتصرف بسرعة وبشكل متميز؛

(ب) لذلك يحتاج الوسيط الناجح إلى مجموعة واسعة النطاق من المهارات والصفات الشخصية، أي مهارات الاتصال، والصبر، والحياد والموضوعية، والاحترام، والمرونة، والتعاطف، والقدرة على التحكم في ذاته.

(ج) إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون لدى الوسيط معرفة عميقة بالثقافة التي يجري فيها النزاع وأن يفهم الخلفيات المختلفة للأطراف.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

(أ) تختلف الوساطة حسب كل حالة بعينها. وتتحدد عملية الوساطة الفعالة حسب الحالة، ويجب أن تكون مرنة وتتكيف مع الديناميات المتغيرة للنزاع في لحظة معينة؛

(ب) من الأهمية بمكان أن يظل زمام العملية في أيدي الأطراف المتنازعة، وليس مع الوسيط؛ ولكن من المهم أيضا أن يحافظ الوسيط على دوره ومسؤوليته؛

(ج) نظرا لتعقيد دورة النزاع، قد يكون من الضروري اتباع عدة مسارات للوساطة. وربما يتطلب ذلك بدوره وسطاء لديهم مهارات مختلفة ومستويات متفاوتة من الأقدمية (على سبيل المثال: رئيس سابق، أو ممثل خاص للأمين العام)، كما يتطلب أيضا وسطاء مختلفين في عملية الوساطة نفسها. وعلاوة على ذلك، قد تحدث حالات يمكن فيها للمنظمات غير الحكومية أن تضيف قيمة إلى هذه العملية، على سبيل المثال عن طريق المساعدة في تدابير بناء الثقة. ولكن من الضروري عندما يشترك في الوساطة وسطاء مختلفون، أن يعملوا جميعا بطريقة منسقة، وعندما يكون الوسيط تابعا للأمم المتحدة فيجب ضمان أن يتم العمل بموجب توجيهاته؛

(د) في عملية اختيار الوسطاء، ينبغي النظر في التفكير ''خارج السياق المعتاد''. وليس من الأمور الفعالة دائما استخدام نفس الشخصيات رفيعة المستوى في جميع جهود الوساطة؛

(هـ) هناك حاجة إلى نقطة دخول أو ''منفذ'' لكي يقوم الوسيط من خلالها بتحديد المصالح المشتركة للأطراف فيما خلا النزاع، يمكن أن تستخدم كنقطة انطلاق في جهود الوساطة؛

(و) يجب بناء القدرات لدى الأطراف. وعندما يكون أحد الأطراف محروما حرمانا شديدا من حيث القدرة، فإن من الصعب جدا على جميع الجهات الفاعلة المضي قدما؛

(ز) ينبغي أن تكون العملية شاملة للجميع، في محاولة لاستمالة المخربين المحتملين، وللحصول على فهم واسع للوضع وتهيئة الظروف لأقصى قدر من المشاركة؛

(ح) من المهم إيقاف عملية الوساطة، على فترات منتظمة، وعقد اجتماعات بشكل منفصل مع الأطراف لتحديد ما إذا كان يجري تحقيق المصالح وتلبية المطالب، ولتوطيد التقدم المحرز؛

(ط) يجب أن يجعل الوسيط الأطراف على بينة من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، مثل احترام حقوق الإنسان. وينبغي للوسطاء أيضا تعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات عمليات الوساطة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن؛

(ي) ينبغي أن يُقدَّم للوسيط تدريب قبل البعثة، فضلا عن دعم جهود الوساطة والحصول على الخبرة التقنية والمواضيعية خلال سير جهود الوساطة. وينبغي أن يتصرف الوسطاء على نحو مستقل ودون أي اعتبار للمصالح المحتملة للمنظمة التي عينتهم. وينبغي أن يتمتع الوسطاء بحرية التصرف وبولايات للتفاوض مع مجموعة واسعة من الفئات. ومن المسائل الجوهرية إشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة؛

(ك) تجنب ''الحلول السريعة''، حيث أن عدم التوصل إلى حل غالبا ما يكون أفضل من الحل السيء.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

(أ) جميع الأطراف الثالثة لديها مصالحها الخاصة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؛

(ب) ينبغي أن تشارك المرأة مشاركة نشطة في جميع جوانب الوساطة. ويوفر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة ممتازة، ولكن في واقع الأمر مازال إشراك المرأة متدنيا على نحو لافت للنظر؛

(ج) الطرف الذي يسيطر على الموارد يتحكم في العملية أيضا. وينبغي على الأمم المتحدة تنسيق الموارد التي توجد تحت رقابتها على نحو أكثر فعالية، حتى لو دعا ذلك إلى السماح للجهات الفاعلة بأن تتحرك بشكل مستقل؛

(د) التنسيق وتبادل المعلومات (إلى أقصى حد ممكن)، والاعتراف بالمزايا النسبية لكل جهة؛ وحساب/تمييز متى تكون إحدى ''الجهات الفاعلة'' أكثر ملاءمة من غيرها للعمل كوسيط أو مُيسر للحوار؛

(هـ) ينبغي للوسطاء الذين يعملون في مسارات مختلفة أن يكونوا على اتصال بعضهم مع بعض لإيجاد اتساق عام في إطار جهود الوساطة. وينبغي للجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والمحلية أن تمسك بزمام العمليات وأن تتحمل مسؤولية إنشاء الهياكل. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الهامة للمنظمات الدولية العاملة في مجال الوساطة في التراعات هو دعم الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية لتحديد أوجه التآزر من خلال التعاون؛

(و) يجب مقاومة إغراء المشاركة في الأنشطة والبرامج التي يدفعها العرض أو الجهات المانحة، وليست لها دوافع محلية؛

(ز) يمكن لمجموعات الاتصال بشأن التراعات المختلفة أن تقوم بدور هام عندما يتعلق الأمر بالتنسيق الشامل لمبادرات الوساطة المختلفة.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

(أ) إمساك الأطراف المعنية بزمامه. يجب ألا يتبع أي من الجهات الفاعلة اتفاق سلام مفروضا عليه؛

(ب) المتابعة الفعالة. يجب مناقشة ذلك في المراحل الأولية حيث أن معظم أصحاب المصلحة لن يكونوا على استعداد لمناقشة المخاطر المستقبلية عندما يكون الاتفاق قريب المنال؛

(ج) وضع حلول واسعة النطاق تراعي مصالح واحتياجات جميع أصحاب المصلحة في النزاع. من المهم أن نضع في اعتبارنا أن المفاوضات وجهود الوساطة تقوم بها في المقام الأول نخبة تضع في اعتبارها مصالحها الخاصة؛

(د) ينبغي أن يعالج اتفاق السلام الدائم المفاضلات بين الإفلات من العقاب وبين المساءلة. ولا بد من التوصل إلى توازن بين اتفاق السلام وآليات المتابعة للجرائم التي ارتكبت خلال النزاع. ويمكن للجان الحقيقة والمصالحة أن تكون مفيدة؛

(هـ) ينبغي أن ينظر أصحاب المصلحة الرئيسيون إلى اتفاق السلام بوصفه التزاما طويل الأمد بتسوية النزاع وبالسلام؛

(و) يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إدراج مجموعة واسعة من وجهات النظر من أجل ضمان إدراج التجارب والأصوات المهمة. وينبغي ضمان وجود الخبرات الفنية والقانونية المتاحة للصياغة.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

(أ) استمرار وجود الوسيط سيساعد الأطراف على الاشتراك في تنفيذ ومتابعة اتفاق السلام، ومواصلة الالتزام به؛

(ب) غالبا ما يعمل الوسطاء كمنبهين إلى الواقع، وعند وجود وسيط يتسم بالحس النقدي، فإن النتيجة غالبا ما تكون أكثر واقعية واستدامة؛

(ج) الوساطة المستمرة ستحافظ على وجود دولي في عملية السلام، إلى جانب توفير نظرة ثاقبة للنزاع، مما قد يوفر فرصا للإنذار المبكر، ويُحدث كذلك تأثيرا إيجابيا على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(د) تكون للوسطاء المحليين والمنظمات غير الحكومية المحلية في كثير من الأحيان صلات قيِّمة وقدرة على التعرف على المنطلقات اللازمة لإشراك الأطراف المتنازعة في حوار مستمر؛

(هـ) متابعة جهود الوساطة أمر حيوي. ويحتاج الوسطاء الذين يأتون من الخارج إلى تقديم الدعم إلى الوسطاء المحليين وتعزيز القدرات المحلية لتهيئة الظروف لإقامة حوار ووساطة متواصلين بعد رحيل الوسطاء الخارجيين.

سويسرا

[الأصل: بالإنكليزية]

ترحب سويسرا بالنهج القائم على المشاركة الذي يتوخاه الأمين العام، وتقدر أن الدول الأعضاء قد أتيحت لها الفرصة لتقديم مساهمات للمناقشة بشأن التوجيه في هذه المرحلة المبكرة.

ونحن نؤيد الرأي القائل بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تبني التوجيهات على تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)، وعلى المبادئ الواردة في القرار ٦٥/٢٨٣. وينبغي أن تهدف التوجيهات إلى أهداف طموحة، وأن تقدَّم مباشرة لا إلى الوسطاء وأفرقتهم وأية مؤسسات أو أشخاص مشاركين في الوساطة فقط، ولكن إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أيضا. وينبغي توخي أن تكون التوجيهات مدونة لقواعد السلوك للوسطاء، وأن تشمل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالجوانب التقنية. وباختصار، ينبغي للتوجيهات أن تساهم في إضفاء الطابع المهني على الوساطة.

وعلى وجه الخصوص، ترحب سويسرا بإدراج حق الوسطاء في التحدث مع جميع الأطراف التي على استعداد للحديث والتي تبدي اهتماما بالمفاوضات، مع تحفظ يتمثل في أن جميع العناصر الفاعلة يجب أن تمتثل بدقة لالتزاماتها ذات الصلة بموجب القانون الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي أن تؤكد التوجيهات على أن أي وسيط لا يمكن أن يدعم أو يقبل أي شكل من أشكال العفو عن مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن الطبيعة الحساسة لكثير من مفاوضات السلام تتطلب درجة عالية من السرية، فإن سويسرا تشير إلى أن عمليات التفاوض ينبغي أن تكون شفافة بقدر الإمكان من أجل الحصول على دعم الفئات المعنية وبناء الثقة بين الأطراف المنخرطة في النزاع.

وأخيرا، يجب أن تشير التوجيهات إلى كيفية إشراك المرأة في أفرقة الوساطة وكيفية التعامل مع القضايا الجنسانية. وينبغي على الأقل أن نضمن اتخاذ الإجراءات الاستراتيجية المستمرة لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مستويات عمليات الوساطة على

نحو ما أكده الأمين العام في خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (انظر الوثيقة S/2010/466 - A/65/354)، وفي القرار ٦٥/٢٨٣.

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

يصف تقرير الأمين العام بشأن تعزيز الوساطة (S/2009/189) في الفقرة ١٥ السمات والخصائص التي لا غنى عنها للوسيط الجيد. و أهم صفة للوسيط هي حياده. وعلاوة على ذلك، فإن الوسيط الجيد لا بد أن تكون له شخصية قوية وسلطة، والأهم من ذلك أنه يجب أن يكون مقبولا من الأطراف، ومن فريقه. ويجب أن يكون متحدثا ممتازا ولديه القدرة على الإنصات وفهم أطراف النزاع والتكيف وفقا لذلك. وينبغي أن تشدد التوجيهات على أن الوسطاء الجيدين لا ينبغي أن يفرضوا حلولهم في أي نزاع، ولكن يجب أن يكفلوا أن تمسك الأطراف بزمام أي اتفاق. وعلاوة على ذلك، ينبغي لفريق الوساطة أن يكون لديه فهم عميق للنزاع الذي يعالجه، ويجب أن يكفل أن الوسيط على علم بجميع التطورات ذات الصلة. وبدون معرفة عميقة بالسياق وبمختلف الأطراف المعنية، لن يكون فريق الوساطة قادرا على الاستجابة للحساسيات الخاصة، وسيكون من المرجح أن يغفل عن فرص للتوصل إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة الفعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

يجب أن تستند الوساطة الفعالة لمفاوضات السلام على تكليف من الأطراف (الرئيسية) في أي نزاع، على الرغم من أن المحادثات بشأن المحادثات تبدأ في المعتاد بدون تكليف من جميع الأطراف. وقد يكون التكليف رسميا أو غير رسمي، ولكنه يجب أن يعبر عن إرادة الأطراف للشروع في مفاوضات وإيجاد حلول سلمية للنزاع. وينبغي أن يكون أي طرف ثالث واقعيا وأن يدعم الحلول القابلة للتنفيذ.

وتحتاج عملية السلام إلى دعم من جميع الجهات المعنية ذات الصلة (الإدراج الرأسي). ويجب التشاور معها خلال مرحلة تصميم العملية من أجل ضمان مراعاة شواغلها واحتياجاتها في مرحلة مبكرة. وأفضل وسيلة لتأمين مشاركة واسعة هي نظام يتألف من عمليات متوازية في مسارات ومستويات مختلفة، يضمن أن تصب توصيات المجتمع المدني في العملية الرئيسية. وسوف تكون المشاركة واسعة النطاق أكثر أهمية في مرحلة التنفيذ، حيث ينبغي للجهات الفاعلة الوطنية القيام بدور نشط في عملية ديمقراطية.

ويجب أن تلقى عملية الوساطة تأييدا من دول أو منظمات مستعدة لتقديم كل ما يلزم من الدعم المالي واللوجستي والسياسي في اللحظات الحاسمة.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

أكثر العناصر أهمية للتعاون الفعال هو أن يكون لدى جميع الأطراف الثالثة فهم مشترك لما ينبغي القيام به في الوساطة. والتنسيق الفعال لعمليات الوساطة أمر ضروري، وبصفة عامة، من المنطقي أن يفوض التعاون بين الأطراف الثالثة إلى الوسيط الرئيسي وفريقه. وتعد الأمم المتحدة، بسمعتها وشرعيتها العالميتين، في وضع ممتاز يمكنها من توفير هذه القيادة أو تفويضها لمنظمة إقليمية أخرى، نظرا لطابعها التمثيلي، إلى جانب دورها البارز في مجال الوساطة. وينبغي ألا يُفهم التنسيق على أنه عملية رسمية لاتخاذ القرارات، بل بوصفه وسيلة لتوزيع المعلومات ومنع الازدواجية في الجهود، وكذلك تجنب المنافسة المؤدية إلى نتائج عكسية بين الجهات الفاعلة في الوساطة.

ولذلك ينبغي أن يشير الأمين العام إلى الكيفية التي يعتزم بها ضمان تنسيق عمليات السلام والوساطة بين جميع الجهات الدولية الفاعلة، وهو الجهة التي تعد في أفضل وضع لإصدار المبادئ التوجيهية بشأن التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف الثالثة. وعلاوة على ذلك، فإن سويسرا ترحب بنص يحث جميع الوسطاء - سواء كانوا يعملون في الأمم المتحدة أم لا - على الاستفادة من الأمم المتحدة ووحدة دعم الوساطة بها، بوصفها منبرا لتبادل وتلقي المعلومات عن أنشطة الوساطة الجارية. وبالمثل، ينبغي للأمين العام أن يشير في المبادئ التوجيهية إلى كيفية ضمان وجود تقسيم فعال للعمل والشراكة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال الوساطة. وأخيرا، ينبغي للأمم المتحدة ضمان عدم إقامة أي هياكل موازية تعرض عمليات الوساطة الجارية للخطر.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

أهم تلك العناصر: أن يكون مضمون أي اتفاق واقعيا وقابلا للتنفيذ وتقبله الأطراف.

ولكل اتفاق سلام طابعه الخاص، الذي يعتمد على السياق وعلى مصالح أطراف النزاع. ولذلك، فإننا لا نستطيع تحديد المواضيع التي يجب أن تدرج في أي اتفاق، باستثناء الأمن: ولا بد لأي بلد يخرج من نزاع عنيف أن يواجه حالة فورية صعبة من ناحية الأمن.

وفي المرحلة الأولى، ينبغي أن يحدد اتفاق السلام كيفية توفير الأمن على المدى القصير من أجل حماية المدنيين وإعادة الحياة الطبيعية. وتعتمد تفاصيل هذه الأحكام الأمنية اعتمادا كبيرا على السياق، وربما تشمل جهات فاعلة خارجية يحترمها جميع الأطراف المتنازعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينطوي الاتفاق أيضا على بعض القرارات الأولية بشأن عملية إعادة هيكلة قطاع الأمن وإصلاحه.

وفي حالة وجود إرث من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، فمن الموصى به إبلاغ الأطراف في عملية المفاوضات في أسرع وقت ممكن بأن مسألة الإفلات من العقاب يمكن معالجتها من خلال سلسلة من التدابير المختلفة، مثل تقصي الحقائق والعدالة وجبر الضرر والإصلاحات المؤسسية، وليس فقط من خلال العدالة الجنائية. وقد شاركت سويسرا في صياغة مذكرة توجيهية بشأن ''التعامل مع الماضي في عمليات السلام'' لوحدة دعم الوساطة التي تعالج هذه القضايا المعقدة.

إن التراعات هي عمليات دينامية، وكثيرا ما تختفي أسبابها الجذرية وراء قضايا خلافية جديدة. ونظرا للطبيعة الدينامية للتراعات والمظالم والمرارة لدى الأطراف ومواقفها المتعارضة، فإن الاتفاقات الشاملة قد لا تكون بصفة عامة هي الحل النهائي للانقسامات القائمة في المجتمعات. وعلاوة على ذلك، فقد أثبتت التجربة أنه حتى أكثر الاتفاقات شمولا لا يمكن أن يحل جميع القضايا المتنازع عليها بين الأطراف المعنية. ولذلك، فإن الاتفاقات التي تعالج القضايا الأكثر إلحاحا بالغة الأهمية، ويجب أن ندرك أنها نقاط البداية في عملية أطول، وليست نتائج نهائية. ويتوقف نجاح أي اتفاق سلام على التزام الأطراف؛ وبالتالي، ينبغي دائما أن تتناول الاتفاقات القضايا التي تعرب عنها الأطراف (والمجتمع) وليست تلك التي تخص الوسطاء.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي لأي اتفاق ناجح أن يقتصر على القضايا الرئيسية للتراع الحالي وأن يترك المجال لعملية ديمقراطية لكي تعالج جميع القضايا الأقل إلحاحا. وينبغي تصميم العمليات والإجراءات لكي تعالج القضايا التي لم تحل في المرحلة التي تعقب التوقيع على اتفاق السلام، إذا كان ذلك ضروريا.

ويجب التفاوض على التنفيذ في إطار عملية التفاوض. ولذلك، فإن جميع الاتفاقات يجب أن تتضمن مؤسسات وعمليات قادرة على رصد التنفيذ وتسوية التراعات التي تنشأ خلال مرحلة التنفيذ.

وأخيرا، ينبغي لاتفاقات السلام أن تُعنى بالضمانات ووضع آلية مسبقا لإجراء التعديلات المحتملة.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

بناء على مشاركة سويسرا في تنفيذ اتفاقات السلام في نيبال والسودان، فهي تدرك أن الدعم المستمر والوساطة متعددة المسارات لهما أهمية حاسمة لنزع فتيل التوترات والتوصل إلى حلول لتحقيق سلام دائم. ولكن على النقيض من عملية التفاوض، فإن تنفيذ اتفاق السلام ومرحلة ما بعد الاتفاق ينبغي أن يجريا بقيادة وطنية. ويجب أن يكون الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الدولية والوسطاء متسما بالكتمان، ووراء الكواليس، وكلما كان ذلك ممكنا، يجب أن يمر عبر وسطاء وطنيين (من داخل الجهات المعنية). ولا ينبغي أن يُسمح لأطراف ثالثة بأن تملي تصميم التنفيذ أو أن تحدد وتيرة معالجة القضايا.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

بسبب تنوع وتعقيد النزاعات التي تحتاج إلى وساطة، لا توجد صيغة واحدة شاملة لعملية وساطة ناجحة. إلا أن ذلك لا يستبعد حقيقة وجود بعض المبادئ التوجيهية لكل عملية وساطة.

فأولاً وقبل كل شيء، تتطلب عملية الوساطة الناجحة إجراء تحليل دقيق للقضايا المطروحة، فضلا عن الفهم السليم للإطار الإقليمي الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية المصممة جيداً ذات الأهداف المحددة بوضوح - مع أنها ينبغي أن تتسم بمرونة كافية لمواجهة الظروف المتغيرة - تتسم بالأهمية لنجاح أي عملية وساطة.

كما يعد الطلب الذي يقدمه أحد الأطراف على الأقل و/أو الإعراب عن الاستعداد للعمل مع وساطة خارجية شرطاً أساسياً هاماً من أجل نجاح العملية. وبعبارة أخرى، تشكل الثقة عنصراً أساسياً في أي عملية وساطة.

وينبغي أيضاً أن يكون بوسع الوسطاء التواصل مع جميع أطراف النزاع وأن يظلوا محايدين. ومع ذلك يجب أن يسترشد الوسطاء ببعض القيم والمبادئ التي ينبغي عدم التفريط بها في أي ظرف كان. ويعد ذلك في غاية الأهمية عند التوفيق بين احتياجات السلام والعدالة.

وينبغي أن يحجم الوسطاء أيضا عن تقديم وعود كثيرة، أو الكشف عن معلومات كثيرة في وقت مبكر جداً، الأمر الذي يصبح جزءا من المشكلة في حد ذاته. وغالبا ما يستدعي ذلك أن تنطلق الوساطة في أجواء من التكتم واحترام سرية المحادثات.

وتبرز مسألة وثيقة الصلة عند وجود أكثر من طرف للوساطة. وبالفعل، فإن وجود محاولات وساطة متوازية تعلق أهمية قصوى على مسألتي التنسيق والقيادة.

١ - ما هي صفات الوسيط الجيد؟

يتباين دور الوسيط من تيسير الاتصال إلى التشجيع على التوصل إلى نتيجة محددة، أو أن يكون المشرف على الاتفاق أو الضامن له. وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون الوسطاء منصفين، لا للحفاظ على ثقة الأطراف فحسب، بل كذلك لتوجيه العملية للتوصل إلى حلّ طويل الأجل. ويجب أن يتسم الوسطاء أيضا بمرونة كافية للتكيّف مع الظروف المتغيرة. لكن يجب أن يكون بوسعهم التمسك بالقيم الأساسية لعملية الوساطة، لكي يتمكنوا من تحاشي المعايير المزدوجة الممكنة ومقاومة الضغط غير الضروري الذي تمارسه الأطراف المتنازعة.

ويجب أن يفهم الوسطاء الوضع بشكل جيد. لذلك، من المهم أن تتوفر لهم الوسائل اللازمة للحصول على معلومات موثوقة ودقيقة وحديثة عن الأوضاع التي يعملون فيها. ويجب أن يمتنعوا عن فرض أفكارهم، والتأكيد للأطراف بأن وجهات نظرهم ومواقفهم قد أخذت في الاعتبار. وينبغي كذلك أن يكون بوسع الوسيط اكتساب ثقة واحترام الأطراف.

والصبر والمثابرة فضيلتان هامتان يجب أن يتحلى بهما الوسيط الجيد، لأنه لا يمكن التوصل أحياناً إلى النتيجة المرغوبة إلا بعد القيام بمحاولات فاشلة عديدة. ويشكل الإبداع مفتاحاً مميزاً آخر يساعد على فتح أشدّ الحالات المعقدة والمواقف المتصلبة. ويجب أن يكون بمقدرة الوسطاء تفسير المواقف والأفكار بل حتى مشاعر الأطراف إلى لغة يتمكن الآخرون من فهمها أيضاً، والأمل بأن يتعاطفوا معها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون بمقدورهم أيضا الارتقاء فوق التفاصيل والنظر إلى الصورة الأكبر أو إظهارها.

٢ - ما هي السمات الرئيسية لعملية الوساطة فعالة، بما في ذلك سماتها خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ؟

لكي تكون عملية الوساطة فعالة، يجب أن تأخذ في الاعتبار طائفة واسعة من المتغيرات التي تؤثر على العملية، مثل خصائص النزاع، والجهات الفاعلة المعنية، والديناميات التي تتداخل فيها. وفي جميع الأحوال، توجد أربعة معايير أساسية في عملية الوساطة الناجحة، وهي:

- بناء الثقة بين الأطراف: يعد هذا الأمر ضرورياً لتهيئة بيئة تفضي إلى حلّ القضايا الصعبة.
- المضي في تنفيذ عملية يقوم أساسها على القيم: يعد هذا الأمر ضروريا بغية الحصول على التزام طويل الأجل بالتسوية من الأطراف.
- طرح رؤية واضحة للمستقبل: سيتيح ذلك إمكانية أن ترى الأطراف الصورة الكبيرة وأن تقدّر ثمار السلام.
- تزويد الوسيط بالأدوات الدبلوماسية اللازمة: سيوفر ذلك للوسيط القدرة على مواصلة العملية.

ومن المهم بالقدر نفسه أن تتمتع عملية الوساطة بالالتزام الحقيقي من جميع الأطراف، وذلك لأن الملكية المحلية تشكل المفتاح الرئيسي لنجاح أي وساطة. وينبغي للأطراف أن تدرك تماماً وأن تقدّر فوائد التوصل إلى تسوية سلمية، فضلا عن العواقب المحتملة إذا فشلت. ومن ناحية أخرى، ينبغي ألاّ تحاول عملية الوساطة الفعالة التقليل من حدة النزاع فحسب، بل عليها كذلك أن تعزز مجموعة جديدة من القيم المشتركة التي تتيح للأطراف تحقيق نجاح أكبر في إدارة العلاقة بينها في المستقبل.

وتعد السرية جانباً هاماً وأساسياً في عملية الوساطة، بل هي شرط لا غنى عنه لهذه العملية. وقد تمتد لتشمل مسائل مثل حدوث الوساطة، ومحتوى الوثائق والتصريحات المتبادلة خلال عملية الوساطة، والأسباب التي أدت إلى عدم نجاح محاولة الوساطة، والتفاصيل السرية لأي تسوية محتملة، وما إلى ذلك. وقد يؤدي انتهاك السرية خلال عملية الوساطة إلى زيادة تفاقم النزاع والحد من فرص نجاح أي محاولة للوساطة في المستقبل.

٣ - ما هي الاعتبارات الهامة للتعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة المشاركة في عملية الوساطة؟

لكي لا يتوصل أطراف النزاع إلى مفاضلة غير مفيدة بين الخيارات، تدعو الحاجة إلى إجراء تنسيق وتعاون سليمين بين الجهات الفاعلة المهتمة في كل خطوة في عملية الوساطة. ومن المهم أيضا توجيه رسائل متسقة للأطراف المتنازعة. وفي هذا السياق، فإن الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تشكل مبادئ توجيهية للتنسيق.

ومن الناحية المثالية، فإن الأطراف الثالثة التي تعمل في حالات النزاع ذاتها ينبغي أن تكون قادرة على أن تكمّل إحداها عمل الأخرى، والتصرف بموجب تقسيم للعمل.

وقد تكون المنافسة بين مختلف الوسطاء مدمرة للغاية وتلحق ضرراً شديداً بالعملية برمتها. إلا أن الكلام عن ذلك أسهل من القيام به لأن لكل عملية وساطة طبيعتها المتحفظة الخاصة بها وقد لا يكون التنسيق الكامل ممكنا في كل حالة على حدة.

وبناء على ما تقدم، فإن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي دورا مفيدا في القيام بدور آلية لتبادل المعلومات. ويتطلب ذلك أن تتصدر المنظمة كل عملية تسوية متعددة الأطراف لأي نزاع أو على نحو واقعي أكثر أن تكون على اتصال مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في كل حالة من حالات النزاع. وسيتيح ذلك للأمم المتحدة إمكانية رؤية الصورة الكبيرة وتقديم الاقتراحات اللازمة للأطراف، حسب الاقتضاء.

ومن الأفكار العملية في هذا الصدد إنشاء مراكز وساطة إقليمية للأمم المتحدة في بلدان قريبة من حالات النزاع المتعددة، حيث يمكن أن يشعر جميع أصحاب المصلحة بالراحة في السفر إليها أو المشاركة فيها. وسيساعد وجود الأمم المتحدة خارج نيويورك المنظمة على أن تكون أكثر انسجاما مع الحقائق المحلية الحالية، وتطوير علاقة عمل أكثر فعالية مع الأطراف المعنية. ويمكن لهذه المراكز أيضا أن تساعد على تحسين قدرات التنسيق للأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه، العمل من أجل بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية، سواء أكانت منظمات إقليمية ومنظمات غير حكومية أو دولاً أعضاء.

وفي جميع الأحوال، عندما تشارك أطراف فاعلة متعددة في نفس عملية الوساطة، فإن الحاجة تدعو إلى تضافر الجهود، سواء من خلال التنسيق من قبل الأمم المتحدة، أو من خلال صدارة ما لا يقل عن واحدة من هذه الجهات الفاعلة، بغية تفادي عواقب غير مرغوب فيها تتعلق بالمنافسة والازدواجية ونشوب منازعات قد تلحق ضرراً غير مقصود بالعملية وبالجهود التي تبذلها كل منها.

٤ - ما هي العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح؟

لاتفاقات السلام مهام سابقة وحاضرة على حد سواء. إذ يجب أن تضع حداً لنزاع ما، وأن تتيح، في الوقت نفسه، مستقبلاً يسوده السلام. لذلك، يجب ألاّ تتطرق إلى القضايا الخلافية التي تشكل لبّ النزاع فحسب، بل يجب عليها كذلك أن تضع الأساس لتهيئة بيئة معيارية تفضي إلى سلام يعزز ذاته وأن تمهد الطريق لإقامة تعاون سليم بين الأطراف المتنازعة.

وفي هذا السياق، فإن أهم ما يميز اتفاق السلام الناجح أن يكون دائماً ومستداماً. وينبغي أن تتوفر في اتفاق السلام الضوابط والتوازنات اللازمة الكامنة لكي لا يعود النزاع.

لذلك، فإن اتفاق السلام الناجح هو الاتفاق الذي لا يدع مجالاً لاختلاف التفسير من جانب الأطراف والذي لا يؤدي إلى إنشاء هياكل معقدة. وثمة عنصر رئيسي آخر في اتفاق السلام الناجح يتمثل في موافقة جميع الأطراف المعنية عليه ودعمها وملكيتها له. وإذا حظي الاتفاق بتأييد جميع الأطراف، فمن المرجح أن يكون ذاتي التعزيز.

ويتمثل أحد العناصر الحيوية لاتفاق السلام الناجح في نزاهته المفترضة. إذ ينبغي أن يعتبر جميع الأطراف المعنية أن الاتفاق عادل، لا الأطراف المتفاوضة فحسب، بل أيضا الأطراف ذات المصلحة في تحقيق النتائج. علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الاتفاق نتيجة عملية تستند إلى القيم ويكون متوافقاً مع القيم الأساسية لجميع الأطراف المعنية.

وأخيراً، يجب دعم اتفاق السلام بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذه. وعادة ما تكون المرحلة الأولى للتنفيذ أشدّ الفترات أهمية لاحتمال العودة إلى النزاع. لذلك، قد تكون المشاركة الداعمة للوسطاء أو المجتمع الدولي مفيدة للغاية لا سيما في المرحلة الحرجة. وبناء على ما تقدم، فإن هذه المشاركة يجب أن تكون مصممة بطريقة لا تؤدي إلى ثقافة التبعية ويجب أن يهدف الدعم الخارجي أولاً وقبل كل شيء إلى وضع الهياكل المحلية الضرورية للحفاظ على بيئة السلام.

٥ - كيف يمكن لجهود الوساطة المستمرة أن تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق السلام؟

تشكل الوساطة عنصراً شاملاً لدورة حلّ النزاع بكاملها، بدءا من منع النزاع إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وعلى الرغم من أن النجاح النهائي لعملية الوساطة يتحقق عندما لا تعود هناك حاجة إلى الوساطة، فإن استمرار جهود الوساطة يكون ضروريا في جميع حالات النزاع تقريباً، من أجل تنفيذ اتفاق السلام بفعالية.

وفي هذا الصدد، يرجح أن تكون هناك حاجة كبيرة إلى وجود عملية رصد ومشاركة فعالة من الوسيط، حسب الاقتضاء، خاصة في مرحلة التنفيذ المبكر لكل اتفاق سلام. وعادة ما يكون تدخل الوسطاء مفيداً للغاية لمساعدة الأطراف على بناء الثقة بينهم وتسوية الخلافات المحتملة التي قد تنجم عن تباين تفسيرات اتفاق السلام، أو ظهور ديناميات جديدة.

وبالفعل، فقد يكون استمرار الوساطة ضرورياً، خاصة إذا برز تغيير غير مرغوب فيه في القوالب التي يتم على أساسها تصميم الاتفاق وتنفيذه. وقد يهدف الوسيط بعدئذ إلى التدخل في العملية بغية تهيئة الظروف اللازمة حتى يصبح الاتفاق ذاتي البقاء مرة أخرى.

غير أنه من المهم ألاّ يصبح الوسطاء ركيزة أساسية في عملية تنفيذ الاتفاق. بل على العكس، ففي الحالات التي يضطر فيها الوسطاء إلى أداء دور رئيسي في تنفيذ اتفاق السلام، فإن هدفهم ينبغي أن يتمثل في فك الارتباط بشكل تدريجي، والمساعدة على أن تتمكن الأطراف المتنازعة من بناء قدراتها على مواصلة العملية ذاتياً.

فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مجدداً التزامها بالتسوية السلمية للتراعات بطريقة لا تعرّض العدالة والسلم والأمن الدوليين للخطر، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإنها تؤكد من جديد على ضرورة قيام جميع الدول، الغنية والفقيرة منها، والكبيرة والصغيرة، مهما بلغت درجة قوتها، الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو السياسية لأي دولة، أو بأي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

ويرى بلدنا أنه يجب وقف اتجاه مجلس الأمن الذي يدعو إلى اللجوء إلى تطبيق تدابير الإنفاذ الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الجزاءات خاصة) لدى تناول التراعات التي لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وذلك لأن استخدام الأحكام المتصلة بتسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٣٣، سيكون ملائماً أكثر.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن فنزويلا تؤيد التصريحات المتكررة لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن تعزيز قدرات الأمم المتحدة، ضمن الإطار القانوني والسياسي للميثاق، في منع حدوث التراعات وحلّها سلمياً. وفي هذا الصدد، فإنها تتفق تماما مع الحركة في أن أي جهد يهدف إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب التراعات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى اتباع نهج متوازن ومتجانس وشامل يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية على نحو مطرد.

لذلك، بما أنه لا يوجد بديل آخر عن العملية السياسية، ومع الأخذ في الاعتبار أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة يتمثل في تيسير التوصل إلى حلول سياسية، فإنه ينبغي تجنب استخدام تدابير الإنفاذ التي لها تأثير سلبي على إدارة الأزمات على نحو متهور؛ ويجب أن يظل اللجوء إلى تلك التدابير الملاذ الأخير.

وترى الحكومة البوليفارية أنه من الجوهري أن يُسترشد في استخدام السبل الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع حدوث نزاعات وحلها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار المساواة في سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك الحق السيادي للمعنيين في حرية اختيار سبل الحل السلمي الأنسب لمصالحها الوطنية.

إن الدبلوماسية الوقائية التي أُعرب عنها في مبدأ التسوية السلمية للمنازعات (على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من الميثاق) تتطلب فهما واضحا لطبيعة وسياق النزاع، فضلا عن القدرة على تحديد حلول مستدامة من وجهة النظر السياسية. وينبغي أن تبذل الأمم المتحدة جهوداً في هذا المجال لدعم الدور الأساسي للدول في منع حدوث نزاعات وحلّها. علاوة على ذلك، فإنه يجب ألاّ يغيب عن بالنا أن هذه الجهود تهدف إلى معالجة أسباب النزاع الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، من أجل المساهمة في إقامة سلام وطيد ودائم، بما في ذلك خلال مرحلة ما بعد انتهاء النزاع (التعاون الدولي من حيث تقديم المساعدات الاقتصادية).

أما بالنسبة للوساطة، وهي مجال التركيز الرئيسي للقرار ٢٨٣/٦٥، فإن الحكومة الفنزويلية ترى أن أي تدخل من طرف ثالث كوسيط لمنع حدوث نزاعات وحلّها سلميا يتطلب طلبا صريحا من الأطراف المعنية، حيث تتحمل الجهات الفاعلة مسؤولية رئيسية في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية.

وفي ما يتعلق بصفات الوسيط، فمن الأهمية بمكان، عندما تطلب الأطراف المعنية الوساطة صراحة، أن يفي سلوك المسؤول الدولي بمعايير النزاهة والحياد والموضوعية والشفافية، بما يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فمن الضرورة بمكان أن يراعي الوسيط، أثناء تواصله مع الأطراف، السرية اللازمة لضمان أن يسود مناخ من الثقة بين جميع الأطراف المعنية، وبالتالي احترام مواقفها ومصالحها.

علاوة على ذلك، ترى الحكومة البوليفارية أن بناء قدرات وساطة وطنية ومحلية يكتسي أهمية جوهرية لإعداد مهنيين مؤهلين ذوي خبرة في مجال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وفي هذا السياق، تعرب الحكومة الفنزويلية عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة سعيا إلى تعزيز قدرتها على الوساطة عند نزع فتيل الأزمات التي قد تنطوي على عواقب سلبية للسلام والاستقرار. ونرى أنه ينبغي أن يتوفر لدى المنظمة خبراء مؤهلون من مختلف المناطق، ولا سيما من بلدان العالم النامي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، للعمل

مع الأطراف المعنية مباشرة بالتراع. وبالمثل، فإن الحكومة البوليفارية تعلق أهمية خاصة على توطيد تعميم منظور جنساني في الأمانة العامة للأمم المتحدة يكفل إدراج النساء المؤهلات في قائمة الخبراء في مجال إدارة التراعات، وإمكانية تعيينهن كوسيطات رفيعات المستوى في الحالات المتعلقة بمنع وقوع الخلافات والتراعات وحلّها.